بالقصد الي اثبات المشابهة وذلك مناف للمبالغة المطلوبة في الاستعارة
بجعل المشبه عين المشبه به على ما يذكر هناك عرفت به ان وجود طرفي
التشبيه سواكان وجود المشبه هناك لفظيا او تقديريا او منويا عنه
عن حمل الكلام على غير التشبيه الى الاستعارة واذا عرفت هذا عرفت
ان فقد كلمة التشبيه مع وجود الطرفين لا يؤثر في اخراج الكلام عن
التشبيه الاحسب الظاهر حيث يظن ان مثل زيد اسد ليس
بتشبيه بل استعارة لخروجه عن الهيئة الاصلية للتشبيه وقد عرفت
ايضا ان نحو هذه الامثلة المشتملة على وجود الطرفين صريحا من باب
التشبيه دون الاستعارة سواحمل المشبه به هناك على المشبه اوله وقوله
رايت بفلان اسدا او لقيني منه اسد كلاهما من التجريد ومعناه ان
ينتزع من امر ذي صفة امر آخر مثله في تلك الصفة مبالغة في كمال تلك الصفة
في موصوفها فكانه قيل في هذين المثالين بلغ فلان في الاسد ثم مرتبة صح
معها ان ينتزع منه اسد اخر ولا يخفى تقدير اداة التشبيه وقد يجي التجريد
في غير التشبيه كقولك لي من فلان صديق حميم اي بلغ من الصداقة مبلغا صح معه
ان يستخلص منه صديق اخر وقوله وهو اسد في صورة انسان من قبيل ما
حمل فيه على المشبه اسم المشبه به الا انه وصف بما لا يلايم المشبه به كقولهم هو بدر
يسكن الارض وشمس لا تغيب ومثل ذلك لا يحسن فيه تقدير اداة التشبيه
الا بتغيير صورته كان يقال هو كالاسد الا انه في صورة الانسان وهو كالبدر
الا انه يسكن الارض وقوله اذا نظرت اليه لم تر الا اسدا قريب من هو
اسد مع زيادة حصره في الاسدية ولا بعد في تقدير الاداة كان يقال
لم تر الا مثل الاسد وان رايته عرفت جبهة الاسد يدل على لزوم الاسدية
له وتقدير الاداة بعيد وفي قوله ليلقينك منه الاسد دلالة على ذلك
اللزوم مع التجريد وقولك فحلك بفلان يدل على لزوم المشبه كالمشبه
به وكان الاسد منحصر فيه وقوله وليس هو ادميا بل هو اسد يشارك
قوله انما هو اسد في افادة حصره في الاسدية وعثار عنه بالتصريح

بالمنفي وبان المنفي في انما هو اسد يحتمل ان يكون شيا اخر غير الادمي من الحيوانات
التي توصف بالجراة وقوله كل ذلك تشبيهات جملة اسمية وقعت خبر القوله
ان نحو رايت بفلان اسدا الخ قوله لا فرق اي بين هذه الامثلة في انفسها
وبين قولك هو كالاسد الا في شان المبالغة فانها ابلغ منه بعض واراد انه
لا فرق بين هذه الامثلة في انفسها الا ان يكون بعضها ابلغ من بعض واعلم انه يدرج
شي منها في الاستعارة لاقتضايها ان كون المشبه به في الكلام مستعمل في غير
معناه الحقيقي وليس الامر في شي من هذه الامثلة كذلك فهي من باب التشبيه
اذ لا واسطة بينه وبين الاستعارة عنده وان ذهب جماعة الى ان النحو الذي
الواقع في صورة التشبيه واسطة بينهما ومن الناس من قال ان نحو زيد
اسد من قبيل الاستعارة لانه اجري فيه اسم المشبه به على المشبه مع حذف
كلمة التشبيه وهذا خلاف لفظي راجع الى تفسير الاستعارة والتشبيه بحسب
الاصطلاح قال الشيخ عبد القاهر فان ابيت الا ان تطلق عليه اسم الاستعارة
فان حسن دخول ادوات التشبيه لم يحسن اطلاقه كقولك زيد الاسد
وهو شمس النهار وان حسن دخول بعضها دون بعض هان الخطب في
اطلاقه اذ لا يحسن ان يقال زيد كالاسد ويحسن ان يقال كان زيدا اسد
وان لم يحسن دخول شي منها الا بتغيير صورة الكلام كما مر كان اطلاقه اقرب
قوله فالخيط الابيض هذا تفريع على ما تقدم اي اذا كان وجود الطرفين
مانعا عن الحمل على غير التشبيه كان الخيطان في الاية معدودين في باب التشبيه
شبه اول ما يبدو من الفجر المعترض بالافق بالخيط الابيض وشبه ما يمتد معه
من ظلمة الليل بالخيط الاسود وقوله من الفجر بيان للخيط الابيض صريحا وبيعلم
منه بيان الخيط الاسود ضمنا كانه قيل من الفجر وما يمتد معه من غبش الليل
ولولا بيانهما لكانا من الاستعارة اذ يراد بهما المشبهان على تقدير عدم البيان
فان قلت هلا ترك البيان ولم يقتصر على الاستعارة التي هي ابلغ وادخل
في الفصاحة قلت لما في هذه الاستعارة من نوع خفاء لاحتمال توهم القصد
الى المعنى الحقيقي وان كان مرجوحا جدا فاحتيج الى ذكر زيادة بيان في حكم

هو من الاحكام التي يحتاج اليها كل احد اللايري الى ما فعل من اشتباه الحال
مع البيان على عدي بن حاتم فانه روي انه عمد الى عقالين ابيض واسود فجعلهما
تحت راسه فكان يقوم بالليل وينظر اليهما واخبر بذلك رسول الله صلى الله عليه
وسلم فضحك وقال ان كان وسادك لعريضا انما ذلك بياض النهار وسواد الليل
وقيل كان الاشتباه قبل نزول البيان بقوله من الفجر قوله والحاصل من
مراتب التشبيه ذكر في صدر الاصل الاول ان التشبيه يستدعي طرفين
ووجه شبه وانه لا يصار اليه الا لغرض وان حاله يتفاوت بين قرب
وبعد وقبول ورد ويعلم منه ان الطرفين والوجه اركان له لتوقفه عليها
دون الغرض فان فايدة الشي خارجة عنه متوقفة عليه بحسب الوجود
وكذا حال الشي صفة له متاخرة عنه وقد نبه عن قريب على ان ليس من الواجب
في التشبيه ذكر كلمة التشبيه ولا ذكر المشبه لفظا ويفهم منه ان اداة التشبيه
من اركانه ايضا ويؤيد ذلك انه اذا عرف التشبيه يقال هو الدلالة على
مشاركة امر لاخر في شي بالكاف ونحوه واذا صور بالمثال قيل زيد كالاسد
في الشجاعة فصارت اركانه اربعة ولما اشار ان في حذف اداة التشبيه
مبالغة اراد ان يذكر ههنا مراتب التشبيه في القوة والضعف
بحسب اركانه الاربعة ذكرا وحذفا وبني الكلام على ان ذكر المشبه
به لازم قطعا وح اما ان يكون المشبه مذكورا او محذوفا وعلى التقديرين
اما ان يذكر وجه الشبه او يحذف فصارت الاقسام اربعة وعلى التقادير
اما ان تذكر الاداة او تحذف فصارت الاقسام ثمانية والضابط في القوة
والضعف ان حذف الاداة يفيد قوة من حيث انه جعل المشبه كانه نفس
المشبه به وان حذف وجه الشبه يفيد قوة اخرى من حيث انه يعم المشابهة
بحسب الظاهر فالمشتمل على هذين الحذفين جامع لهاتين القوتين كالسابعة
والثامنة والمشتمل على حذف الاداة وحده فيه القوة الثانية كالخامسة
والسادسة وما ليس فيه شي من هذين الحذفين لا قوة له اصلا كالاولى
والثانية وقد اشار بقوله وهي ايضا قوية الى ان القوة الحاصلة بحذف

فمنشأ هذا الفهم كلمة مع حيث جعل ذكر الاداة قرينا لذكر المشبه منه

كالثالثة والرابعة والمشتمل على حذف الوجه الاولى وحده فيه القوة صح

الاداة اكمل من القوة الحاصلة بحذف الوجه وانما قال في متروك الاداة فيها
نوع قوة بزيادة لفظ نوع لانه لم يصرح هناك بحيثية القوة فاشار اليها اجمالا
بانها نوع من القوة ومن قال انه زاد لفظ نوع ايما الى ان هذه القوة اقل
من القوة الحاصلة بحذف الوجه فقد وهم فان قيل حذف المشبه به جائز كما
في قولك زيد في جواب قول القائل من يشبه الاسد فانه تشبيه قطعا اذ معناه
يشبه الاسد زيد فلا تنحصر المراتب في تلك الثماني اجيب بانه ليس بتشبيه
اذ لم يقصد به بيان اشتراكهما في امر بل قصد بيان الفاعل جوابا للسائل
وان سلم فالكلام في تشبيهات البلغاء ولم يرد مثله فيها قوله واعلم ان
الشبه اي التشابه يقال بينهما شبه اي تشابه وتماثل ولم يرد بما ذكره انه
يجعل التضاد الذي هو كون الشيئين متنافيين بحيث لا يجتمعان وجه شبه
بينهما لاشتراكهما فيه لانه على تقدير صحته لا تمليح فيه ولا تهكم بل اراد ان الوصفين
المتضادين لما اشتركا في صفة المضادة جاز ان يجعل احدهما عين الاخر بحسب
الادعاء فيشبه احد موصوفيهما بالاخر قصدا الى تمليح اي اتيان بشيء مليح او الى
تهكم اي استهزاء وسخرية مثلا يجعل الجبن شجاعة فيقال للجبان ما اشبهه
بالاسد ويجعل البخل سماحة فيقال للبخيل انه حاتم ثان وكل واحد من
المثالين يصلح للتهكم والتمليح بل قد يقصدان معا فقوله ثم ينزل منزلة شبه
التناسب اشارة الى جعل احد المتضادين عين الاخر حتى يحصل هناك
معنى واحد مشترك بين موصوفي المتضادين على قياس وجه الشبه في
صورة التناسب والتماثل وما تقدم توطية لهذا التنزيل ومعنى قوله
انه حاتم ثان انه واحد اخر مشارك للاول في الجود حتى كانه مسمى بحاتم
وتقدير اداة التشبيه فيه ليس بمستحسن اذ لم يرد انه كحاتم ثان قال
الاصل الثاني من علم البيان في المجاز ويتضمن التعرض للحقيقة والكلام الاصل الثاني
في ذلك مفتقر الى تقديم التعرض لوجه دلالات الكلم على مفهوماتها ولمعنى الوضع
والواضع من المعلوم ان دلالة اللفظ على مسمى دون مسمى مع استوا
نسبته اليهما تمتنع فيلزم الاختصاص باحدهما ضرورة والاختصاص

ص لكونه امرا ممكنا يستدعي في تحققه مخصصا موثرا وذلك المخصص بحكم التقسيم
اما الذات او غيرها وغيرها اما الله تعالى وتقدس او غيره ثم ان في السلف من
حكي عنه اختيار الاول وفيهم من اختار الثاني وفيهم من اختار الثالث واطبق
المتاخرون على فساد الراي الاول ولعمري انه فاسد فان دلالة اللفظ على
مسمى لو كانت لذاته كدلالته على اللافظ وانك لتعلم ان ما بالذات لا يزول بالغير
لكان يمتنع نقله الى المجاز وكذا الى جعله علما ولو كانت دلالته ذاتية لكانت
يجب امتناع ان لا تدلنا على معنى الهندبة كلما اتها ووجوب امتناع ان لا تدل
على اللافظ لامتناع انفكاك الدليل عن المدلول ولكان يمتنع اشتراك اللفظ
بين متنافيين كالناهل للعطشان وللريان على ما تسمعه من الاصحاب لا مني
لما تقدم لي ان تذكرت وكالجون للابيض والاسود وكالقرء للحيض والطهر
وامثالها لاستلزامه ثبوت المعنى مع التنافي متى قلت هو ناهل او
جون ووجوه فساده اظهر من ان تخفى واكثر من ان تحصى ما دام محمولا
على الظاهر ولكن الذي يدور في خلدي منه انه رمز وكانه تنبيه على
ما عليه ائمة علمي الاشتقاق والتصريف ان للحروف في انفسها خواص
بها تختلف كالجهر والهمس والشدة والرخاوة والتوسط بينهما وغير ذلك
مستدعية في حق المحيط بها علما ان لا يسوي بينها واذا اخذ في تعيين
شيء منها لمعنى ان لا يهمل التناسب بينهما قضاء لحق الحكمة مثل ما ترى في الفصم
بالفاء الذي هو حرف رخو لكسر الشيء من غير ان يبين والقصم بالقاف الذي
هو حرف شديد لكسر الشيء حتى يبين وفي الثلم بالميم الذي هو حرف ما بين للخلل
في الجدار والثلب بالباء الذي هو شديد للخلل في العرض وفي الزفير
بالفاء لصوت الحمار والزئير بالهمزة الذي هو شديد لصوت الاسد وما
شاكل ذلك وان للتركيبات كالفعلان والفعلى بتحريك العين فيهما مثل
النزوان والحيدى وفعل مثل شرف وغير ذلك خواص ايضا فيلزم فيها
ما يلزم في الحروف وفي ذلك نوع تاثير لانفس الكلم في اختصاصها بالمعاني
هذا والحق بعد اما التوقيف والالهام قولا بان المخصص هو الله تعالى

وتقدس واما الوضع والاصطلاح فولا باسناد التخصيص الى العقلاء والمرجح بالاخرة فيهما امر واحد وهو الوضع لكن الواضع لما الله عز وجل واما غيره والوضع عبارة عن تعيين اللفظة بازا معنى بنفسها وقولي بنفسها احتراز عن المجاز اذا عينته بازا ما اردته بقرينة فان ذلك التعيين لا يسمى وضعا واذا عرفت ان دلالة الكلمة على المعنى موقوفة على الوضع وان الوضع تعيين الكلمة بازا معنى بنفسها وعندك علم ان دلالة معنى على معنى غير ممتنع عرفت صحة ان تستعمل الكلمة مطلوبا بها نفسها تارة معناها الذي هي موضوعة له ومطلوبا بها اخرى معنى معناها بمعونة قرينة وبين كون الكلمة حقيقة ومجازا على هذا **قوله** يريد ان التعرض للحقيقة على سبيل التبعية لما بين مفهوميهما من شبه التقابل اذ قد اعتبر في مفهوم الحقيقة الاستعمال في الموضوع له وفي مفهوم المجاز الاستعمال في غير الموضوع له وايضا تحقق المجاز وان لم يستعمل يتوقف على الحقيقة ولم يستلزمها ايضا الا انه متوقف على المعنى الحقيقي قطعا فناسب ان يذكر الحقيقة في اصله ضمنا وتقدم في الذكر عليه ايضا **قوله** والكلام في ذلك اي في بيان المجاز متضمنا لبيان الحقيقة مفتقرا الى تقديم التعرض لوجه دلالات الكلم على مفهوماتها وذلك التعرض هو بيان ان سبب دلالاتها ما ذا هل هو الوضع او ذوات الكلم ومفتقر الى تقديم التعرض لمعنى الوضع بتفسيره وللواضع بالاشارة الى انه من هو وان كانت على طريقة الترديد وانما افتقر الكلام في ذلك الى ما ذكره لما سيأتي من اخذه الوضع والدلالة في تعريفي الحقيقة والمجاز ومن تقسيمهما الى اللغوي والشرعي وغيرها **قوله** في تحققه اي في ثبوته للفظ لا في وجوده في نفسه لان الاختصاص امر اعتباري **قوله** حكم التقسيم اي العقلي الحاصر بلا شبهة اما الذات اي ذات اللفظ **قوله** من حكى عنه اراد عباد بن سليمان الضيمري واشار بلفظ حكى الى ان اختياره للاول ليس ثابتا يقينا لما سيذكره من احتمال التاويل والاشعري وكثير من المحققين اختاروا الثاني والبهشمية اختاروا الثالث **قوله** لكان يمتنع نقله اي لكان يمتنع نقل

ولا اشكال ان نقل غير الموضوع له يتوقف على نقل الموضوع له صح

نقل ذلك اللفظ عن مسماه الذاتي الى معنى اخر بحيث لا يفهم منه ذلك المسمى اصلا سواء كان نقله بنصب قرينة على المعنى الثاني كما في المجاز واما بوضعه له كما في العلم المنقول لكنا نعلم قطعا انه لا يمتنع النقل الى المجاز والعلم في شيء من الالفاظ **قوله** على معاني الهندية اي اللغة الهندية لا يقال لعل هناك شرطا فقد في حقنا فلذلك امتنع دلالتها ايانا على معانيها لانا نقول فح لم يكن الدلالة على المعنى مستندة الى ذات اللفظ وحده كدلالته على اللافظ **قوله** لما تقدم اشارة الى ما ذكره من ان الناهل اسم للريان واطلاقه على العطشان من باب التفاؤل **قوله** لاستلزامه ثبوت المعنى مع انتفائه لم يرد بذلك انه يلزم ح من قولك هو جون ان يكون ذلك الشخص في نفس الامر متصفا بثبوت السواد وعدمه معا فان لزومه باطل قطعا اذ لم يقل احد بان تحقق الالفاظ في انفسها يستلزم تحقق معانيها المفهومة منها كما ان تحقق اللفظ في نفسه يستلزم تحقق اللافظ بل اراد انه يلزم ان يفهم منه ثبوت السواد له وانتفاؤه عنه معا لامتناع انفكاك الدلالة عليهما عن ذات اللفظ كما يمتنع ان ينفك عنه دلالته على وجود اللافظ بمعنى فهمه منه بخلاف ما اذا كانت دلالته على المعنيين المتنافيين بالوضع لجواز ان تتخلف الدلالة عن اللفظ ح وقد يقال يمتنع دلالة اللفظ بذاته على معنيين متنافيين لامتناع مناسبة ذاتية لهما معا وهذا مع كونه غير قطعي اقرب مما ذكره المصنف لان من سمع اللفظ المشترك بين المتنافيين انتقل منه ذهنه الى ملاحظتهما مع الجزم بانهما ليسا مرادين للمتكلم معا في مثل قولك هو ناهل ولا شك ان الدلالة الناشية من ذات اللفظ عند القائل بذلك هي فهم المعنى منه لا فهم كونه مرادا للمتكلم فتدبر **قوله** ان للحروف خواص الظاهر ان القائل بهذه الخواص ائمة علم الاشتقاق والقائل بخواص الاوزان ائمة علم الصرف وكلا ان تنسبهما معا الى الكل والجهر اشباع الاعتماد في مخرج الحروف ومنع النفس ان يجري معه والهمس ما يقابله وتحقيق ذلك ان النفس الخارج الذي هو وظيفة حرف ان يكيف كله بكيفية الصوت حتى

خلاف قول كل العقلاء الناهل دالة انه يجوز بغفلة ارادة مفهوميه معا منه وانا ما عقلا ولا زوا نون الوضع ان لا يراد بالمشترك الا احد مفهوميه

يحصل صوت قوي كان الحرف مجهورا وان بقي بعضه بلا صوت يجري مع الحرف
كان الحرف مهموسا والحروف المهموسة هي المجموعة في قولك ستشحثك خصفه
وما عداها مجهورة هذا هو المشهور واختار المصنف ان المجهورة هي الحروف
المجموعة في قولنا قذك اتزجم ونطايب وان ما عداها مهموسة والشدة ان
ينحصر صوت الحرف في مخرجه انحصارا تاما فلا يجري كما في حروف اجدك قطبت
والرخاوة ان يجري الصوت جريا تاما والتوسط بينهما ان لا يتم الانحصار ولا
يجري كما في حروف لم يرعونا قوله وغير ذلك يريد به الاستعلاء والانخفاض
والاطباق والانفتاح والقلقلة وغيرها من الصفات المذكورة للحروف في مباحثها
ومستندة صفة خواص وضمير بينها ومنها للحروف وضمير بينهما للحروف والمعني
وقوله ان لا يهمل التناسب دال علي ما هو عامل في اذا اخذ ومثل ما تركب
صفة قضا وما بيني منسوب الى ما بين اي ما بين الشدة والرخاوة قوله وان
للتركيبات عطف علي قوله ان للحروف وتحريك العين من الفعلان والفعلي
يناسب ان يكون معناهما فيه حركة كالنزوان وهو ضراب الفحل والحيدي
وهو الحمار الذي يحيد اي يميل عن ظله لنشاطه وقوة الضم لان ~~الياء~~ هو من فعل يناسب
ان يوضع لافعال الطبايع اللازمة ولهذا لم يغير العين في مضارعه لان افعال
الطبيعة ثابتة والتشديد في فعل يناسب التكثير في معناه قوله وفي ذلك
نوع تاثير لانفس الكلم فاختصاصها بالمعاني لا يخفي عليك ان اعتبار التناسب بين
اللفظ والمعني بحسب خواص الحروف والتركيبات يتاتى في بعض الكلمات كما ذكره
واما اعتباره في جميع كلمات لغة واحدة فالظاهر انه متعذر فما ظنك باعتباره في
كلمات جميع اللغات قوله والحق بعد اي الحق بعد ما اشرنا اليه من ان
لانفس الكلم باعتبار خواص حروفها واوزانها نوع تاثير في اختصاصها بالمعاني
احد المذهبين الاخيرين لا المذهب الاول لان ذلك النوع من التاثير ليس
كافيا في الاختصاص المقتضي للدلالة بل هو كما صرح به باعث علي تعيين بعض
الالفاظ بازاء بعض المعاني دون بعض وترديده الحق بين المذهبين الاخيرين
ميل منه الي التوقف لتعارض الادلة من الجانبين كما بين في موضعه والتوفيق

والتوفيق من الله تعالي اما بخلق علم ضروري بان هذه الالفاظ وضعت بازاء تلك
المعاني واما بالوحي الي واحد او جماعة كما بين في موضعه واما بالالهام علي احد
الوجهين ولما كان الالهام اقرب هذه الوجوه اختاره وعطفه علي التوقيف كانه
تفسير له وصرح بالوضع في ~~الموضع~~ المذهب الثاني ليعطف عليه الاصطلاح ويشير
الي انه لا يتاتي من واحد بل لا بد فيه من توافق بين جماعة ولم يصرح ههنا
بطريق الاعلام لظهور انه الترديد والقراين كما في الاطفال بل صرح به في
المذهب الاول لنوع خفاء فيه وقولا في الموضعين منصوب علي انه مصدر
موكد لنفسه قوله والوضع اراد به الوضع المتعلق ~~بالمعني~~ بالكلمة لان
الكلام في هذا الوضع دون الوضع الشامل للدوال الاربع واختار اللفظ علي
اللفظ اشارة الي اختصاص الوضع بالمفردات عنده وقال معنى بالتنكير اي اي
معنى كان وتعيين اللفظة بازاء معنى في نفسها قد يكون علي وجه جزئي كتعيين
لفظة الضرب بازاء معناها ويسمى وضعا شخصيا وقد يكون علي وجه كلي كاوضاع
المشتقات مثل اسم الفاعل واسم المفعول والمصغر والمنسوب وفعل الامر
والفعل المبني للمفعول الي غير ذلك مما يتعلق بالهيات فانها ليست موضوعة
خصوصيا تها بل بقواعد كلية كان يقال مثلا اسم الفاعل من كذا علي صيغة كذا
ويسمى هذا وضعا نوعيا وليس في المجاز وضع بالتفسير المذكور لا شخصي ولا
نوعي اذ لا بد في تعيين المجاز بازاء معنى من اعتبار قرينة اما شخصية وهو
ظاهر او كلية كما في اعتبار واضع اللغة انواع العلاقات المجازية فانه لم يكتف
باعتبارها وحدها بل اعتبر معها ان يكون هناك قرينة ما دالة علي المعنى
المراد ومن قال في المجاز وضع ثان لم يعتبر في تعريف الوضع قيد بنفسها
فوجب عنده ان يكون اعتبار الواضع للعلاقات وضعا نوعيا لكنه متفرع علي وضع
سابق فيكون وضعا ثانيا قوله اذا عينته بازائها اردتم اي ما اردتم من المعاني
اي معنى كان لكن يجب ان يكون تعيينك هذا علي قانون العلاقات المعتبرة
في اللغة قوله وان الوضع تعيين الكلمة ابدل ههنا اللفظة بالكلمة اشارة
الي ان اللفظة بما ذكره من التعيين صارت كلمة مع ان المذكور في تعريفات الحقيقة

عبارة صح

والمجاز هو الكلمة دون اللفظة وما شرع فيه الان تمهيد للشروع في تعريفاتها قوله
غير ممتنع وذلك لجواز ان يكون بينها مناسبة مصححة لانتقال الذهن من المعنى الى الثاني كما ننبهت عليه في صدر فصل علم البيان قوله على ذا اي على ما ذكر في ان الكلمة المستعملة
يطلب بها تارة معناها فيكون حقيقة واخرى معنى معناها فيكون مجازا واعالم
يذكر الكناية لدخولها في الحقيقة كما سيصرح به حيث يبين خلاصة اصل المجاز
والكناية ومبنى دخولها في الحقيقة ان يجعل ارادة المعنى الموضوع له باستعمال
اللفظ فيه في الحقيقة اعم من ان تكون وحدها كما في التصريح او مع ارادة معنى
المعنى كما في الكناية واما ارادة معنى المعنى على الانفراد فهي في المجاز وحده قال
فالحقيقة هي الكلمة المستعملة فيما هي موضوع له بالتحقيق ولا تاويل فيه وانما
ذكرت هذا القيد ليحترز به عن الاستعارة تعد الكلمة مستعملة فيما هي موضوع له
على اصح القولين ولا نسميها حقيقة بل نسميها مجازا لغويا لبنا دعوى المستعار
موضوعا للمستعار له على ضرب من التاويل كما ستحيط بجميع ذلك علما في موضعه
باذن الله تعالى وكان ان نقول الحقيقة هي الكلمة المستعملة فيما تدل عليه بنفسها
دلالة ظاهرة كاستعمال الاسد للهيكل المخصوص او القرء في ان لا يتجاوز الطهر
والحيض غير مجموع بينهما فهذا اما يدل عليه بنفسه ما دام منتسبا الى الوضعين
اما اذا خصصته بواحد اما صريحا بان تقول القرء بمعنى الطهر واما استلزاما
مثل ان تقول لا بمعنى الحيض فانه ح ينتصب دليلا دالا بنفسه على الطهر
بالتعيين كما كان الوضع عينه بازائه بنفسه وان المظنة فضل تامل منك
فاحتط وقولي دلالة ظاهرة احتراز عن الاستعارة وستعرف وجه
الاحتراز في باب الاستعارة وكان ان نقول الكلمة الحقيقة هي الكلمة
المستعملة في معناها بالتحقيق والحقيقة تنقسم عند العلماء الى لغوية
وشرعية وعرفية والسبب في انقسامها هذا هو ما عرفت ان اللفظة
تمتنع ههنا ان تدل على مسمى من غير وضع فمتى رايتها دالة لم تشك في
ان لها وضعا وان لوضعها صاحبا فالحقيقة لدلالتها على المعنى تستدعي صاحب
وضع قطعا فمتى تعين عندك نسبت الحقيقة اليه فقلت لغوية ان كان

كاستعمال الاسد في الهيكل موضوعة له من غير تاويل في الوضع
المخصوص فلفظ الاسد موضوع صح
فعي الاستعارة صح

صاحب وضعها واضع اللغة وقلت شرعية ان كان صاحب
وضعها الشارع ومتى لم يتعين قلت عرفية وهذا الماخذ يعرفك
انقسام الحقيقة الى اكثر مما هي منقسمة اليه غير ممتنع في نفس
الامر اقول قد سبق توجيه التعرض لها في اصل المجاز وتقديمها
عليه والتاويل في الوضع هو ان لا يكون وضعا حقيقيا بل ادعائيا اذ لا بد
ح ان يكون مبنيا على تاويل وذلك اعني الوضع التاويلي انما يوجد في الاستعارة
بان يستعار المعنى الموضوع له لغيره بطريق الادعاء مبالغة ثم يطلق عليه اللفظ
فيكون مستعملا فيما هو موضوع له ادعاء لا تحقيقا وسيرد عليك في مباحث
الاستعارة تحقيق التاويل الذي هو مبنى ذلك الادعاء وانه لا يقتضي
كون المستعار مجازا عقليا وحقيقة لغوية بل هو مجاز لغوي ثم ان الاحتراز
بهذا القيد عن الاستعارة مما لا حاجة اليه في صحة الحد لان لفظ الوضع وما
يشتق منه اذا اطلق تبادر الفهم الى ما هو بالتحقيق دون التاويل لكنه
اراد دفع الوهم لمكان الاختلاف في الاستعارة هل هي مجاز لغوي
او حقيقة لغوية ونظيره في دفع الوهم الاحتراز في حد الفاعل بقيد
تقديم الفعل عليه عن المبتدا في زيد قام وعن الحال في حد النعت بقيد
الاطلاق وقوله على اصح القولين لا يجوز ان يتعلق بقوله بعد لان
اصح القولين هو ان الاستعارة مجاز لغوي لا مجاز عقلي هو حقيقة لغوية
بناء على ذلك الادعاء فكيف يصح ان تعد الاستعارة مستعملة فيما هي موضوعة له
على القول الاصح الذي هو انه مجاز لغوي واما على القول الاخر وهو انه مجاز عقلي
وحقيقة لغوية فلا يجوز الاحتراز عنها لكن الانسب ح ان يقدم قوله على الاصح
القولين على قوله في الاستعارة لئلا يقع فاصلا بين تعد وما عطف عليه اعني
ولا نسميها واعترض على هذا الحد بانه لا بد فيه من التقييد باصطلاح التخاطب
كما هو المشهور في الكتب لئلا ينتقض بلفظ الصلوة مثلا اذا استعمله اللغوي
في الاركان المخصوصة لاشتمالها على الدعاء فانه ح مجاز قطعا مع دخوله في الحد
ودفع بان الحيثية مرادة اي المستعملة فيما هي موضوعة له من حيث انها

بل هو متعلق بقوله بعد اي كما انا
نحترز في حد الحقيقة عن الاستعارة
على القول الاصح صح

موضوعة له وما ذكرتم من المثال ليس كذلك ومن اورد قيد اصطلاح التي طب
فی حد الحقیقة اراد به مزید التوضیح او توهم ان الحیثیة لا تعتبر فی الحدود
قوله ولکل ان نقول وضع فی هذا الحد قوله ما يدل عليه بنفسها موضع ما
هي موضوعة له في الحد السابق بناء على ان الوضع اعني تعيين اللفظة بازاء معني
بنفسها يستلزم دلالتها بنفسها عليه بل هما متلازمان اذا خصصت
الدلالة بما للوضع مدخل فيها ووضع ايضا في هذا الحد قوله دلالة ظاهرة
موضع قوله من غير تاويل في الوضع في الحد السابق فاحترز به عن الاستعارة
فورد عليه ان الاستعارة وان فرضناها مستعملة فيما هي موضوعة له بناء على ان
الوضع اعم من الحقيقي والتاويلي ليست مستعملة فيما تدل عليه بنفسها
لاحتياجها في الدلالة على ما اريد بها الى القرينة كما سياتي في بحث الاستعارة
وجوابه انه يدعي ان من جعلها مستعملة فيما وضعت له فقد جعلها مستعملة
فيما دلت عليه بنفسها بناء على استلزام الوضع دلالة اللفظ بنفسه فيكون قرينة
الاستعارة عنده كقرينة المشترك بطريق الادعاء في انها لدفع مزاحمة المعنى الاخر
لا لتحصيل الدلالة على المعنى المراد لكن يتجه ان لا يكون دلالة المشترك الماخوذ
مع القرينة دلالة ظاهرة حاصلة بنفس اللفظ كما في الاستعارة فيخرج المشترك
عن الحد ايضا ويمكن ان يدفع بان ذلك في الاستعارة ادعائي وفي المشترك تحقيقي
فلا يلزم من عدم الظهور في الاستعارة عدم الظهور في المشترك قوله
او القرء دخول المشترك في الحد الاول للحقيقة ظاهر بخلاف دخوله في الحد
الثاني فلذلك تعرض لبيانه فزعم بعضهم ان معنى قوله او القرء الى قوله منتسبا
الى الوضعين هو ان القرء مثلا لما وضع لكل واحد من معنييه صريحا لزم ضمنا
ان يكون موضوعا للقدر المشترك اعني مفهوم الاحد الدائر بينهما وذلك لان تعيين
اللفظ لكل واحد بخصوصه تعيين للفظ للاحد المطلق للمجموع المعنيين من حيث
انه مجموع فانه غير لازم فاذا استعمل لفظ القرء مطلقا اي غير مقيد بالنسبة
الى احد وضعيه كان مستعملا في الاحد المطلق الدائر بين معنييه فان الاحد
المطلق معناه الذي تدل عليه بنفسها ما دام منتسبا الى الوضعين فقوله في

في ان لا يتجاوز اما بنا وبل مصدر بمعنى الفاعل اي وكاستعمال القرء في غير المتجاوز
وهو الاحد الدائر واما بتقدير مضاف اي وكاستعماله في ذي ان لا يتجاوز
وهذا كما ترى مردود جدا اما اولا فلان الوضع لكل واحد منهما بخصوصه لا
يستلزم الوضع لمفهوم الاحد المطلق المشترك بينهما وهو مما لا ستره به ولو
صح ذلك لامتنع كون اللفظ مشتركا بين معنيين فقط ولوجب اذا اطلق
لفظ القرء ان يتردد بين معان ثلاثة اعني المفهوم الكلي وفرديه واما ثانيا فلانا
نعلم قطعا انه اذا اطلق لفظ القرء فقد اريد به احد معنييه بعينه الا انا لا نعلمه
فكيف يقال ان المقصود به ذلك المفهوم الكلي وان اللفظ مستعمل فيه واما
ثالثا فلان الحكم بكونه موضوعا للقدر المشترك يستلزم كونه متواطيا بالقياس
الى معنييه مع كونه مشتركا بينهما وذلك مما لم يقل به احد ولا يرضى بالتزامه
من له ادنى معرفة باللغة فالصواب ان يقال اراد ان القرء اذا لم يخصص
باحد وضعيه تبادر منه الى الذهن ان المراد اما هذا بعينه واما ذاك بعينه
وكل واحد من هذين المعنيين وضع اللفظ له بخصوصه فيكون مستعملا فيما
يدل عليه بنفسه لما عرفته من ان الوضع يستلزم دلالة اللفظ بنفسه ولا شك
ان هذين المعنيين متساويان في التبادر اجمالا وان اللفظ لا يتجاوزهما الى
معني ثالث فيكون دلالته على ذلك المعنى المراد ظاهرة لانها ليست مرجوحة
بالقياس الى الدلالة على المعنى الاخر مع كونها راجحة بالقياس الى دلالة ذلك
المشترك على معانيه المجازية فقوله في ان لا يتجاوز لم يرد به ان اللفظ مستعمل
في عدم التجاوز بل اراد انه في ذلك الاستعمال لا يتجاوزهما فكانه مستعمل في
عدم التجاوز واشار بقوله غير مجموع بينهما الى ان المشترك لا يصح استعماله
في جميع معانيه اما مطلقا كما ذهب اليه الجمهور واما على الخصوص اعني اذا
كانت المعاني متضادة كما في لفظ القرء ونظايره قوله اما اذا خصصته
بواحد التخصيص في قوله القرء بمعنى الطهر ظاهر واما في قوله القرء لا
بمعنى الحيض فلانه لا ثالث للمعنيين فنفي الحيض تعيين للطهر قوله
كما كان الواضع عينه بازائه بنفسه يعني ان تعيين لفظ القرء بازاء الطهر

بنفسه تقتضي ان يكون هو دالا عليه بنفسه اذ لا معنى لذلك البعين الا جعله بحيث
يدل عليه بنفسه وانما احتيج الي المخصص لدفع المزاحم فالقرينة في المشترك
لتعيين الدلالة لا لتحصيلها وفي المجاز لتحصيل الدلالة فهي جزء من مقتضي
الدلالة ههنا وللاشارة الي هذه التدقيقات التي اوضحناها قال وانه اي مما
ذكره من حال المشترك مخصصا باحد وضعيه وغير مخصص لمظنة فضل تامل
منك فاحتط اي استعمل الاحتياط في التامل قوله المستعملة في معناها
بالتحقيق خرج بقوله معناها ما عدا الاستعارة من المجازات لان المتبادر
من لفظ المعني اذا اطلق هو ما وضع اللفظ بازايه وخرج بقيد التحقيق
الاستعارة فانها مستعملة فيما هو معناها بالتاويل والكناية داخلة في
الحدود الثلاثة للحقيقة كما نبهناك عليه ولا بد في الحدين الاخيرين ايضا
من اعتبار قيد الحيثية او التصريح باصطلاح التخاطب قوله وهذا
الماخذ يريد به ما ذكره من انه متى تعين عندك صاحب الوضع نسبت
الحقيقة اليه يعرفك اي يجعلك عارفا بامكان انقسام الحقيقة الي الكثر
من تلك الثلاثة وذلك بان يتعين مثلا ان الواضع من النحاة او المتكلمين
فيقال حقيقة نحوية او كلامية وقد يسمي امثال هذه اصطلاحية وعرفية
خاصة قال واما المجاز فهو الكلمة المستعملة في غير ما هي موضوعة له
بالتحقيق استعمالا في الغير بالنسبة الي نوع حقيقتها مع قرينة مانعة عن
ارادة معناها في ذلك النوع وقولي بالتحقيق احتراز ان لا تخرج الاستعارة
التي هي من باب المجاز نظرا الي دعوي استعمالها فيما هي موضوعة له وقولي
استعمالا في الغير بالنسبة الي نوع حقيقتها احتراز عما اذا اتفق كونها
مستعملة فيما تكون موضوعة له لا بالنسبة الي نوع حقيقتها كما اذا استعمل
صاحب اللغة لفظ الغايط مجازا فيما يفضل عن الانسان من منهضم
متناولاته او كما استعار صاحب الحقيقة الشرعية الصلوة للدعاء او صاحب العرفي
الدابة للحمار والمراد بنوع حقيقتها اللغوية ان كانت اياها او الشرعية او العرفية
اية كانت وقولي مع قرينة مانعة عن ارادة معناها في ذلك النوع احتراز

بيان الكناية

ن عن الكناية كما ستعرف تستعمل ويراد بها المكني عنه فتقع مستعملة في غير ما هي
موضوعة له مع انا لا نسميها مجازا لعرائها عن هذا القيد ولك ان تقول المجاز هو
الكلمة المستعملة فيما في غير ما تدل عليه بنفسها دلالة ظاهرة استعمالا في الغير
بالنسبة الي نوع حقيقتها مع قرينة مانعة عن ارادة معناها في ذلك النوع واعلم
انا لا نقول في عرفنا استعملت الكلمة فيما تدل عليه او في غير ما تدل عليه
حتى يكون الغرض الاصلي طلب دلالتها علي المستعمل فيه ومن حق الكلمة في الحقيقة
التي ليست بكناية ان تستغني في الدلالة علي المراد منها بنفسها عن الغير لتعينها
له بجهة الوضع واما ما يظن بالمشترك من الاحتياج الي القرينة في دلالته علي ما هو
معناه فقد عرفت ان منشا هذا الظن عدم تحصيل معني المشترك الدائر بين وضعين
وحق الكلمة في المجاز ان لا تستغني عن الغير في الدلالة علي ما يراد منها لعدم تعينها
له ذلك الغير وسميت الحقيقة حقيقة لمكان التناسب وهو ان الحقيقة اما
فعيل بمعنى مفعول من حققت الشي احقه اذا اثبته فمعناه المثبت والكلمة
متى استعملت فيما كانت موضوعة له دالة عليه بنفسها كانت مثبتة في موضعها
الاصلي واما فعيل بمعنى فاعل من حق الشي يحق اذا وجب فمعناها الواجب
وهو الثابت والكلمة المستعملة فيما هي موضوعة له ثابتة في موضعها الاصلي
واجب لها ذلك واما التا فهي عندي للتانيث في الوجهين لتقدير لفظ الحقيقة
قبل التسمية صفة مونث غير مجراة علي الموصوف وهو الكلمة والمجاز لذلك سمي
مجازا لجهة التناسب لان المجاز مفعل من جاز المكان يجوزه اذا تعداه والكلمة
اذا استعملت في غير ما هي موضوعة له وهو ما لا تدل عليه بنفسها فقد
تعدت موضعها الاصلي واعتبار التناسب في التسمية مزلة اقدام من رعا
شاهدت فيها من الزلل ما تعجبت فاياك والتسوية بين تسمية انسان لحمرة باحمر
وبين وصفه باحمر ان تزل فان اعتبار المعنى في التسمية لترجيح الاسم علي
غيره حال تخصيصه بالمسمى واعتبار المعنى في الوصف لصحة اطلاقه عليه
فاين احدهما عن الاخر وان كثيرا اسووا ثم سمعونا نقول الله عز اسمه
سمي الله لكونه محارا لعقول اشتقاقا من كذا ولكونه معبودا اشتقاقا من

اشتقاقا من كذا فظنونا اسانا واخذوا يرهون والموهي حيث باتوا وظلّوا
الى الخلق عفرا **اقول** ذكر ههنا كلمة اما اهتماما بشان المجاز بكونه مقصودا
اصليا واورد له حدودا ثلثة مقابلة لحدود الحقيقة على ترتيبها وقوله بالتحقيق
متعلق بموضوعة اي مستعملة في غير الموضوع له التحقيقي فتناول الاستعارة
المستعملة في الموضوع له التاويلي ولما لم يمكن اعتبار الحيثية ههنا كما اعتبرت في حد
الحقيقة اذ لا معنى للاستعمال في غير الموضوع له من حيث انه مغاير له احتاج
الى ذكر قيد اخر يقوم مقام قيد اصطلاح التخاطب في المشهور فلذلك اعتبر
كون المعنى المستعمل فيه غيرا بالنسبة الى نوع حقيقة تلك الكلمة حتى اذا
كان نوع حقيقتها لغويا وجب ان يكون تلك الكلمة مستعملة في معنى
مغاير لما وضعت له في اللغة مطلقا وجاز ح ان يكون ذلك المعنى المغاير عين
معناها الشرعي او العرفي مثل ان يستعمل صاحب اللغة لفظ الصلوة في الاركان
المخصوصة ولفظ الغائط في قضاء الحاجة فانهما مجازان داخلان في الحد وانما
قلنا مطلقا احترازا عن المشترك المستعمل في بعض معانيه الحقيقية فانه مستعمل
فيما يغاير الموضوع له معينا لا مطلقا وكذا اذا كان نوع حقيقتها شرعيا وجب
ان يكون تلك الكلمة مستعملة في غير معناها الشرعي مطلقا مع جواز كونه عين
معناها اللغوي مثل ان يستعمل الشارع لفظ الصلوة في الدعاء وقس على ذلك
اذا كان نوع حقيقتها عرفيا واكتفى في قوله بالنسبة متعلقة بالغير وكانه
اعاد لفظ الغير ليظهر تعلق هذا الجار به واما ذكر استعمالا فبالتبعية اظهارا
لمتعلق الجار الداخل على الغير وقوله احترازا ان لا يخرج اما محمول على حذف اللام
دون عن اي احترازا لئلا يخرج واما محمول على زيادة كلمة لا كما في قوله تعالى لئلا
يعلم اي احترازا عن ان يخرج وقوله نظرا تعليل للاحتراز ولابد في قوله
احترازا عما اذا اتفق من تقدير مضاف اي عن خروج ما اذا اتفق وقوله
لا بالنسبة معطوف على محذوف اي فيما يكون موضوعا له بالنسبة الى غير نوع
حقيقتها لا بالنسبة الى نوع حقيقتها وانما جعل اطلاق لفظ الدابة في العرف
على الحمار بطريق المجاز بناء على انه في العرف مخصوص بالفرس والبغل **قوله**

هي موضوعة هو

قوله وحق الكلمة في المجاز بالغ في احتياج المجاز الى القرينة حيث قال وحق
المجاز بترك لفظة من وكان حقه متخصص في عدم الاستغناء عن القرينة
وقوله ليعينها على صيغة المضارع تعليل لعدم الاستغناء اي ليعين
ذلك الغير الكلمة لما يراد منها **قوله** وسميت الحقيقة حقيقة اراد بيان
المناسبة بين المعنى الاصطلاحي والمعنى اللغوي **قوله** لمكان التناسب
اي لوجوده على ان المكان مفعل بمعنى الكون اي الثبوت والوجود وجاز
ان يكون لفظ المكان مقحما لاجل التفخيم اي لمنزلة التناسب **قوله**
اذا وجبت اي ثبتت ولهذا فسر الواجب بالثابت لئلا يتوهم منه معنى
اللازم عقلا او شرعا **قوله** واجب لها ذلك اي ثبوتها في موضعها
وقد اكده بقوله ثابتة في موضعها الاصلي رعاية لما تقدم من قوله فمعناها
الواجب **قوله** فهو عندي للتانيث في الوجهين اما على الوجه الثاني
وهو كونها فعيلا بمعنى فاعل فظاهر لانها في الاصل صفة للكلمة فلا بد
من التانيث واما على الوجه الاول وهو كونها فعيلا بمعنى مفعول فيحتاج
الى تكلف وهو ان يقدر لفظ الحقيقة في الاصل صفة مونث غير مجراة على
موصوفها اعني الكلمة فيجب التانيث كما يقال مررت بقتيلة بني فلان
وانما ارتكب هذا التكلف جريا على ان الاصل في التاء هو التانيث وذهب
الجمهور الى ان التاء على الوجه الاول للنقل من الوصفية الى الاسمية كما في
الاكيلة والذبيحة والنطيحة **قوله** لان المجاز مفعل من جاز المكان يجوزه
يريد انه مصدر ميمي بمعنى اسم الفاعل اي الجائز بمعنى المتعدي ثم نقل الى الكلمة
التي تعدت مكانها الاصلي اي جازته وانما فسر قوله غير ما هي موضوعة
له بقوله وهو ما لا تدل عليه بنفسها لمزيد اظهار تعديها عن مكانها
الاصلي ولما كان جعل المجاز مصدرا بمعنى الفاعل مستبعدا ذهب
بعضهم الى انه من قولهم جعلت هذا مجازا الى حاجتي اي طريقا اليها
من جاز المكان سلكه فان المجاز طريق الى تصور معناه مسلك اليه
قوله واعتبار التناسب لما ذكر انه روعي التناسب في تسمية الكلمة

بالحقيقة والمجاز اشار الي ان اعتبار التناسب في تسمية الكلمة منرلة اقدام لاشتباه
الاسم الذي روعي فيه التناسب بالصفة على اقوام بسبب اعتبار المعنى
القايم بالغير في كل منها ثم بين الفرق وازال الاشتباه بان اعتبار
المعنى في التسمية لترجيح ذلك الاسم على غيره فاذا سمي انسان لحمرة باحمر
كان للمسمي به ذاته المخصوصة وكان اعتبار الحمرة لترجيح تسميته باحمر على
تسميته باصفر فتكون الحمرة خارجة عن المسمي حتي اذا زالت الحمرة كان العلم
باقيا على حاله دالا على خصوصية ذاته بحيث لا يصح اطلاقه بهذا الوضع
على انسان اخر له حمرة واعتبار المعنى في الوصف لتصحيح اطلاقه
على ما قام ذلك المعنى به فلفظ احمر اذا كان وصفا لم يعتبر في مفهومه خصوصية
ذات اصلا بل اعتبر ذات ما مع خصوصية معنى الحمرة فالحمرة داخلة في مفهوم
لفظ احمر بلا خصوصية ذات فيصح اطلاقه على كل ما قام به الحمرة مطلقا وكذا الحال
في لفظ الحقيقة فانه اذا كان اسم جنس للكلمة المذكورة كان الثبوت او الاثبات
خارجا عن مفهومه غير مصحح اطلاقه بذلك الوضع على غير تلك الكلمة واذا كانت
صفة صح اطلاقه على كل ثابت او مثبت بوضع واحد فان قلت ماذا
تقول في كتاب واله اهما من قبيل الاسماء ام الصفات قلت بل هما من قبيل
الاسما الا انه اعتبر في مفهومهما مع خصوصية الذات خصوصية المعنى ايضا وصارا
بذلك اقرب الي الصفات من نحو احمر علما فظهر ان اعتبار المعنى في الاسما على
وجهين احدهما ان يكون خارجا عن المسمي كما اذا سمي من له حمرة باحمر اي جعل
علما له والثاني ان يكون داخلا فيه ماخوذا مع خصوصية الذات كنحو كتاب واله وان
اعتبار المعنى في الصفات على وجه واحد وهو ان يكون داخلا في مفهوم ماخوذا
مع ذات ما مبهمة على الاطلاق والضابط ان ما اعتبر فيه ذات ما مع خصوصية
المعنى فهو وصف يصح اطلاقه على جميع محال ذلك المعنى وما اعتبر فيه خصوصية
الذات فهو اسم سوا لم يعتبر فيه معنى كالفرس والجدار او اعتبر على انه داخل
فيه كالكتاب والاله والمعيار في خارج عن المسمي سوا كان اسم جنس كالحقيقة
او علما كاحمر او على انه داخل فيه كالكتاب والاله والمعيار في تمييز الاسما التي دخل

مطلب الفرق بين ملاحظة المعنى للتسمية
وبين ملاحظته للصفة

دخل في مفهوماتها المعاني عن الصفات ان توصف ولا يوصف بها على عكس
الصفات فيقال مثلا اله واحد قديم ولا يقال شي اله ويقال كتاب كريم ولا
يقال شي كتاب قوله ان تزل مفعول له بتقدير مضاف اي اتقاء
التسوية مخافة ان تزل قوله لصحة اطلاقه عليه اي على الانسان الذي
وصف باحمر وقوله عن الاخر متعلق بنائي من معنى البعد قوله
وان كثيرا سووا اي بين التسمية باعتبار المعنى وبين الوصف قوله
لانه مجاز عقول اشتقاقا من كذا اي من اله بالكسر اذا حار واصله وله
قوله او لكونه معبودا اي اشتقاقا من كذا اي من اله بالفتح الاهة
اي عبد والمقصود ان لفظة الله علم لخصوصية ذاته تعالى وان احد هذين
المعنيين معتبر فيه لترجيح التسمية به سوا قيل انه خارج عن مدلول العلم كما هو
الظاهر في الاعلام او داخل فيه اذ لا تتفاوت الحال ههنا بخلاف احمر علما
لجواز زوال الحمرة فيزول العلم ان كانت الحمرة داخلة في مدلوله قوله فظنونا
اسانا اي من حيث جعلنا لفظة الله بسبب هذا الاشتقاق واعتبار المعنى
فيه من قبيل الصفات التي يجب اطرادها فيخرج عن كونه اسما ويلزم جواز
اطلاقه على غيره تعالى يرمون اي يسبوننا والحال ان موضع السب مكانهم
الذي هم فيه ليلا ونهارا قوله غفرا اي اغفر لهم غفرا لما صدر عنهم من
نسبتنا الي الباطل وسبهم ايانا قال فتحد الحقيقة والمجاز عند
اصحابنا في هذا النوع بغير ما ذكرت عدوا الحقيقة هكذا كل كلمة اريد بها
ما وقعت له في وضع واضع وقوعا لا يستند فيه الي غيره وانما يقولون
واضع بالتنكير دون التعريف ليعم واضع اللغة وغيره من اصحاب الاوضاع
المتاخرة عن وضع اللغة والضمير في فيه يعود الي الوقوع وفي غيره يعود
الي الوضع وانما يذكرون هذا القيد تقريرا للمعنى الاول مثل ان يقولوا
كل كلمة اريد بها ما وقعت له في وضع واضع لا ما وقعت له في غير وضع
واضع والذي تقع له الكلمة في غير الوضع هو ما بيننا وله عقلا بوساطة
الوضع كما اذا وقعت للعشرة مثلا في الوضع فانها تكون واقعة لخمسة

ان كونه مجازا عقول وكونه معبودا يستحيل
انفكاكهما عنه منه رحمه الله

واضع
ع

وخمسة الا اثنان وقوعها الخمسة وخمسة تستند الي غير الوضع وهو العقل وعدد المجاز
هكذا كل كلمة اريد بها غير ما وقعت له في وضع واضع لملاحظة بين الثاني والاول
فتامل قولي وقولهم واعلم ان الكلمة حال وضعها اللغوي لما عرفت من ان الحقيقة ترجع
الي اثبات الكلمة في موضعها وان المجاز يرجع الي اخراج الكلمة عن موضعها حقها ان لا
تسمي حقيقة ولا مجازا كالجسم حال الحدوث لا يسمي ساكنا ولا متحركا واما حال الوصفين الاخرين
فحقها كذلك لكن في الاول بالاطلاق وفي الثاني بتقييد الحقيقة بنوعها مثل ان نقول لا تكون
حقيقة شرعية ولا مجازها ولا تكون حقيقة عرفية ولا مجازها وان كان الاطلاق قد
يحتمل واذ قد تقدم اليك ما يحيط به معرفتك فيلحق ان تشمر الذيل لتخليص ما عند السلف
في الاصلين وتخليصه مما يقع من الحشو في البين وان نسوقه اليك مرتبا ترتيبا
يقيد اوابد فوائدهم معقورا ويقرر تقريرا يميط اللثام عن وجوه فرائدهم فاعلى
ذلك لنطلعك على كنه ما اجروا اليه ونعثرك على شاو ما اناخوا لديه منبهين
في اثناء المساق على ما يردونه وما نحن نراه في ذرا استنا خامن كما تاملك في
عبوحة ذراه اثرت عن استطلاع طلعها ايا شئت اعلم ان المجاز
عند السلف من علماء هذا الفن قسمان لغوي وهو ما تقدم ويسمي مجازا
في المفرد وعقلي وسياتيك تعريفه ويسمي مجازا في الجملة واللغوي قسمان
قسم يرجع الي معني الكلمة وقسم يرجع الي حكم لها في الكلام والراجع الي معني الكلمة
قسمان خال عن الفائدة ومتضمن لها والمتضمن للفائدة قسمان خال عن
المبالغة في التشبيه ومتضمن لها وانه يسمي الاستعارة وهذه التقسيمات فهذه
فصول خمسة مجاز لغوي راجع الي المعني خال عن الفائدة مجاز لغوي
معنوي مفيد خال عن المبالغة في التشبيه استعارة مجاز لغوي راجع الي
حكم للكلمة مجاز عقلي ونتلوه الكلام في الحقيقة العقلية وانا اسوق اليك هذه
الفصول بعون الله تعالى اي في علم البيان وهو ظرف لاصحابنا
وايراد كلمة كل في الحدود شايع في عبارات الادباء لان ذلك اقرب الي افهام المتعلمين
واضبط كانه قيل كل كلمة اريد بها كذا فهي حقيقة ولا شك انهم يفهمون منه المعني
المشترك الصادق علي كل فرد من الحقيقة اعني الكلمة التي اريد بها كذا فيحصل

ح المقصود بالحد مع تقريب الي الفهم واشارة الي الضبط فقولهم كل كلمة اريد بها
ما وقعت له في وضع واضع بمنزلة ان يقال هي الكلمة المستعملة فيما وضعت له فيخرج عنه
المجاز المستعمل فيما وضع له في غير اصطلاح التخاطب بقيد الحيثية كما في حده ويخرج
الاستعارة ايضا بقيد الوضع لان المتبادر من اطلاق الوضع هو الوضع بالتحقيق
كما مر فلا حاجة الي التقييد بعدم التاويل كما ارتكبه في حده فخرج باقي المجاز
بقيد الوضع ظاهر فهو مساوي حدهم حده قوله لغة واضع اللغة وغيره
وذلك لانه بتنكيره وابهامه دل على انه اريد به واضع ما اي واضع كان ولو عرف
لتبادر الفهم الي واضع اللغة لان الاصل والسابق في الاعتبار هو وضعه وباقي
الاوضاع متاخرة عنه لان اصحابنا ينقلون الفاظا موضوعة في اللغة لمعان الي معان
اخر قوله والغاية كون هذا القيد تقرير المعني الاول فان قلت هلا حمل
علي الاحتراز عن المجاز مطلقا فان المعني المجازي يستند وقوع اللفظ له الي
غير الوضع اعني العلاقة المصححة للاطلاق عليه مع استناده الي وضعه لما هو موضوع
له قلت انما لم يحمل عليه لان معنى ما وقعت له في وضع انها وضعت له
فلا يتناول من المجازات الا المجاز الذي اخرجناه بقيد الحيثية ولا يمكن اخراجه
بعدم الاستناد في الوقوع الي غير الوضع قوله والذي تقع له الكلمة في غير
الوضع هو ما يتناوله عقلا بوساطة الوضع لا يقال هذا التقسيم للاعم بالحصر
فان الكلمة قد تقع في غير الوضع لما ليس لازما عقليا بل عاديا او اعتقاديا
لانا نقول قد تسامح في العبارة فذكر ما هو المعتبر في الدلالة عند الكل على
قصد التمثيل دون الحصر ولا باس عليه في ذلك لانه بصدد بيان ما ذكر
تقرير المعني الاول ولك ان تقول اراد بالتناول العقلي ما يعم العادي والاعتقادي
ايضا قوله فانها تكون وافقة لخمسة وخمسة ان اراد به وقوع العشرة الكل
واحدة من الخمستين علي الانفراد فالامر ظاهر والدلالة تضمن وان اراد
به وقوعها المجموعهما كان الامر مبنيا علي ما قيل من ان العدد لا يتركب من
الاعداد التي تحته وكانت الدلالة التزاما وقولهم في حد المجاز كل كلمة
اريد بها غير ما وقعت له في وضع واضع يتناول الاستعارة لانها لم توضع

لما اريد بها في وضع واضع تحقيقا ويتناول المجاز المستعمل فيما وضع له
بوضع اخر وقولهم لملاحظة بين الثاني والاول اي لملاحظة علاقة بينهما يخرج
الحقيقة المستعملة في غير ما وضعت له هي موضوعة له بوضع اخر ويخرج الغلط
ايضا لكن يرد علي حدهم الكناية اذ لم يقيد بالقرينة المانعة عن ارادة الموضوع
له كما يرد علي حده الغلط فهو يساوي هذان الحدان ايضا ولم يحصل مقصوده
بقوله فتامل قولي وقولهم فتامل قوله واعلم ان الكلمة حال وضعها
اللغوي الكلمة اسم ان وخبرها الجملة الاسمية اعني قوله حقها ان لا تسمي والظرف
اعني حال وضعها معمول ان لا تسمي بحسب المعني واللام في لما عرفت
متعلق بما في حقها من معني الفعل وجاز ان يتعلق به ايضا حال وضعها فيقدر
الكلام هكذا حقها حال وضعها ان لا تسمي لما عرفت والحاصل ان الاستعمال
معتبر في حدي الحقيقة والمجاز ولا استعمال حال الوضع فلا حقيقة ولا مجاز
قوله كالجسم حال من المستتر في ان لا يسمي وحال الحدوث ظرف
لقوله لا يسمي ساكنا ولا متحركا وانما لم يسم بذلك لان السكون هو الكون الثاني
في المكان الاول والحركة هي الكون الاول في المكان الثاني والجسم حال الحدوث
له كون اول في مكان اول فلا حركة له ولا سكون واما حال الوصفين الاخرين
اي الشرعي والعرفي في حق الكلمة كذلك اي ان لا تسمي حقيقة ولا مجازا لكن
حقها في حال الوضع الاول اي اللغوي ان لا تسمي بهما علي الاطلاق اي
لا يكون حال الوضع ح حقيقة ولا مجازا اصلا وحقها في حال الوصفين
الاخيرين اي المتاخرين عن الوضع اللغوي ان لا تسمي بهما مع تقييد
الحقيقة بنوعها اي لا يكون حال الوضع الشرعي حقيقة شرعية ولا مجاز
الحقيقة الشرعية ولا يكون في حال الوضع العرفي حقيقة عرفية ولا مجاز
الحقيقة العرفية ولما اكتفي بذكر تقييد الحقيقة بنوعها لانها الاصل ذكر
المجاز بطريق الاضافة الي الحقيقة ولم نقل ولا مجازا شرعيا ولا مجازا عرفيا
قوله وان كان الاطلاق قد يحتمل وذلك بان يفرض نقل الشارع او
العرف اللفظ الي المعني الاخر بعد الوضع اللغوي وقبل استعماله في

في معناه بحسبه فلا تكون الكلمة حقيقة ولا مجازا اصلا ولا حاجة في اثبات هذا
الاحتمال الي فرض اختراع الشارع او اهل العرف لفظا لم يوضع في اللغة
اصلا قوله في الاصلين اي المجاز والكناية وقد اشار بلفظ التخليص الي
انه كان في كلامهم انغلاق وتعقيد كما صرح باشتماله علي الحشو ايضا
قوله وان نسوقه اي نسوق ما عند السلف ومرتبا حال منه وكذا
قوله معقورا والاوابد الوحوش يقال ابدت البهيمة تابد وتابد بالضم
والكسر اي توحشت والاماطة الازالة واللثام ما على الفم من النقاب وفاعلين
حال من فاعل نسوقه كما ان المنبهين كذلك قوله اجروا اليه اي ركايب
افكارهم والشاو الغاية اناخوا اي اناخوا تلك الركايب لديه فاذا استقلنا
اي ما يرونه وما نحن نراه علي الخصوص في بحبوحة اي وسط ذراه اي ذرى
تاملك وهو بالفتح الكنف والسترة وبالضم جمع ذروة بضم الذال وكسرها
وهي اعلى الشيء عن استطلاع طلعها اي عن طلب الاطلاع علي حقيقة
ما يرونه وما نحن نراه قوله اعلم ان المجاز يعني به ما يطلق علي لفظ
المجاز لا المجاز المفسر فيما سبق فانه في المفرد والكلمة فلا يتناول المجاز العقلي
الذي هو في الجملة والنسبة قوله واللغوي قسمان الظاهر انه اراد به
اللغوي الذي عينه بقوله وهو ما تقدم فيتجه ح ان الراجع الي حكم الكلمة لا
يندرج في اللغوي المفسر بما تقدم اصلا وقد اجيب بان المصنف كما
سيجيء معترف بان حده للمجاز اللغوي غير متناول للمجاز الراجع الي حكم
الكلمة ومعترف ايضا بانه ليس بمجاز بل ملحق به فيكون هذا التقسيم
علي راي السلف كالتقسيم الاول لكن يرد ان حدهم المذكور للمجاز اللغوي
لا يتناوله ايضا فالاولى ان يقال اراد بالمجاز اللغوي الذي جعله مقسما
ما يطلق عليه المجاز اللغوي واما الاعتراض بان الاستعارة التمثيلية
كقولك اراك تقدم رجلا وتؤخر اخرى لا يندرج في المجاز اللغوي ايضا
لاختصاصه بالمفرد فلا يحتاج في دفعه الي التاويل بما يطلق عليه المجاز
اللغوي بل يكفيه ان يقال قسم الشيء قد يكون اعم منه من وجه كالابيض

اذا جعل تسما من الحيوان قوله ولها انقسامات اي للاستعارة
انقسامات كثيرة ومباحث جمة كما سيرد عليك قوله مجاز لغوي
قدم اللغوي علي العقلي لان الاول في المفرد والثاني في الجملة وقدم اللغوي
الراجع الي المعني علي الراجع الي حكم الكلمة لان الثاني ملحق بالمجاز وقدم من
اقسام الراجع الي المعني غير المفيد لان المتضمن للفايدة بمنزلة المركب
بالقياس اليه وكذلك المتضمن للمبالغة في التشبيه بمنزلة المركب بالقياس
الي الخالي عنها مع ان مباحث غير المفيد اقل من مباحث المفيد الخالي
وهي اقل من مباحث الاستعارة فقدم ما كان مباحثه اقل تفريغا
للخاطر في التوجه الي الاكثر قوله ويتلوه الكلام اي يتلو المجاز العقلي
الكلام في الحقيقة العقلية اي يتبعه في فصله كما هو حق التابع بالقياس
الي متبوعه لا في فصل علي حدة اما تقديم الحقيقة اللغوية علي مجازها فلانه
اخذها في حدوده

الفصل الاول المجاز اللغوي الراجع الي معني

الكلمة غير المفيد وهو ان يكون الكلمة موضوعة لحقيقة من الحقايق مع قيد
فتستعملها لتلك الحقيقة لا مع ذلك القيد بمعونة القرينة مثل ان تستعمل
المرسن وانه موضوع لمعني الانف مع قيد ان يكون انف مرسون استعمال
الانف من غير زيادة قيد بمعونة القراين كقول العجاج وفاحما ومرسنا
مسرجا يعني انفا يبرق كالسراج او مثل للشفر وهو موضوع للشفة
مع قيد ان يكون شفة بعير استعمال الشفة فتقول فلان غليظ المشفر
في ضمن قرينة دالة علي ان المراد هو الشفة لا غير او مثل ان تستعمل الحافر
وانه موضوع للرجل مع قيد ان تكون رجل فرس او حمار استعمال الرجل
بالاطلاق اعتمادا علي دلالة القراين علي ذلك سمي هذا القبيل مجاز النقد عن
مكانه الاصلي ومعنوا بالتعلق بالمعني لا بالحكم الذي سيانيك ولغويا للاختصاص
بمكانه الاصلي بحكم الوضع وغير مفيد لقيامه مقام احد المترادفين من غوث ليث
واسد وحبس ومنع عند المصير الي المراد منه كل ان تجعل
قوله المجاز اللغوي خبر الفصل الاول كما يقتضيه عده للفصول الخمسة

الخمسة وكان الظاهر ان يجري في جميع الفصول علي سنن واحد الا انه
تفنن وعدل عن ذلك في الثلثة الاخيرة فاستعمل فيها كلمة في تنبيها علي التاويل
الذي عرفته في الاصول والفنون ولك ان تجعل الخبر في الفصل الاول
والثاني محذوفا لقرب العهد بما يدل عليه فنقدره هكذا الفصل الاول
في المجاز اللغوي الراجع الي معني الكلمة غير المفيد ويكون قوله المجاز اللغوي
الخ متعلقا بخبره مابعده اعني قوله هو ان يكون الكلمة الي ساقته وفي جعل انه
يكون علي هو مسامحة شايعة في الكلام ولا بد من تقدير مضاف ليصح به الحمل
اي هو ذو ان يكون الا ان التصريح بهذا المضاف في الكلام مستبشع
جدا قوله مع قيد ان يكون انف مرسون يدل علي اعتبار هذا القيد في مفهوم
المرسن اشتقاقه من الرسن مع ان نقل ايمة اللغة وتبادر الفهم من موارد
الاستعمال يشهدان به وباعتبار قيدي المشفر والحافر في مفهوميهما ايضا
وقد سبق منا ان ما دل عليه كلامه ههنا من ان الانف والشفة والرجل مطلقة
لا تختص بالانسان لا ينافي ما ذكره في مباحث وجه الشبه من اختصاصها
بالانسان قوله استعمال الانف من غير زيادة قيد اي يستعمل في
معني الانف الذي هو معري عن ذلك القيد فيصير مطلقا وصدر البيت
ومقلة وحاجبا مزججا اي مدققا مطولا وفاحما اي شعرا اسود كانه
الفحم ولختار ان مسرجا ماخوذ من السراج اذ يقال سرج الله وجهه
اي حسنه وبهجه وقيل معناه كالسيف السريجي في الدقة والاستواء
واياما كان ففي الكلمة غرابة تخل بفصاحتها والقرينة الدالة علي كون
المرسن في البيت الاول مطلقا نسبته الي الانسان لا يقال قد استعمل
مقيدا بقيد اخر لا مطلقا لانا نقول لم يستعمل هو في خصوصية عضو
الانسان بل في مطلق الموجود في ضمنه علي قياس قولك رايت رجلا
فانك لا تريد بخصوصية زيد مثلا قوله او مثل المشفر اي مثل
ان تستعمل المشفر استعمال الشفة بان تجرده عن قيد كونه شفة بعير
ويكون المراد منه مفهوم الشفة مطلقا وانما احتاج قولك فلان غليظ المشفر

مع استعماله في الانسان الي قرينة دالة علي ان المراد هو الشفة لا غير لجواز ان
يراد به تشبيه شفته بشفة البعير في الغلظ فيكون المشفر استعارة لا مجازا
غير مفيد ولا مجال لهذا الاحتمال في قوله ومرسنا قوله سمي هذا القبيل
ابتدا كلام لبيان وجه التسمية قوله لاختصاصه بمكانه الاصلي بحكم الوضع
اي اي وضع كان فيكون التصرف فيه في امر وضعي وهو المراد بكونه لغويا
اعني ما يقابل المجاز العقلي الذي يكون اختصاصه بمكانه الاصلي بحكم العقل فيكون
التصرف فيه عقليا قوله عند المصير طرف لقيامه مقام احد المترادفين فكما
يعني انه اذا نظر الي ما اريد بهذا القبيل من المجاز كان قايما مقام احد المترادفين
فكما ان احد المترادفين اذا اقيم مقام الاخر لم يقصد به معني اخر بل ذلك المعني
بعينه فلا يعد مفيدا كذلك المشفر اذا اقيم مقام الشفة لم يقصد به الا تلك الحقيقة
اعني العضو المخصوص وذلك القيد الذي جردت الحقيقة عنه تابع عارض لها كانه
بمنزلة امر خارج عن مفهوم المشفر فلا يترتب علي قيامه مقام الشفة فايدة
بخلاف اطلاق الاصابع علي الانامل في يجعلون اصابعهم في اذانهم
فانه يفيد مبالغة وكذلك اطلاق اليد علي القدرة يفيد تصويرها بصورة
ما هو مظهر لها وايضا في كل واحد من هذين الاطلاقين اثبات الشيء ببينة
كما سياتي وليس ذلك في المشفر لاتحاد المعني حقيقة نعم اذا اريد تشبيه
انف الانسان وشفته ورجله بمرسن الدواب ومشفرها وحافرها فاستعملت
هذه الالفاظ في تلك المعاني المشبهة بمعانيها الاصلية كانت مجازات مفيدة
من قبيل الاستعارة ولا استحالة في كون لفظ واحد بالقياس الي معني
واحد صالحا لان يكون باعتبارين مجازا فيه من نوعين متباينين
الفصل الثاني المجاز اللغوي الراجع الي المعني المفيد الخالي عن المبالغة في التشبيه
هو ان تعدي الكلمة عن مفهومها الاصلي بمعونة القرينة الي غيره لملاحظة
بينهما ونوع تعلق نحو ان تراد النعمة باليد وهي موضوعة للجارحة المخصوصة
لتعلق النعمة بها من حيث انها تصدر عن اليد ومنها تصل الي المقصود بها
وكذا اذا اردت القوة او القدرة بها لان القدرة اكثر ما يظهر سلطانها في اليد

اليد وبها يكون البطش والضرب والقطع والاخذ والدفع والوضع والرفع وغير
ذلك من الافاعيل التي تخبر فضل تخبر نوع اخبار عن وجود القدرة وتنبي عن مكانها
انم انباء ولذلك تجدهم لا يريدون باليد شيا لا ملابسة بينه وبين هذه
الجارحة ونحو ان تراد المزادة بالراوية وهي في الاصل اسم للبعير الذي
يحملها للعلاقة الحاصلة بينها وبينه بسبب حمله اياها او ان يراد البعير
بالخفض وهو متاع البيت نحو من الجهة المذكورة ونحو ان يراد الرجل
بالعين اذا كان ربيئة من حيث ان العين لما كانت المقصودة في كون
الرجل ربيئة كانما صارت كانها الشخص كله ونحو ان يراد النبت بالغيث
كما يقولون رعينا غيثا لكون الغيث سببا فيه ونحو ان يراد الغيث بالسما
لكونه من جهتها يقولون اصابتنا السما اي الغيث ونحو ان يراد الغيث
بالنبات كقولك امطرت السما نباتا لكون الغيث سببا فيه او بالسنام كقول
من قال اسنمة الابال في سحابه ومن هذا يعرف وجه تفسير من فسر انزال
ازواج الانعام في قوله وانزل لكم من الانعام ثمانية ازواج بانزال الماء لا
سيما اذا نظر الي ما ورد من ان كل ماء في الارض فهو من السماء ينزله
جل وعلا منها الي الصخرة ثم يقسمه وقيل هذا معني قوله الم تر ان الله انزل
من السماء ماء فسلكه ينابيع في الارض ومما نحن فيه قوله وينزل لكم من السما رزقا
اي مطرا هو سبب الرزق وقوله وفي السما رزقكم ومما ينخرط في هذا السلك
هداه الله اي الطف به واضله الله اي خذله عنه الطافه لكونها في حقه عبثا وقوله
عز سلطانه فان لم تفعلوا ولن تفعلوا فاتقوا النار اي العناد المستلزم للنار
وقوله انما ياكلون في بطونهم نارا لاستلزام اموال اليتامي اياها وقول
القايل ياكلن كل ليلة اكافا اي علفا بثمن اكاف للتعلق بين ذلك العلف وبين
الاكاف وقولهم اكل فلان الدم اي الدية للتعلق بينهما ومن امثلة المجاز
قوله تعالي فاذا قرات القران فاستعذ بالله استعملت قرات مكان
اردت القراة لكون القراة مسببة عن ارادتها استعمالا مجازيا بقرينة
الفاء في فاستعذ والسنة المستفيضة بتقديم الاستعاذة ولا يلتفت

الي من يوخر الاستعاذة فذاك لضيق العطن وقوله ونادي نوح ربه
في موضع اراد نداء ربه بقرينة فقال رب وقوله وكم من قرية اهلكناها
في موضع اردنا اهلاكها بقرينة فجاها باسنا والباس الاهلاك وقوله
وحرام علي قرية اهلكناها في موضع اردنا اهلاكها بقرينة انهم لا يرجعون
اي عن معاصيهم للخذلان ومنه ما امنت قبلهم من قرية اهلكناها افهم يومنون
اي اردنا اهلاكها اذ معني القرينة الاية كل قرية اردنا اهلاكها لم يومن
احد منهم افهم لا يؤمنون وما ادل نظم الكلام علي الوعيد بالاهلاك
اما تري الانكار في افهم يومنون لا يقع في الحز الا بتقريب ونحن علي ان
نهلكهم وانما حملت الامتناع عما ذكرت علي ضيق العطن لانه متي جري
فيما هو ابو عذرها مستفيضا يكاد يريك من اذا تكلم علا فمن صلي
لغير قبلة اليس كل احد يقول للحفار ضيق فم الركية وعليه فقس
والتضييق كما يشهد له عقلك الراجح وهو التغيير من السعة الي الضيق
ولا سعة هناك انما الذي هناك هو مجرد تجويز ان يريد الحفار التوسعة
فينزل مجوز مراده منزلة الواقع ثم يامره بتغييره الي الضيق اما يجب
ان يكون في الاقرب اجري واجري وامثال ذلك مما يودي الكلام عن
القرينة عن معناها الاصلي الي غيره لتعلق بينهما بوجه قويا كان او ضعيفا
واضحا او خفيا والتعلق بين الصارف عن فعل الشي وبين الداعي الي
تركه يحتمل عندي ان يكون منعك في قوله علي كلمة ما منعك الا تسجد
مرادا به ما دعاك الي ان لا تسجد وان يكون لا غير صلة قرينة المجاز
ونظيره ما منعك اذ رايتهم ضلوا الا تتبعني ومن امثلة المجاز المستثني
منه في باب الاستثنا وتحقيق الكلام في ذلك مفتقر الي التعرض للتناقض
وسينشعب من علم المعاني شعبة تصير الي ماله وعليه فالراي ان
نوخر الكلام في الاستثنا الي الفراغ عن تلك الشعبة وهي شعبة علم
الاستدلال وتسميته مجازا ولغويا ومعنويا لما تقدم ومفيد التضمين
شبه شاهد لتحقق ما انت تريد به وسياتيك تقرير هذا المعني في الاصل

الثالث باذن الله تعالي واما معني كونه خاليا عن المبالغة في التشبيه
فموضحه الاصل الذي يليه اي الي معني الكلمة لا الي حكمها
قوله هو ان تعدي الكلمة لم يذكر في هذا التفسير ما عين هذا القسم من
غير المفيد والاستعارة اما اعتمادا علي ما تقدم في تقسيم المجاز الي
اقسامه واما نظرا الي انه لا قرينة في الاستعارة بنا علي ادعا كون
المشبه عين المشبه به ولا في غير المفيد ايضا لبقا ما هو اصل
المعني واللام في قوله لتعلق بها متعلق بان يراد وما بينهما اعتراض
وفي قوله تصدر عن اليد اشارة الي ان اليد بمنزلة السبب الفاعل
للنعمة واشتهارها بادي بمعني النعم لانها في كونها في الاصل مجازا لغويا
قد صار حقيقة عرفية وكذا اذا اردت اي بلفظ اليد القوة او القدرة
كانه اراد بهما معني واحدا كما يشهد به قوله لان القدرة الي اخره والمشهور
ان القوة صفة تتمكن بها الحيوان من مزاولة الشاقة والقدرة صفة تؤثر
علي وفق الارادة واستعمال اليد في المعني المشهور للقوة غير معروف
واشار بقوله اكثر ما يظهر سلطانها في اليد الي ان اليد كالسبب المادي
للقدرة ولو قال اذ بها يكون البطش ليكون تعليلا لظهور سلطان
القدرة في اليد لكان اظهر بشهادة الفطرة السليمة قوله ولذلك اي
ولان ارادة النعمة او القدرة بلفظ اليد مبنية علي تعلق بين المعني المراد
والمعني الاصلي تجدهم لا يطلقون لفظ اليد علي ما لا ملابسة بينه وبين
الجارحة اذ لا بد من العلاقة المصحح في المجاز المنقول عن معناه الحقيقي
قوله ونحو ان تراد المزادة بالراوية المزادة ظرف الماء الذي يستقي به
علي الدابة التي تسمي راوية قال ابو عبيدة لا يكون المزادة الا من جلدين
تقام بجلد ثالث ليتسع وجمعها المزاد والمزايد واما الظرف الذي
يجعل فيه الزاد اي الطعام المتخذ للسفر فهو المزود وجمعه المزاود قوله
او ان يراد البعير لم يذكر ههنا لفظ نحو لغني به ما تقدم اذ هناك اسم
الحامل علي المحمول وههنا عكسه ولهذا عطف باو وقال بنحو من الجهة

المذكورة اي بالمحمولة التي هي قريبة من الحاملية والحفض بفتح الحا المهملة
والفا اسم لاثاث البيت واسقاطه في الاصل ثم اشتهر في البعير الحامل له
حتي ظن انه مشترك بينهما كما يشعر به عبارة الصحاح والربيئة الطليعة من
ربات القوم اذا كنت طليعة لهم في مكان عال والتا للمبالغة كعلامة
وعلامة ولم يرد بقوله كانها الشخص كله ان هناك تشبيها حتي يتوهم انه
استعارة الا تري انه لو حمل علي ظاهره الذي هو التشبيه لكان من قبيل
اطلاق اسم المشبه علي المشبه به حقيقة لا ادعا كما في الاستعارة المكنية بل
اراد تحقيق العلاقة وتاكيد الاشارة الي ان اسم الجزء لا يطلق علي الكل
الا اذا كان لذلك الجزء مزيد اختصاص وارتباط به حتي كانه الكل بعينه
قوله لكونه من جهتها اي لكون الغيث من جهة السماء فالسما للغيث بمنزلة
المحل والسبب قوله او بالسنام عطف علي بالنبات اي او ان يراد
الغيث بالسنام فانه ايضا من اطلاق اسم المسبب علي السبب كاطلاق
النبات علي الغيث الا ان الغيث سبب قريب للنبات وسبب بعيد للسنام
وصدر البيت اقبل في المتن من ربابه يصف غيثا يقال استن الفرس
اذا رفع يديه وطرحهما معا وعجن برجليه والرباب السحاب الابيض قوله
ومن هذا اي من اطلاق اسم الابل علي الغيث او من اطلاق اسم
المسبب علي السبب البعيد يعرف وجه تفسير من فسر انزال الازواج
بانزال الما فانه جعل لفظ ثمانية ازواج من الانعام منطلقا علي السبب
البعيد الذي هو الغيث وجعل الانزال باقيا علي حقيقته ومنهم من عكس
فجعل انزل مجازا بمعني قضي او قسم لان قضاياه وقسمه توصف بالنزول
من السما من حيث انها كتبت في اللوح قوله لا سيما اذا نظر الي ما ورد
يعني انه اذا نظر الي ما ورد في الحديث كان وجه ذلك التفسير اظهر اذ
بالنظر اليه يظهر ان مدار امرها في معيشتها علي انزال الما من السما
ويزول ما يتوهم من انها قد تعيش بنبات ليس من ما السما بل من
مياه الارض والصخرة هي صخرة بيت المقدس وقيل كل صخرة عظيمة

كبيرة هي جبل قوله وقيل هذا اي ما ورد في الحديث من انزال الما الي الصخرة
ثم قسمته هو معني قوله الم تر ان الله انزل من السما ما اي الي الصخرة فسلكه ينابيع
في الارض اي عيونا ومسالك ومجاري في الارض كالعروق في الاجساد يقال
سلكت الشي في الشي فانسلك فيه قوله ومما نحن فيه اي ومن اطلاق اسم
المسبب علي السبب قوله رزقا اي مطرا هو سبب الرزق وكذا رزقكم اي
وفي السما المطر الذي هو سبب رزقكم فقال بعضهم يجوز ان يشبه التلبس الذي
بين الرزق والسما بتلبس الظرفية وكون الرزق في السما فيكون ثم مجازا حكميا
لا لغويا الا انه لما كان اللغوي اكثر كان الحمل عليه اجدر وهذا سهو لان ما ذكره
مجاز لغوي ايضا الا انه في كلمة في علي طريقة الاستعارة وانما يكون ههنا مجاز
حكمي ان لو نسب ظرفية غير السما للرزق الي السما فتدبر قوله ومما ينخرط
فصله عما سبق لانه قد ذكر فيه التجوز في الفعل اعني في هداه الله واضله الله
مع الاختلاف لانها علي حقيقتها عندنا اهل السنة وهذا السلك اشارة الي
اعتبار علاقة السببية المتناولة لاطلاق اسم المسبب علي السبب كما في اكثر
الامثلة وللعكس كما في مثالي الاكاف والدم ومعني اللطف به الصق به اللطف
يقال لطف بكذا اي بره به فهو متعد بنفسه وفسر الهداية باللطف دون خلق
الاهتدا رعاية لما هو مذهبهم من خلق استحقاق المكلف باهتدايه ثوابا فلا بد
ان يكون فعلا له اختياريا وفسر الاضلال بالخذلان لا بخلق الضلال
لمثل ما ذكر وللاحتراز عن نسبة القبيح الي الله تعالي قوله اي العناد
المستلزم للنار هذا صريح في ان اسم النار المسببة عن العناد تطلق علي
سببها اعني العناد وعند صاحب الكشاف ان اتقا النار كناية عن ترك
العناد فلا مجاز ههنا وقوله لاستلزام اموال اليتامي اياها اي النار
دال علي ان اسم النار اطلق علي سببها اعني اموال اليتامي فيكون المعني
انما ياكلون اموال اليتامي المودية الي النار فاندفع توهم التكرار وفي
بعض النسخ لاستلزام اكل اموال اليتامي اياها بزيادة لفظ اكل اشعارا
بجهة سببية تلك الاموال للنار واول البيت ان لنا احمرة عجافا فالاحمرة

جمع حماء والعجاف جمع اعجف على غير قياس حملا له على سمان وقوله اي علفا بثمن العلف بيان لوجه سببية الاكاف للعلف كما ان قوله للتعلق بين ذلك العلف وبين الاكاف اشارة الى علاقة السببية الثابتة للعلف وقد يتوهم ان قول القائل مبتدا والتعلق خبره وكذا قولهم مبتدا والتعلق بينهما اي لتعلق سببية الدية للدم خبره وعلى هذا يصح ان يفسر قوله هذا السلك باطلاق اسم المسبب على السبب لكنه كما ترى بعيد عن مساق الكلام قوله ومن امثلة المجاز لما كان التعبير بالفعل عن ارادته نوعا كثير الوارد شايع الاستعمال فصله عما قبله مع انه من اطلاق ما وضع للمسبب على السبب وقوله استعملت على صيغة المبني للمفعول مع التانيث مسندا الى قرات بتاويل اللفظة او الجملة وانما ذكر المصدر اعني استعمال لاظهار متعلق الجار في قوله بقرينة الفاء وصفة مجاز بالنية يكون قوله استعملت مع ما في حيزه بيانا لقوله ومن امثلة المجاز قوله تعالى فاذا قرات قوله والسنة بالجر عطف على الفاء يعني ان القرينة مجموع الفاء والسنة المستفيضة ووجه دلالتها ان الفاء دلت على تاخير الاستعاذة عن المعنى المراد بقرات والسنة المستفيضة دلت على تقديم الاستعاذة على نفس القراءة فلا بد ان يجمع بينهما بان يراد بقرات معنى غير نفس القراءة ولا شيء يراد ههنا سوى ارادة القراءة قوله ولا يلتفت قد نقل ائمة القراءة ان قوما ذهبوا الى تاخير الاستعاذة عن القراءة منهم ابو هريرة والنخعي وابن سيرين وليس ذلك مخالفا للمعقول اذ فيه احتراز عن الوسوسة المودية الى العجب بالقراءة والاعتداد بهذه الطاعة الا ان الجمهور على التقديم طلبا للحضور المهم في حال القراءة فلذلك نهى عن الالتفات الى من يوخر الاستعاذة وعلل تاخيرها من ضيق مجال الموخر في اساليب الكلام وعدم احاطته بانواع المجازات وقلة اعتداده بالطريقة المشهورة قوله بقرينة فقال ربه فقد نقل جاز ان يكون فقال تفصيلا للنادي على قياس ما قبلها فتوبوا الى بارئكم فاقتلوا انفسكم على تقدير كون القتل نفس

نفس التوبة بناء على ان حق التفصيل ان يعقب الاجمال في الذكر قوله والباس الاهلاك اذا حمل مجي الباس على الاهلاك كان اهلكناها بمعنى اردنا اهلاكها ليصح مجي الباس بعدها اريد بالاهلاك وقد مر انه عد من باب القلب وانه فسر مجي الباس بالحكم بمجيئه واشتهاره واما حمل الباس على عذاب القبر وعذاب الاخرة فمما لا يصح لان الحال اعني قوله بياتا او هم قايلون يابى ذلك الاباء وانما خص وقت البيات ووقت القيلولة بمجي الباس لانهما وقت الغفلة والدعة فنزول العذاب فيهما اشد وافظع قوله بقرينة انهم لا يرجعون قرئ ان هذه بالفتح على ان لا زايدة فالمعنى وحرام انهم لا يرجعون اي ممتنع رجوعهم عن معاصيهم لخذلان الله اياهم او على ان هناك مبتدا محذوفا اي وحرام عليهم ذلك اي المذكور في الاية السابقة من العمل الصالح والسعي المشكور لانهم لا يرجعون عن معاصيهم فيكون اللام محذوفة عن ان حذفا مطردا وقرئ ان بالكسر فلا بد من حذف المبتدا وعلى التقادير كلها هو قرينة على ان اهلكناها بمعنى اردنا اهلاكها لان الرجوع عن المعصية لا يتصور فيمن اهلكوا حقيقة بل فيمن اريد اهلاكهم قوله ومنه ما امنت فصله عما قبله اما لخفاء قرينته واحتياجه الى مزيد بيان واما لان صاحب الكشاف حمله على حقيقته حيث قال انهم يؤمنون يدل على انهم اعتى من الذين اقترحوا على انبيائهم الايات وعهدوا انهم يؤمنون عندها فلما جاءتهم نكثوا وخالفوا فاهلكهم الله فلو اعطيناهم ما يقترحون لكانوا انكث وانكث الا ان ما ذكره المصنف ادق معنى وابلغ في الوعيد وذلك ان ترتيب انكار ايمانهم على ما سبق يقتضي ان يكون للوصف بالاهلاك مدخل فيه وذلك بان يحمل الاهلاك على ارادته ويقدر في الكلام ارادة اهلاك هولاء فيكون معناه انه كل قرية اردنا اهلاكها لم تؤمن واحدة من تلك القرى افهولاء يؤمنون ونحن على ان نهلكهم وفي هذا من الانباء عن اصرارهم على عدم الايمان ومن الوعيد بارادة اهلاكهم ما لا يخفى قوله وانما حملت

الامتناع اي امتناع من يوخر الاستعاذة عما ذكرت من كون قرات بمعنى اردت القراءة على ضيق العطن اي ضيق مجاله في فنون المجاز وهو في الاصل مبرك الابل حول الماء لتشرب علا بعد نهل لانه اي لان التجوز بالفعل عن الارادة متى جرى فيما هو ابعد من كون قرات بمعنى اردت القراءة جريا مستفيضا مشهورا لكان اي ذلك الجري المستفيض وقوله من اذا تكلم مفعول ثان ليريك وكلمة اذا مقحمة وجاز ان يكون صلة للموصول اي من يكون ويحصل في زمان تكلمه وكمن صلي لغير قبلة مفعول ثالث له اي يكاد يريك المتكلم غلافه كمن خالف السيرة المرضية التي يلقاها اولوا العقول بالقبول الا ترى انك اذا قلت احدث فم الركية ضيقا كان مستنكرا اجد المخالف ذلك الاستعمال المشهور المقبول قوله ليس كل احد بيان لجريان التجوز بالفعل عن الارادة فيما هو ابعد جريا مستفيضا فان قوله وعليه فقس اشارة الى ان له نظاير كثيرة لان كل احد يقول للبناء وسع البيت وللخياط ضيق الكم وطول الثوب وللكاتب دور الميم وفتح السين الى غير ذلك مما لا يحصى وانما قال كما يشهد له عقلك مع ان اختصاص الالفاظ بمعانيها انما هو بحكم الوضع دون العقل لان مفهوم التضييق بحسب وضعه جعل الشيء ضيقا واما اقتضا هذا المفهوم ان يكون هناك سعة سابقة فبشهادة العقل قطعا واراد بقوله التوسعة معنى السعة تجوزا قوله فيتزل اي كل احد ويروى بصيغة الخطاب ايضا وكذا الحال في ثم تامره وقوله مجوز مراده اي مراد المجوز والمعنى مراده بحسب تجويزه ارادته وهو السعة والحاصل انه جعل السعة المجوز ارادتها كالواقع ثم امر بتغييرها فقد تجوز بالتضييق الموضوع لتغيير السعة المحققة عن تغيير السعة المقدرة هكذا قيل وليس بشيء اذ لا يكون المثال حينئذ من قبيل التجوز بالفعل عن الارادة اصلا فلا يظهر كونه ابعد من التجوز في قرات فالحق ان يقال نزل الارادة المتوهمة المتعلقة بالسعة منزلة السعة لان مآل هذه العبارة

تو اعني ضيق الى قولك غير السعة بمعنى غير ارادة السعة الى ارادة عدمها وبهذا ينكشف كونه ابعد من التعبير بالفعل عن ارادته المتحققة والى ما ذكرنا اشار بقوله انما الذي هناك هو مجرد تجويز ان يريد الحفار التوسعة اي هناك ارادة مجوزة متوهمة ثم قال فيتزل مجوز مراده واراد به السعة مرادا بها ارادة السعة لا معناها الحقيقي كما توهمه ذلك القائل وبنى عليه كلامه مع كونه معترفا بان ضيق فم الركية من تنزيل ارادة الشيء منزلة ذلك الشيء والتعبير عنها به وقد يقال احداث الشيء ضيقا من توابع معنى التضييق اعني التغيير من السعة الى الضيق فليستعمل اللفظ فيه مجازا فانه اقرب كثيرا مما تكلفه المص قوله اما يجب جواب متى جرى على معنى يجب ان يكون ذلك التجوز في الاقرب الذي هو قرات اجرى واجرى وانما كرر اجرى مع العطف نظرا الى استفاضة جريانه في الابعد كانه قال يجب ان يكون في الاقرب اولى بالجريان واكثر استفاضة في الاستعمال قوله وامثال ذلك بالرفع عطفا على المرفوعات السابقة اي ومن امثلة المجاز امثال ما ذكر من الامثلة المتقدمة وقوله مما تعدى بيان للامثال ولفظ الكلمة مظهر وقع موقع العايد الى الموصول كانه قيل من الكلمة التي تؤدى عن معناها الاصلي وقوله لتعلق بينهما متعلق بتعدى وقد بالغ في تفهيم وجه التعلق بقوله فوبا كان الخ لكنه اراد انه مشروط بان يكون نوعه معتبرا في اللغة اذ ما من شيئين الا وبينهما تعلق بوجه ما مع القطع بانه لا يصح التجوز بين جميع الاشياء قوله والتعلق هذا تعليل لقوله يحمل على صيغة المبني للمفعول والمراد ان مذهب الجمهور هو ان كلمة لا في ان لا تسجد صلة اي زايدة كما في قوله لئلا يعلم وذلك لانه لا يشتبه على احد ان المانع انما منع ابليس عن السجود لا عن تركه فان المعنى ما منعك عن ان تسجد وعندي انه يجوز ان لا يكون كلمة

لا انآئدة بل تكون قرينة للمجاز فى منعك وبيان ذلك ان بين المانع الصارف
عن الفعل وبين الداعي الي تركه تعلقا معتبرا هو ان الداعي الي الترك يستلزم
كونه صارفا عن الفعل فجاز ان يستعمل منعك بمعنى دعاك ويكون المجاز
لحذف في كلمة الي دون كلمة عن اي ما دعاك الي ان لا تسجد والظاهر
ان يقال مراده دعاك الا انه تسامح فى العبارة فذكر بدل دعاك ما
دعاك لعدم الالتباس ويجوز ان يقال اراد بالضمير فى به لفظ
منعك المقرون بكلمة ما فكانه قال ما منعك بمعنى ما دعاك
قوله ونظيره ما منعك اذ رايتهم ضلوا ان لا تتبعن الجمهور لا مزيدة
اي ما منعك عن ان تتبعنى وعنده منعك بمعنى دعاك اي ما دعاك
الي عدم اتباعي فى الغضب لله وشدة الزجر على المعاصي والمقاتلة
عن آمن مع من كفر او الي عدم لحوقك بي لتخبرني عما وقع من
الفتنة ولا تكون فيما بينهم قوله ومن امثلة المجاز المستثنى منه
فصله لمكان الاختلاف فيه ولانه باب على حياله وتحقيق الكلام فى كونه
مجازا مفتقر الي التعرض للتناقض وذلك لان قولك له علي عشرة الا
واحدا كلام متناقض بظاهره لاقتضاء اوله ثبوت الواحد فى ضمن
العشرة واقتضاء اخره نفيه وقد افترقوا فى التفصي عن هذا
الاشكال فرقا فمنهم من زعم ان المستثنى والمستثنى منه واداة
الاستثناء بمنزلة كلمة واحدة حتى كان العرب وضعت لمعنى
واحد كمدلول التسعة مثلا عبارتين احديهما مختصرة هي لفظة
تسعة والاخرى مطولة كعشرة الا واحدا وضعفه ظاهر ومنهم
من اختار انه اريد بلفظة عشرة مثلا احادها باسرها واخرج
باداة الاستثناء بعضها عن تعلق النسبة التي تقتضيه العبارة
بظاهرها من حكم بالثبوت او الانتفاء فعلى هذا لفظة عشرة باقية
على معناها الحقيقي الذي يدل على كل افرادها وقد اخرج بعض
افرادها عن الحكم فلا تناقض اصلا ومنهم من ذهب الي ما ذكره

ه المصنف من كون المستثنى منه مجازا فيما بقي بعد الاستثناء
فالعشرة مثلا مستعملة فى التسعة وقرينة المجاز قولك الا واحدا
فيكون من باب اطلاق الكل على الجزء فان قلت اذا اريد بلفظ
العشرة التسعة لم يدخل الواحد فيها فلم يكن الا واحدا اخراجا اذ
لا يتصور الاخراج الا بعد الدخول مع اتفاق الادباء على ان
الاستثناء المتصل اخراج الشيء عما دخل فيه غيره قلت
قد اجاب عنه فى فصل الاستثناء بان دخول الواحد فى حكم العشرة
ليس مقدرا من قبل المتكلم بحسب ارادته والا ناقض اخر كلامه
اوله بل من قبل السامع فيتناول العشرة للواحد بحسب الوضع فظهر
ان كون المستثنى منه مجازا مبني على لزوم التناقض فالاولى
ان يوخر الكلام فى الاستثناء الي الفراغ عن العلم الباحث عما للتناقض
من المباحث والجواب عما يتوجه عليه من الشبهات قوله لما تقدم
يعني ان تسمية هذا النوع من المجاز مجازا لتعديه عن مكانه الاصلي
ولغوا بالاختصاص بمكانه الاصلي بحكم الوضع لا بحكم العقل ومعنويا
لتعلقه بمعنى الكلمة لا بحكمها واما تسميته مفيدا فلتضمنه شبه شاهد
لتحقق المعنى الذي اريد به كما سياتي فى احث الكناية من ان
معنى المجاز على الانتقال من الملزوم الي اللازم ولا شك ان تحقق
الملزوم شاهد لتحقق اللازم مثلا اذا كانت النعمة او القدرة من لوازم
اليد فاذا ذكر لفظ اليد فقد اثبت بينة ما اريد به من النعمة او القدرة
بمعونة القرينة وانما قال شبه شاهد لان المعنى الاصلي ليس بمراد
حتى يكون شاهدا حقيقة نعم لفظه مذكور فهناك شبه شاهد
ولما كان حقيقة اصل المعنى هي المرادة فى كناية لم يتصور
فيه شبه شاهد لتحقق المعنى الذي اريد به
الفصل
الثالث فى الاستعارة الاستعارة هي ان تذكر احد طرفي التشبيه
وتريد به الطرف الاخر مدعيا دخول المشبه فى جنس المشبه به

دالا على ذلك باثباتك للمشبه ما يخص المشبه به كما تقول فى الحمام اسد
وانت تريد الشجاع مدعيا انه من جنس الاسود فتثبت للشجاع
ما يخص المشبه به وهو اسم جنسه مع سد طريق التشبيه بافراده
فى الذكر وكما تقول ان المنية انشبت اظفارها وانت تريد بالمنية   بخلاف
السبع بادعاء السبعية لها وانكار ان تكون شيئا غير سبع فتثبت
لها ما يخص المشبه به وهو الاظفار وسمي هذا النوع من المجاز استعارة
لمكان التناسب بينه وبين معنى الاستعارة وذلك انا متى ادعينا
فى المشبه كونه داخلا فى حقيقة المشبه به فردا من افرادها برز فيما
صادف من جانب المشبه به سواء كان اسم جنسه وحقيقته او
لازما من لوازمها فى معرض نفس المشبه به نظرا الي ظاهر الحال
من الدعوى فالشجاع حال دعوى كونه فردا من افراد حقيقة
الاسد يكتسي اسم الاسد اكتساء الهيكل المخصوص اياه نظرا الي
الدعوى والمنية حال دعوى كونها داخلة فى حقيقة السبع اذا اثبت
لها مخلب او ناب ظهرت مع ذلك ظهور نفس السبع معهما فى انه
كذلك ينبغي وكذلك الصورة المتوهمة على شكل المخلب او الناب
مع المنية المدعي انها سبع تبرز فى تسميتها باسم المخلب بروز الصورة
المتحققة المسماة باسم المخلب من غير فرق نظرا الي الدعوى وهذا
شان العارية فان المستعير يبرز معها فى معرض المستعار منه لا
يتفاوتان الا ان احدهما اذا فتش عنها مالك والاخر ليس كذلك
وههنا سوال وجواب تسمعهما فى فصل الاستعارة بالكناية ويسمى
المشبه به سواء كان هو المذكور او المتروك مستعارا منه واسمه
مستعارا والمشبه مستعارا له والذي فرع سمعك من ان الاستعارة
تعتمد ادخال المستعار له فى جنس المستعار منه هو السر فى امتناع
دخول الاستعارة فى الاعلام اللهم الا اذا تضمنت نوع وصفية
لسبب خارج تضمن اسم حاتم الجود ومادر البخل وما جرى مجراهما
اقول

فسر الاستعارة بالمعنى المصدري وذكر احد طرفي التشبيه
على اطلاقه ليتناول المشبه به كما فى الاستعارة التصريحية والمشبه كما فى
الاستعارة بالكناية واراد بالتشبيه التشبيه المعنوي وهو ان لا
يصرح هناك بما يدل على جعل احد طرفيه مشبها والاخر مشبها به
مع كونه مقصودا قوله وتريد به الطرف الاخر اما على سبيل
التحقيق كما فى الاستعارة المصرح بها حيث ذكر لفظ المشبه به واريد
ما هو المشبه حقيقة واما على سبيل الادعاء كما فى الاستعارة المكني عنها
حيث ذكر المشبه واريد المشبه به ادعاء لا حقيقة وقوله مدعيا حال من
فاعل تريد وقوله دالا على ذلك اي على الادعاء المذكور حال من
فاعل مدعيا واراد بما يخص المشبه به ما يخصه اما مطلقا او بالقياس الي
المشبه فيتناول اسم جنسه كما فى التصريحية وما يكون من لوازمه كما
فى المكنية والمقصود بذكر الحالين اعني مدعيا ودالا تحقيق ما يبنى
عليه الاستعارة لا الاحتراز عن شيء قوله بافراده فى الذكر يعني
بذلك ان اسم المشبه ليس مذكورا معه لا لفظا ولا تقديرا ولا بنية على ما
مر تحقيقه قوله ان المنية انشبت اي اعلقت اظفارها وهذا
المثال موزون وفيه اشارة الي البيت المشهور لابي ذويب وقوله
بادعاء السبعية لها اي للمنية تصريح بان المراد من لفظ المنية هو السبع
الادعائي اعني المنية المصورة بصورته لا السبع الحقيقي قوله
برز جواب متى ادعينا وفى معرض ظرف لبرز بعد تقييده بالظرف
الاول اعني فيما صادف وقوله نظرا تعليل لبرز على معنى حكم ببروزه
نظرا الي ظاهر الحال قوله ظهرت مع ذلك اي ظهرت المنية مع المخلب
او الناب المثبت لها ظهور نفس السبع مع المخلب او الناب فى ان السبع كذلك
ينبغي وهو ان يكون له مخلب او ناب ولفظ كذلك حال من المستتر فى
ينبغي وانت خبير بان ما ذكره لا يدل على ثبوت معنى الاستعارة فى لفظ
المنية كما يقتضيه مذهبه فى الاستعارة بالكناية بل يدل على ثبوت معناها

في اثبات المخلب للمنية وهو المسمى بالاستعارة التخييلية عند غيره كما
ستعرفه قوله وكذلك الصورة المتوهمة على شكل المخلب او الناب
يشير به الى الاستعارة التخييلية على مذهبه وسيجي تحقيقه وانما
قال في تسميتها اي في صيرورتها مسماة دون تسميتها لان المسمى
بواسطة التسمية الذي هو بمنزلة اكتساب الشجاع اسم الاسد لا بواسطة
التسمية الا ان تجعل مصدرا من المبني للمفعول وقيد بعدم الفرق بالنظر
الى الدعوى لانه اذا نظر الى الحقيقة كان الفرق ظاهرا اذ المتحققة
مسماة باسم المخلب وضعا دون المتوهمة قوله وههنا سوال
وجواب ذكر في فصل الاستعارة بالكناية ان الاصرار على ادعا كون
المشبه كالمنية مثلا داخلا في جنس المشبه به كالسبع مبنيا في الاعتراف
بحقيقة المشبه والاعتراف بها اقوى من التصريح باسم جنسه فيلزم
الجمع بين الانكار والتبليغ والاعتراف الكامل واجاب عنه
بالتاويل في اسم المشبه كما ستعرفه قوله ويسمى المشبه به سوا
كان هو المذكور كما في الاستعارة المصرح بها كقولك في الحمام اسد
او المتروك كما في المكني عنها كقولك اظفار المنية مستعارا منه ويسمى
اسم المشبه به كلفظ الاسد في المثال الاول ولفظ السبع في المثال الثاني
مستعارا وهذا اعتراف منه بان المستعار في لفظ المنية لفظ السبع المتروك
لا لفظ المنية المذكور وهو مخالف لما اختاره من ان الاستعارة في لفظ المنية
لكنه هو الحق الذي لا محيد عنه كما سيأتيك تحقيقه في مباحث الاستعارة
بالكناية والاولى بظاهر عبارته ان تقول والمشبه مستعارا له الا انه
راعى لطيفة فعبر عن المشبه بالمشبه به قصدا الى ان في اسم المفعول مستترا
راجعا الى الموصول وان الضمير المجرور في به راجعا الى المشبه به المذكور
سابقا ومن المعلوم انه لا مستتر في السابق بل الجار والمجرور العايد
الى الموصول فاعل لاسم المفعول وقد نقل عن المصنف انه قال الالف
واللام في قولي والمشبه به مستعار له اسم موصول بمعنى الذي بخلاف

في قولي ويسمى المشبه به ولا حاجة الى ارتكاب ذلك في توجيه كلامه كما عرفته مع
ابتنايه على ان يجعل لفظ المشبه به في عداد الاسما من غير قصد الى معنى الفعل كالمومن
والكافر فيكون الضمير في به راجعا الى الموصوف المقدر كما في المنكر اعني قولك
مشبه به ويجعل قوله لفظ المشبه المذكور ههنا بمعنى الوصف دون الاسم
او يحمل الاول على مذهب المازني والثاني على مذهب الجمهور قوله
والذي تفرع سمعك من ان الاستعارة تعتمد ادخال المستعار له في جنس
المستعار منه هو السر في امتناع دخول الاستعارة في الاعلام وذلك لان
مبنى الاستعارة على المبالغة في حال المشبه بدعوى انه عين المشبه به
وذلك انما يحصل اذا كان المشبه به مشتهرا بوجه الشبه ثم والشك ان الاجناس
مشهورة باوصاف لها حتى ان اسماها تنبئ عن اوصافها انبا تاما واما جنس
الاشخاص فقلما تشتهر باوصاف كذلك فلا تقع الاستعارة في الاعلام
الشخصية الا نادرا كما اذا تضمنت نوع وصفية اي دلت عليه التزاما
بسبب خارج اي عارض فلا يتفق عروضه في استعارة الاعلام فيقال
رايت اليوم حاتما او ما درا قوله وما جرى مجراهما يعني كتضمن
سحبان الفصاحة وباقل العي والفهاهة واما عد هذا
النوع لغويا فعلى احد القولين وهو المنصور كما ستقف عليه وكان
شيخنا الحايكي تغمده الله برضوانه احد ناصريه فان لهم فيه قولين احدهما
انه لغوي نظرا الى استعمال الاسد في غير ما وضع له عند التحقيق فانا
وان ادعينا للشجاع الاسدية فلا ننكر وحديث الشجاعة حتى يلتحق
بالرجل صورة الاسد وهيئته وعبالة عنقه ومخالبه وانيابه وما له
من ساير ذلك من الصفات البادية لحواس الابصار ولين كانت
الشجاعة من اخص اوصاف الاسد وامكنها لكن اللغة لم تضع الاسم
لها وحدها بل لها في مثل تلك الجثة وتلك الصورة والهيئة وهاتيك
الانياب والمخالب الى غير ذلك من الصور الخاصة في جوارحه جميع
ولو كانت وضعته لتلك الشجاعة التي تعرفها لكان صفة لا اسما

ولكانا استعماله فيمن كان على غاية قوة البطش ونهاية جرأة المقدم
من جهة التحقيق لا من جهة التشبيه ولما ضرب بعرق في الاستعا
اوذاك البتة ولا نقلب المطلوب بنصب القران وهو منع الكلمة
عن حملها على ما هي موضوعة له الى ايجاب حملها على ما هي موضوعة له
وثانيهما انه ليس بلغوي نظرا الى الدعوى فان كونه لغويا يستدعي
كون الكلمة مستعملة في غير ما هي موضوعة له ويمتنع مع ادعا الاسدية
للرجل وانه داخل في جنس الاسود فرد من افراد حقيقة الاسد وكذا
مع ادعا كون الصبيح الكامل في الصباحة انه شمس وانه قمر وليس
البتة شيا غيرهما ان يكون اطلاق اسم الاسد على ذلك عن اعتراف بانه
رجل او اطلاق الشمس والقمر على هذا عن اعتراف بانه ادمي لقبح ذلك
في الدعوى وقيل لي مع الاعتراف بانه ادمي غير شمس وغير قمر في
الحقيقة اني يكون موضع تعجب قوله قامت تظللني من الشمس
نفس اعز علي من نفسي قامت تظللني ومن عجب شمس تظللني
من الشمس او موضع نهي عن التعجب قوله لا تعجبوا من بلى غلالته
قد زر ازراره على القمر وقوله ترى الثياب من الكتان يلمحها
نور من البدر احيانا فيبليها فكيف تنكر ان تبلى معاجرها والبدر
في كل وقت طالع فيها ومع الاصرار على دعوى انه اسد وانه شمس وانه
قمر يمتنع ان يقال لم تستعمل الكلمة فيما هي موضوعة له ومدار تردد الامام
عبد القاهر قدس الله روحه لهذا النوع بين اللغوي تارة وبين العقلي عنا
اخرى على هذين الوجهين جزاه الله افضل الجزا فهو الذي لا يزال
ينور القلوب في مستودعات لطايف نظره لا يالو نقلها وارشادا الكل
اذا وقفت على وجه التوفيق بين اصرار المستعير على ادعا الاسدية
للرجل وبين نصبه في مضمن الكلام قرينة دالة على انه ليس الهيكل
المخصوص مصدقة عنده كشف لك الغطا اعلم ان وجه التوفيق
هو ان تبني دعوى الاسدية للرجل على ادعا ان افراد جنس الاسد

الاسد قسمان بطريق التاويل متعارف وهو الذي له غاية جرأة المقدم
ونهاية قوة البطش مع الصورة المخصوصة وغير متعارف وهو الذي له
تلك الجراة وتلك القوة لا مع تلك الصورة بل مع صورة اخرى على نحو ما
ارتكب المتنبي هذا الادعا في عد نفسه وجماعته من جنس الجن وعد
جماله من جنس الطير حين قال نحن قوم ملجن في زي ناس
فوق طير لها شخوص الجمال مستشهدا لدعواك هاتيك بالحيلات
العرفية والتاويلات المناسبة من نحو حكمهم اذا راوا اسدا يهرب
عن ذيب انه ليس باسد واذا راوا الشجاع لا يقاومه احد انه ليس بانسان
انما هو اسد او هو اسد في صورة انسان وان تخصص بتصديق القرينة بنفيها
المتعارف الذي يسبق الى الفهم ليتعين ما انت تستعمل الاسد فيه
ومن البنا على هذا التنويع قوله تحية بينهم ضرب وجيع وقولهم
عتابك السيف وقوله عز وعلا يوم لا ينفع مال ولا بنون الا من
اتى الله بقلب سليم على ما ستسمع هذه الاية في فصل المستثنى منه
ان شا الله تعالى ومنه قوله وبلدة ليس بها انيس الا اليعافير
والا العيس والاستعارة لبنا الدعوى فيها على التاويل تفارق
الدعوى الباطلة فان صاحبها يتبرأ عن التاويل وتفارق الكذب
بنصب القرينة المانعة عن اجرا الكلام على ظاهره فان الكذاب لا
ينصب قرينة دليلا على خلاف زعمه واني ينصب وهو لترويج ما
يقول راكب كل صعب وذلول واذ قد عرفت ما كان يتعلق
ببيان وصف الاستعارة ووجه تسميتها استعارة وتقرير اسنادها
الى اللغة ومفارقتها الدعوى الباطلة والكذب فاعلم ان الاستعارة
تنقسم الى مصرح بها ومكني عنها والمراد بالاول هو ان يكون الطرف
المذكور من طرفي التشبيه هو المشبه به والمراد بالثاني ان يكون
الطرف المذكور هو المشبه والمصرح بها تنقسم الى تحقيقية وتخييلية
والمراد بالتحقيقية ان يكون المشبه المتروك شيا متحققا اما حسيا

واما عقليا والمراد بالتخييلية ان يكون المشبه المتروك شيئا وهميا محضا
لا تحقق له الا في ضمن مجرد الوهم ثم تقسم كل واحدة منهما الي قطعية
وهو ان يكون المشبه المتروك متعين الحمل على ما له تحقق حسي او عقلي
او على ما لا تحقق له البتة الا في الوهم والي احتمالية وهي ان يكون المشبه
المتروك صالح الحمل تارة على ما له تحقق واخرى على ما لا تحقق له فهذه
اقسام اربعة الاستعارة المصرح بها التحقيقية مع القطع الاستعارة
المصرح بها التخييلية مع القطع الاستعارة المصرح بها مع الاحتمال
للتحقيق والتخييل الاستعارة بالكناية ثم ان الاستعارة ربما قسمت
الي اصلية وتبعية والمراد بالاصلية ان يكون معنى التشبيه داخلا
في المستعار دخولا اوليا والمراد بالتبعية ان لا يكون داخله دخولا
اوليا وربما لحقها التجريد فسميت مجردة او الترشيح فسميت
مرشحة فيجب ان نتكلم في هذه الانقسامات وهي ثمانية
بين اولا الوجه في تسميته استعارة ولم يتعرض لوجه تسميته مجازا
ومعنويا ومفيدا ومتضمنا للمبالغة في التشبيه لظهوره مما تقدم بل تعرض
لكونه لغويا اذ فيه خلاف قوله احدهما انه لغوي نظرا اي قال بعضهم
انه لغوي نظرا الي ان لفظ الاسد مستعمل في غير ما وضع له عند التحقيق
وقوله فانا وان ادعينا الخ بيان لكونه مستعملا كذلك والفا في قوله فلا
تجاوز زائدة لانه خبر ان لا جزاؤه ان ادعينا ويجوز ان يجعل جزاء فيكون
الواو الداخلة على الشرطية مزيدة بين المبتدا والخبر على قياس ما قيل في
قوله وكنت وما ينهنهني الوعيد والصورة اشارة الي هيئة المجموع
من حيث هو مجموع والمراد بالهيئة هيئة بعض اجزائه بالنسبة الي بعض
وعبالة العنق غلظه ومن ساير بيان لما له ومن الصفات بيان لساير
اي وما للاسد من باقي جنس ذلك المذكور من الصفات التي لا شك في
ثبوتها للاسد لكونها ظاهرة لحواس الابصار ومدركة بها واللام في
ولئن كانت ابتدائية لا موطئة وجواب الشرط مقدر يدل عليه

عليه قوله لكن اللغة اي وان كانت الشجاعة من اشد اوصاف الاسد
اختصاصا به ومن امكنها اي اقواها تمكنا فيه لم تقتض بمجرد ذلك نفس المعنى
الحقيقي للاسد وانما تكون كذلك ان لو كانت اللغة وضعت اسم الاسد
لها لكن اللغة لم تضع الاسم لها وحدها بل وضعته للشجاعة كائنة في
مثل تلك الجثة الاسدية وقد تسامح في هذه العبارة اذ مقصوده ان
الاسم موضوع لتلك الجثة الموصوفة في الواقع بالشجاعة لا انه موضوع
للشجاعة المخصوصة او لها مع تلك الصورة حتى يدل الاسم عليها مطابقة
او تضمنا وكذا قد تسامح في قوله ولو كانت وضعته لتلك الشجاعة اي
الكاملة التي تعرفها اذ مراده انها لو كانت وضعته لمفهوم الشجاع لزم
امور اربعة احدها ان يكون لفظ الاسد صفة كلفظ الشجاع لا اسما الثاني
ان يكون استعماله في الانسان الواصل الي غاية الشجاعة من جهة التحقيق
لا من جهة التشبيه لانه ح فرد من افراد مدلوله والجراءة بالمد وفتح الجيم
بمعنى الشجاعة يقال جرا جراءة فهو جري والمقدم مصدر ميمي من
الاقدام الثالث ان لا يكون في اسم الاسد المطلق على الانسان
الشجاع شائبة استعارة لان الاستعارة مبنية على التشبيه ولا تشبيه
على ذلك التقدير الرابع ان يصير المطلوب بالقرينة مقلوبا على وجه
اذ كان المطلوب بها منع الكلمة عن حملها على ما وضعت له وقد صار
المطلوب بها الان ايجاب حملها على ما وضعت له واللوازم كلها
منتفية اتفاقا فكذا الملزوم قوله وثانيهما انه ليس بلغوي اي بل
هو مجاز عقلي على معنى ان التصرف في امر عقلي وذلك ان المتكلم قد
اثبت الاسدية للرجل الشجاع بطريق الادعاء فكان لفظ الاسد باقيا
على معناه اللغوي الا ان ثبوت ذلك ههنا بتصرف من العقل على وجه
الاستعارة فلا يكون مجازا لغويا بل عقليا قوله فيمتنع فاعل ان
يكون اطلاق اسم الاسد ولفظ ذاك اشارة الي الرجل ولفظ هذا
الي الصبح وقوله لفتح ذلك في الدعوى تعليل ليمتنع ولفظ ذلك

اشارة الي كون الاطلاق عن اعتراف وقوله الي يكون متعلق بقل اي
قل لي جواب هذا الاستفهام وموضع تعجب خبر يكون واسمه لفظ قوله
اي قول ابن العميد وقد عطف على خبره واسمه مع رعاية ترتيبهما بعاطف
واحد حيث قال او موضع نهي عن التعجب قوله لا تعجبوا بنصب موضع
ورفع قوله والحاصل انه لا معنى للتعجب عن تظليل انسان صبيح الوجه
لاخر بل انما يتعجب من تظليل الشمس الحقيقية وكذا لا معنى للنهي عن التعجب
من الكتان بملامسته للانسان الجميل بل انما ينهى عن التعجب من بلاه
بملامسة القمر والبدر الحقيقي والغلالة شعار يلبس تحت الدرع والثياب بلي صح
فيكون هي الملاصقة للبدن يقال زر القميص اذا شد ازراره ولحم
اي ابصره بنظر خفيف والمعجر بكسر الميم ما تشده المراة على راسها
قوله ومع الاصرار يريد انه قد ثبت ان المتكلم بالاستعارة
يدعي الرجل هنا معنى الاسدية ولا يعترف اصلا بانه رجل فهو مصر صنعت له
على انه اسد وعلى انكار انه شيء غير الاسد ومع هذا الاصرار يمتنع ان لتستعمل الكلمة فيما هو
يقال انها مستعملة فيه فلا يكون اسم الاسد ح مجازا لغويا بل عقليا بل يجب ان يقال صح
بالمعنى الذي عرفته وانما عطف قوله وانه شمس وانه قمر بالواو اعتمادا
على ظهور المراد مما سبق من العطف باو حيث قال او اطلاق اسم الشمس
او القمر قوله ومدار ترديد الامام هذا مصدر ميمي ومبتدا خبره على
هذين الوجهين وليس قوله تارة واخرى طرفا للترديد اذ ليس
الترديد حاصلا في كل منهما بل هو ظرف للقول المستفاد منه اي تقول
تارة انه لغوي واخرى انه عقلي والمراد بهذين الوجهين هو النظر الي
كونه مستعملا في غير ما هو له عند التحقيق والنظر الي الدعوى المذكورة
والاصرار عليها قوله لا ابالك تعليما اي لا اترك من الالو وهو التقصير
ويقال لا ابا لك نفيا اي لا اعفلك قوله لكنك اذا وقفت لما بين
وجه كل واحد من القولين شرع في نصرة القول الاول اعني كونه
مجازا لغويا فاشار الي ان بين اصرار المستعير على دعوى

دعوى الاسدية للرجل وبين نصبه قرينة دالة على انه ليس للهيكل المخصوص
منافاة ظاهرة فاذا عرفت وجه التوفيق بينهما كشف لك ذلك الوجه الغطاء
عن هذين القولين وادركت ان الصواب هو القول الاول لانه يظهر لك الوجه
ان الاسدية المدعاة للرجل راجعة الي غير المتعارف ولا شك ان لفظ الاسد
موضوع للمتعارف فقط فاستعماله في غير المتعارف انما يكون على سبيل
المجاز اللغوي وقوله مصدقة على صيغة البنا للمفعول صفة لقرينة ومعناه
مسلمة عنده اي عند المستعير وانما اعتبر التسليم عنده لانه منشا ايهام
التنافي والمدافعة قوله على نحو ما ارتكب متعلق بقوله على ادعاء
ان افراد جنس الاسد قسمان بطريق التاويل والمعنى على ان يدعي
ذلك وترتكبه على نحو ارتكاب المتنبي هذا الادعاء في عد نفسه واصحابه كانا صح
قوما من الجن بواسطة صدور امور غريبة هائلة عنهم وفي عد جمالهم
من جنس الطير بسبب سرعتها في السير فانه جعل كل واحد من
الجن والطير قسمين متعارفا وغير متعارف الا ترى انه ليس المعنى
على تقدير اداة التشبيه اذ لا يصح ان يقال نحن كقوم من الجن في زي
ناس فوق ما هو كطير لها شخوص الجمال وقوله مستشهد الحال
من فاعل ان يكنى وها تيك صفة دعواك والمراد بالمخيلات العرفية القضايا
التي توقع في النفس خيالا مقبولا في العرف بلا تصديق بها وقوله من
نحو حكمهم بيان للمخيلات وتتضمن التاويلات المناسبة لها تيك الدعوى
من ان الاسد لا يهرب من الذئب وان الانسان لا يكون بحيث لا يقاومه
احد والرواية في انه ليس باسد فتح الهمزة اي من نحو حكمهم بانه ليس
باسد وكذا الحال في انه ليس بانسان وانما هو اسد وقد يروى انما وحده
بالكسر ولكسر محل من القبول في الكل بناء على تضمن الحكم معنى القول قوله
وان تخصص عطف على تبني يعني ان وجه التوفيق هو بنا دعوى
الاسدية على التقسيم الي المتعارف وغيره وتخصيص القرينة المصدقة
بنفيها المتعارف قوله ومن البنا على هذا التنويع اي تنويع افراد

الشي الي متعارف وغير متعارف فان الاخبار عن التحية بالضرب الوجيع يدل
علي ان التحية قسمان متعارف كسلام عليك وحياك الله اي ملكك قال يعقوب
التحيات لله معناه الملك لله وغير متعارف هو الضرب الوجيع في اول التلافي
ايضا ٩ اذ لا مجال لحمل الكلام علي تشبيه التحية بالضرب ولم يرد كتحية بينهم ضرب وجيع
واول البيت وخيل قد دلفت لها بخيل وكذا الاخبار بالسيف عن العتاب
يدل علي انه نوعان متعارف وهو مخاطبة الادلال و مذاكرة الموجدة وغير
متعارف هو اعمال السيف وليس المعني علي تقدير اداة التشبيه في عتابك
و تقديرها في السيف لظ قطعا واما قوله عز وعلا الا من اتى الله بقلب سليم
فان حمل علي ان تقدير الاسلامة من اتى الله بدفع السلامة علي الابدال كان
مبنيا علي ان افراد المال والبنين نوعان متعارف وغير متعارف اذ ليس
المعني علي قصد التشبيه وتقدير الاداة اي يوم لا ينفع كمال ولا بنين
ويجوز ان يجعل قوله لا ينفع مال ولا بنون بمعنى لا ينفع شي فيصح ابدال
ايضا ١٤ السلامة بلا تنويع وكذلك تنصب السلامة المقدرة بجعل الاستثناء
منقطعا وان لا تقدرها اصلا وتجعل من اتى منصوب المحل علي معنى لا
ينفعان احدا الا سليم القلب الذي انفق ماله في سبيل الله وولد ابناه
علي طريق السداد والرشاد قوله ومنه قوله وبلدة فضله لاحتمال ان
يقال ادخال المستثني في المستثني منه هههنا ليس مبنيا علي التنويع لمسلم
وجوده بل علي التعليق بالمحال كما صرح به في الكشاف اي انما يكون فيها انيس
ان لو كان هذه الاشيا انيسا وحمل الاية السابقة علي هذا التعليق مما يا باه
نظمها يقال ما بالدار انيس اي احد واليعفور ولد الظبية وولد البقرة
الوحشية ايضا والعيس الابل البيض يخالط بياضها شي من الشقرة
واحدها اعيس والانثى عيسا فالشاعر جعل افراد الانيس قسمين
متعارفا وغير متعارف اي رب مفازة قطعتها ليس بها انيس الا
هذه الوحوش والابل قوله تعارف الدعوى الباطلة اراد بالدعوى
الباطلة الدعوى التي لا تطابق الواقع مع ان صاحبها يعتقد مطابقتها اذ

معنى التحيات لله الملك لله

بيان معنى الدعوى الباطلة

ح لا يتصور من صاحبها قصد التاويل فضلا عن نصب القرينة المانعة عن اجرا
الكلام علي ظاهره واراد بالكذب ما لا يطابق الواقع مع علم القايل بعدم مطابقته
فانه ايضا لا ينصب تلك القرينة كما ان ذلك المدعي لا ينصبها الا ان الكذاب المذكور
ليس مثل ذلك المدعي في التبري عن قصد التاويل لان مقصوده ترويج ما
يدل عليه كلامه بظاهره ولا يقدح في مقصوده هذا التاويل بل نصب القرينة
فلذلك اكتفى هههنا بان ينفي نصب القرينة واقتصر في الدعوى الباطلة علي ذكر
التبري لانه اذا تبرا عن التاويل كان عن نصب القرينة اشد تبريا فقد ظهر
وجه التخصيص في كل واحد من التبري ونفي نصب القرينة لمن كان له قلب
قوله ببيان وصف الاستعارة اراد بوصف الاستعارة حدها فانه
قال في اول علم الاستدلال الحد وصف الشي وصفا مساويا قوله اما
حسيا واما عقليا اي تحقق حسيا او تحقق عقليا وقد عرفت معنى الوهمي
المحض وهو ان يكون صورة يخبر عنها المخيلة باستعمال الوهم اياها كصورة
الناب والمخلب في المنية المشبهة بالسبع قوله ثم تقسم كل واحدة يعني
ان كل واحدة من التحقيقية والتخييلية تنقسم الى قطعية واحتمالية
الا ان الاقسام الحاصلة من تقسيمها ثلثة لان الاحتمالية المندرجة في كل
منهما قسم واحد في الحقيقة ولا اختلاف الا في العبارة والاعتبار فلذلك
قال فهذه اقسام اربعة ولم يقل خمسة وقد اشار الى اتحاد العبارة ايضا
بقوله الاستعارة المصرح بها مع الاحتمال للتحقيق والتخييل فان قلت
لماذا لم يعتبر التحقيق والتخييل في الاستعارة المكني عنها اما باعتبار
المشبه به المتروك واما باعتبار المشبه المذكور علي قياس اعتبارهما في
المصرح بها اما بحسب الصورة او بحسب المعنى ~~قوله ربما قسمت~~
~~كلمة رب اما اشارة الى قلة وقوع هذا التقسيم في كلامهم~~ قلت لانه
لم يوجد هذا الانقسام فيما ورد من استعمال البلغا من الاستعارات
المكني عنها قوله ربما قسمت كلمة رب اشارة اما الي قلة وقوع هذا
التقسيم في كلامهم او الي مخالفته لما هو المختار عنده من رد التبعية

تعمله مو

معها كلمة مو

الي الاستعارة بالكناية قوله والمراد بالاصلية ان يكون معنى التشبيه داخلا
في المستعار دخولا اوليا وذلك بان يكون المعنى الاصلي للمستعار صالحا
للموصوفية كالمصادر وساير اسما الاجناس والة الافعال والصفات
المشتقة منها وما في حكمها من اسما المكان والزمان والالة والحروف فلا
يدخلها معنى التشبيه الا تبعا اما لمصادرها كما في الافعال وما اشتق
منها واما المتعلقات معانيها كما في الحروف وسيانيك تحقيق ذلك في
مباحث الاستعارة التبعية قوله وربما لحقها اورد كلمة الاستعارات
التقليل لان اكثر الاستعارات خالية عن التجريد والترشيح واشار بذكر
اللحوق الي انهما انما يعتبران بعد تمام الاستعارة بقرينتها ولم يذكر
الاستعارة الخالية عنهما ولا الجامعة بينهما اذ لم يشتهر شي منهما باسم على
حدة ولا حاجة لشي منهما الي بيان فلذلك قال وهي اي الاقسام الحاصلة
من هذه الانقسامات ثمانية وان كانت الانقسامات اربعة انقسام (الي المصرح بها والمكني عنها وانقسام صح)
الاستعارة المصرح بها الي التحقيقية والتخييلية والاحتمالية وانقسام (الي صح)
الاستعارة الي الاصلية والتبعية وانقسامها ايضا الي المجردة والمرشحة

القسم الاول في الاستعارة المصرح بها التحقيقية مع القطع هي
اذا وجدت وصفا مشتركا بين ملزومين مختلفين في الحقيقة هو في
احدهما اقوي منه في الاخر وانت تريد الحاق الاضعف بالاقوي على
وجه التسوية بينهما ان تدعي ملزوم الاضعف من جنس ملزوم الاقوي
باطلاق اسمه عليه وسد طريق التشبيه بافراده في الذكر توصلا بذلك
الي المطلوب لوجوب تساوي اللوازم عند تساوي ملزوماتها فاعله
ذلك في ضمن قرينة مانعة عن حمل المفرد بالذكر على ما يسبق منه الي الفهم
كيلا يحمل عليه فيبطل الغرض التشبيهي بانا دعواك على التاويل المذكور (وبين صح)
ليمكن التوفيق بين دلالة الافراد بالذكر ودلالة القرينة المتنافيتين وليمتاز
دعواك عن الدعوي الباطلة مثال ذلك ان يكون عندك شجاع وانت تريد
ان تلحق جراته وقوته بجراة الاسد وقوته فتدعي الاسدية له باطلاق

اسم عليه مفردا له في الذكر فتقول رايت اسدا ليلا تقدجراته وقوته
دون جراة الاسد وقوته مع نصب قرينة مانعة عن ارادة الهيكل
المخصوص به كيرمي او تبكلم او في الحمام او ان يكون عندك وجه جميل
وانت تريد ان تلحق وضوحه واشراقه وملاحة استدارته بالبدر (مع افراده في الذكر وبلا نظر الي التشبيه)
فتدعيه بدرا باطلاق اسمه عليه وانت تريد الحاق كثرة فوايده (او ان يكون عندك عالم صحيح)
بوما جرت العادة على تشبيه فوايد العلما بالفوايد الكثرة فرايد
البحر فتدعيه بحرا سالكا في ذلك المسلك المعهود وان تريد الحاق
عدل عادل في اباء التفاوت بالميزان او بالقسطاس في ذلك
فتدخله في جنس الميزان او القسطاس كما يلا ميزان اميرنا او
قسطاسه لا يقبل التفاوت ومن الامثلة استعارة اسم احد
الضدين او النقيضين للاخر بوساطة انتزاع شبه التضاد والحاقه
بشبه التناسب بطريق التهكم او التمليح على ما سبق في باب
التشبيه ثم ادعا احدهما من جنس الاخر والافراد بالذكر ونصب
القرينة كقولك ان فلانا تواترت عليه البشارات بقتله ونهب
امواله وسبي اولاده وخص هذا النوع باسم الاستعارة التهكمية
والتمليحية واعلم ان قرينة الاستعارة ربما كانت معنى واحدا
كالذي رايت في الامثلة المذكورة وربما كانت معاني مربوطا
بعضها بالبعض كما في قوله وصاعقة من نصله تنكفي بها على اروس
الاقران خمس سحايب (يعني صح) انظر حيث اراد استعارة السحايب
لانامل الممدوح الخمس تفريعا على ما جرت بها العادة من تشبيه الجواد
بالبحر الفايض تارة وبالسحاب الهطال اخري ماذا صنع ذكر ان
هناك صاعقة ثم قال من نصله فبين ان تلك الصاعقة من نصل
سيفه ثم قال على اروس الاقران ثم قال خمس فذكر العدد الذي هو
عدد جميع انامل اليد فجعل ذلك كله قرينة لما اراد من استعارة السحايب
للانامل ومن الامثلة استعارة احدي وصف صورتين منتزعتين

من امور لوصف الاخري مثل ان تجد انسانا استفتي في مسالة
فيهم تارة باطلاق اللسان ليجيب ولا يهم اخري فيا خذ صورة تردد
وهذا فتشبهها بصورة انسان قام ليذهب في امر فتارة يريد
الذهاب فيقدم رجلا وتارة لا يريد فيوخر اخري ثم يدخل صورة
المشبه في صورة المشبه به رعاية للمبالغة في التشبيه فتكسوها وصف المشبه
به من غير تغيير منه بوجه من الوجوه علي سبيل الاستعارة قايلة
ايها المفتي تقدم رجلا وتوخر اخري وهذا الذي نسميه التمثيل
علي سبيل الاستعارة للحد التغيير اليها سبيلا فاعلم
قدمها علي ساير الاقسام لانها العمدة في باب الاستعارة وقد سبق
منا غير مرة وجه ايراد كلمة في في امثال هذه العبارة وقوله اذا وجد
معمول لقوله ان تدعي علي التوسع في تقديم الظرف علي عامله الواقع
في حيز ان واراد بالحقيقة ما يعم الكلية والجزئية فريد وحاتم مختلفان
في الحقيقة الشخصية اعني الهوية المخصوصة ولما لم يكن للامور الوهمية
حقيقة لاختصاصها بما يتحقق كانت التخييلية خارجة عن الحد
المذكور واذا اعتبر ثبوت الحقيقة بطريق القطع كانت الاحتمالية
ايضا خارجة عنه قوله وجه التسوية بينهما اي بين الوصف الاضعف
والاقوي وقوله ان تدعي خبر لقوله هي ومثل هذه المسامحة لعدم
الالتباس في المراد كثيرة في عباراتهم والضمير في بافراده راجع الي
اسم ملزوم الاقوي وتوصلا تعليل لتدعي وبذلك اشارة الي
اطلاق اسمه عليه والمطلوب هو الالحاق علي وجه التسوية وفاعلا
وبانيا حالان من المستتر في تدعي وذلك اشارة الي الاطلاق
المذكور وقوله كيلا تحمل اي المفرد بالذكر وهو اسم المشبه به عليه
اي علي ما سبق منه والتاويل المذكور هو جعل افراد الشيء قسمين
متعارفا وغير متعارف واللام في ليتمكن متعلق ببانيا ولفظ
المتمانعتين صفة لدلالة الافراد بالذكر ودلالة القرينة لان كلمة

تردد صح

حتى صح

سبيله صح

كلمة بين الثانية مقحمة كالعامل في الدلالتين واحد فلا يلزم تعدد
العامل في الصفة ووجه التمانع بين الدلالتين ان الافراد بالذكر
مع قطع النظر عن القرينة يدل علي ان المراد باسم الاسد مثلا مدلوله
الحقيقي والقرينة تدل علي ان المراد به غير ذلك المدلول وانما خص الاحتياز
عن الدعوي الباطلة بالذكر لزيادة قوتها من دعواك فيكون الاحتياز
عنها اهم من الاحتياز عن الكذب قوله مثال ذكرا اي مثال ما ذكرناه
في تفسير هذه الاستعارة التي نحن بصدد دها وقد اكثر من الامثلة
روما للزيادة التوضيح وتنبيها علي ما بينها من الاختلاف فان
المستعار منه والمستعار له في الامثلة الثلاثة الاول حسيان
الا ان وجه الشبه في المثال الاول عقلي متعدد اعني الجراة والقوة
وفي الثاني حسي متعدد اعني الاشراق والاستدارة المليحة وفي
الثالث عقلي واحد اعني كثرة المنفعة والمستعار له في المثال
الرابع عقلي والمستعار منه حسي ووجه الشبه عقلي مركب وهو
الاباء عن قبول الزيادة والنقصان قوله فتدعي الاسدية
بالنصب عطف علي ان يكون لا علي ان تلحق لفساد المعني وقوله
فتقول بالنصب عطف علي تدعي يجري منه مجري التفسير وهذه الثلثة
المتعاطفة مع ما في حيزها خبر واحد للمبتدا الذي هو مثال ذلك قوله
او ان يكون عندك وجه جملة هذا مع ما عطف عليه اعني فتدعيه
ماخوذين مع ما تعلق بهما خبر ثان لذلك المبتدا معطوف علي الخبر
الاول باو وقايلا حال من فاعل فتدعيه وقوله بعد ما جرت العادة اشارة
الي ان تشبيه العالم بالبحر لالحاق كثرة فوايده بكثرة زوايده انما حسن
لحسن البليغ بنا علي ما اشتهر من تشبيه فوايده بزوايده في كونها حسنة بهية مرغوبا
فيها ولولا هذا التشبيه واشتهاره لم يستحسن ذلك التشبيه الا استحسانا كاملا
وقد تقال ما لم نعتبر كون الفوايد والفرايد كشي واحد لم تحصل هناك معني
مشترك هو وجه الشبه بين العالم والبحر وسلوكك في ذلك المسلك المعهود وهو

مثل ان تقول رايت نحرا يتكلم والقسطاس هو القرسطون اعني القبان
قوله ومن الامثلة انما فصله لانه نوع من الاستعارة التي هو بصددها مبني
على انتزاع شبه التضاد والحاقه بشبه التناسب وهذا النوع يخص باسم
الاستعارة التهكمية والتمليحية وله امثلة كثيرة كقولك رايت حاتما اي بخيلا
ومادرا اي جبانا وسحبان اي ذا الكنة وعي وذلك لانا في كونه مثالا لما هو تحقيقه صح
فيه اعني كونه جزئيا اضافيا له وقد مر انتزاع الشبه من نفس التضاد في
اخر مباحث التشبيه الا انه اقتصر هناك على ذكر الضدين المتشاركين في
التضاد واراد بهما المتنافيين المتشاركين في التنافي على الاطلاق وعطف هنا
النقيضين على الضدين فاراد بالضدين ما وراء النقيضين من المتقابلين
لكنه اراد بالتضاد ههنا ايضا التنافي مطلقا قوله ثم ادعاء عطف على بواسطة
وشروع في اعتبار الاستعارة بعد اعتبار التشبيه وانما اورد لفظة ثم لان
ادعاء كون احد الضدين او المتناقضين من جنس الاخر اشد استبعادا من
انتزاع الشبه من نفس التضاد قوله تواترت عليه البشارات اي
الانذارات قوله ربما كانت معنى واحدا كالذي رايت في الامثلة المذكورة
نعني به ما مر من يرمي في الحمام ويبتسم ويتكلم والاضافة من ميزان امرنا
وكذا قوله بقتله ونهب امواله وسبي اولاده فان كل واحد من هذه الثلثة
قرينة على حدة لاستعارة البشارة للانذار قوله وربما كانت معاني
مربوطا بعضها بالبعض يريد ان مجموع تلك المعاني المربوط بعضها ببعض
يكون قرينة واحدة كانها خاصة مركبة للمستعار له بالقياس الى المستعار منه
ومعنى تنكفي تنقلب من كفات الاناء اي قلبته والباء في بها للتعدية اي
يقلبها خمس سحايب والاقران جمع قرن بالكسر وهو الكفو في الحرب قوله
انظر شروع في بيان تركيب القرينة وحين اراد ظرف لما ذا اصنع مع تقدمه
عليه وقد سبق له نظاير وتفريعا بمعنى مفرعة حال من مفعول اراد
اعني استعارة السحايب فان استعارة خمس سحايب لانامل الممدوح انما
حسنت لما جرت به العادة من تشبيه الجواد بالسحايب الهطل اي

اي المتتابع قطره وبالبحر الفياض اي الكثير ماؤه والقرينة المركبة
في هذا المثال من عدة معان هي ثبوت الصاعقة وكونها من نصل
سيفه وقلب خمس سحايب اياها على رؤس اقرانه ومع هذه القرينة
الملتبسة من تلك المعاني لا تبقى شبهة في استعارة الانامل للسحايب
وكانه اورد تقسيم القرينة الى هذين القسمين في القسم الاول من
الاقسام الثمانية للاستعارة لظهور تركيب القرينة في هذا
المثال الذي هو من القسم الاول من اقسام الاستعارة قوله
ومن الامثلة استعارة وصف احدى صورتين هذا النوع اخر من
الاستعارة المصرح بها التحقيقية مع القطع لا يكون الا مركبا
وهو ان تنتزع صورة من امور متعددة وتشبه بصورة اخرى
مثلها وتدعي دخول الصورة الاولى في جنس الصورة الاخرى
مبالغة في التشبيه فتطلق على الصورة المشبهة اللفظ المركب
الدال على الصورة المشبه بها فيكون التجوز في مجموع ذلك اللفظ
المركب لا في شي من مفرداته بل تكون هي باقية على حالها قبل هذا
التجوز من كونها حقيقة او مجازا فاذا شبهت مثلا صورة تردد
المفتي بصورة تردد من قام ليذهب وادخلت الصورة المشبهة
في جنس الصورة المشبه بها وقلت اراك ايها المفتي تقدم رجلا
وتوخر اخرى لم يكن تجوز في تقدم وتوخر استعارة تبعية ولا في رجلا
استعارة اصلية اذ لم يقع بهذا التجوز تصرف في هذه الالفاظ
بل هي باقية على حقايقها التي كانت عليها قبل هذه الاستعارة
المتعلقة بمجموعها من حيث هو مجموع اذا عرفت هذا فنقول اراد
بالوصف في قوله استعارة وصف احدى صورتين اللفظ الدال
على الصورة المشبه بها فان المستعار هو لفظ المشبه به بالخصوص
في الاستعارة المصرح بها وانما عبر عنه بالوصف لان اللفظ كوصف
يكشف المعنى ولم يقل اسم احدى صورتين لان المركب من الاسم

والفعل مثلا كما في المثال المذكور لا يكون اسما واراد بالوصف في قوله لوصف
الاخرى معنى البيان فكانه قال استعارة لفظ الصورة الاولى لبيان
الصورة الاخرى فيكون اللام في قوله لوصف الاخرى دالا على الغرضية لا صلة
للاستعارة ولو ترك لفظ الوصف في الاخرى لكان اولى واحرى كما
يشهد له قوله فنكسوها اي صورة المشبه وصف المشبه به اي لفظه
واضافة الصورة الى المشبه والمشبه به بيانية كما يدل عليه قوله فتشبهها
بصورة تردد انسان ومعنى يقدم رجلا ويوخر اخرى انه يقدم رجلا تارة
ويوخرها اخرى فان هيئة التردد في الذهاب هكذا ومنهم من قال المراد
بالرجل الخطوة فان المتردد يخطو خطوة الى قدام وخطوة الى خلف قوله
وهذا هو الذي يسميه التمثيل على سبيل الاستعارة دلت هذه العبارة بحصر
على ان الاستعارة التمثيلية منحصرة فيما ذكر من استعارة وصف احدى
صورتين منتزعتين من امور لوصف الاخرى ولا يخفى على ذي بصيرة
ان الصورة المنتزعة من امور عدة يجب ان يلاحظ فيها كل واحد من
تلك الامور على حدة حتى يعتبر فيه بالاخرة صورة وحدانية منتزعة منها
ولا يشتبه عليه ايضا ان ملاحظة تلك الامور على الوجه المذكور لا تكون الا
بالفاظ متعددة اما مذكورة او مقدرة في نظم الكلام او منوية في الارادة
فوجب ان يكون كل واحد من طرفي الاستعارة التمثيلية مركبا على احد
هذه الانحاء وكذا يجب ان يكون كل من طرفي التشبيه التمثيلي مركبا كذلك
لان كل تشبيه تمثيلي فهو بحيث اذا ترك فيه التشبيه الى الاستعارة كان استعارة
تمثيلية فان قلت ماذا تقول في قوله تعالى مثلهم كمثل الذي استوقد فانه
يعد تشبيها تمثيليا مع ان طرفيه مفردان قلت اذا جعل هذا تشبيها تمثيليا
فلا شك ان المشبه هو قصة المنافقين المخصوصة المفصلة فيما تقدم من الايات
والمشبه به قصة المستوقد المخصوصة المذكورة عقيبه وليس بشي من
هاتين الصورتين القصتين المخصوصتين بمعبر عنهما من لفظي المثلين اما في المشبه
به فظاهر واما في المشبه فلان المعنى مثلهم في اظهار الايمان وابطان الكفر الى

الى اخر قصتهم فتلك الالفاظ منوية في الارادة يدل على ذلك ان صاحب
الكشاف جوز ان تكون هذه الاية من التشبيه وجعل ذكر الاشياء الفرق صح
المشبهة بها مطويا على سنن الاستعارة كما سلف تحقيقه عالا مزيد
عليه ولا شك انه لا فرق بين المفرق والمركب الا بان تلك الاشياء
في المفرق يعتبر كل واحد منها على انفراده ويشبه بما يناسبه فيكون
هناك تشبيهات متعددة وفي المركب يعتبر مجموعها من حيث
هو ويشبه بمجموع اخر يناسبه فيكون هناك تشبيه واحد
ولما كانت تلك الاشيا في المفرق منوية لا محالة كانت ايضا
في المركب كذلك فان قلت على ما ذكرت لا يكون الكاف
في قوله كمثل الذي استوقد وكمثل الحمار داخلة على المشبه به
حقيقة كما لم يدخل عليه في قوله تعالى كما انزلناه من السماء قلت
نعم ومن قال انها في الايتين الاوليين داخلة على المشبه به دون
الاية الاخيرة فقد توسع نظرا الى ان المثل فيهم متحد بالقصة المخصوصة
من حيث الذات بخلاف الماء فانه لا يتحد بقصته اصلا قوله
ولكون الامثال كلها تمثيلات على سبيل الاستعارة لم تذكر
ههنا قيد فشو الاستعمال اعتمادا على ما سبق في اخر مباحث
التشبيه التمثيلي وقد تحقق هناك السبب في عدم وجوب
التغيير اليها سبيلا القسم الثاني في الاستعارة المصرح
بها التخييلية مع القطع هي ان تسمي باسم صورة محققة صورة عندك
وهمية محضة تقدرها مشابهة لها مفردا في الذكر في ضمن قرينة مانعة لهما صح
عن حمل الاسم على ما يسبق منه الى الفهم من كون مسماه شيئا محققا
وذلك مثل ان يشبه المنية بالسبع في اغتيال النفوس وانتزاع
ارواحها بالقهر والغلبة من غير تفرقة بين نفاع وضرار
ولا رقة لمرحوم ومساس بقيا على ذي فضيلة تشبيها بليغا حتى
كانها سبع من السباع فياخذ الوهم في تصويرها بصورة

السبع واختراع ما يلازم صورته ويتم بها شكله من ضروب هيات
و فنون جوارح واعضا على الخصوص ما يكون قوام اغتيال
السبع للتقوي بها وتمام افتراسه للفرايس بها من الانياب
والمخالب ثم تطلق على مخترعات الوهم عندك اسامي المحققة
على سبيل الافراد بالذكر وان تضيفها الى المنية فاي لا مخالب
المنية او انياب المنية الشبيهة بالسبع لتكون اضافتها اليها قرينة
مانعة عن اجرايها على ما سبق الى الفهم منها من تحقق مسمياتها ومثل
ان تشبه الحال اذا وجدتها دالة على امر من الامور بالانسان الذي
يتكلم فيعمل الوهم في الاختراع للحال ما قوام كلام المتكلم به وهو تصوير
صورة اللسان ثم يطلق عليه اسم اللسان المحقق و تضيفه الى الحال
فايلا لسان الحال الشبيه بالمتكلم ناطق بكذا ومثل ان تشبه حكما
من الاحكام اذا صادفته وافقا لمشية امري وتابعا لهواه كيف
شا بالناقة المنقادة لمستتبعها كيف اراد فتثبت له في الوهم ما
قوام ظهور انقيادالناقة واتباعها المستتبع وهو صورة الزمام
فتطلق عليها اسم الزمام المحقق فايلا زمام الحكم الشبيه بالناقة في اتباع
المستتبع في يد فلان قوله تقدرها اي تقدر الصورة الوهمية
المحضة وتفرضها مشابهة لها اي للصورة المحققة وهذه الجملة صفة ثالثة لصورة
فان محضة صفة لوهمية ومفردا على صيغة اسم الفاعل حال من المستتر في ان
تسمي اي هي ان تسمي حال افرادك لاسم المحققة في الذكر واستحسن بعضهم
جعله على صيغة المفعول حالا من اسم صورة ولقد تسامح المصنف في بيان
ما سبق بقوله من كون مسماه شيا محققا لان الظاهر ان يقال من مسماه المحقق
والاغتيال الاهلاك ومعنى مساس بقيا بفتح الميم وضم الباء مس قدر يسير من
الرحمة والشفقة يقال ابقيت على فلان اذا رحمته وتشبيها مصدر ان
تشبه كانها اي كان المنية قوله فياخذ بالنصب عطفا على تشبه وما
يكون عطف على ما يلازم والجار اعني على الخصوص حال من ما يكون الا

تقول

الا انها توسطت بينه وبين عاطفه ومن الانياب بيان له وتمام
عطف على مقام يقال فرس الاسد وافترسه اي دق عنقه
وهو الفريسة قوله ثم تطلق بالنصب عطف على فياخذ وفي لفظ ثم
اشارة الى تراخي رتبة اطلاقك عن اخذ الوهم في التصوير قوله
على سبيل الافراد اي افراد اسامي المحققة وان تضيفها عطف على
الافراد وقوله ما قوام كلام المتكلم به مفعول فيعمل ولو قال وهو
صورة اللسان بترك لفظ التصوير لكان احسن بحسب المعنى واوفق
لقوله فيما بعد وهو صورة الزمام وانما صرح بالتشبيه في الامثلة الثلث
التي اوردها للاستعارة المصرح بها التخييلية القطعية حيث قال
الشبيهة بالسبع والشبيه بالمتكلم والشبيه بالناقة ليظهر ان
الاستعارة في الانياب واللسان والزمام لا في المنية والحال والحكم فيختص
المثال بالتخييلية ويتضح ايضا ان التخييلية عنده قد توجد عنده بدون
الاستعارة بالكناية لكن يتجه ان يقال هذه الامثلة التي صرح فيها بالمشبه
لم توجد في تراكيب البلغا انما الذي وجد فيها قولهم اظفار المنية وانيابها
ولسان الحال وزمام الحكم ونظايرها ولا حاجة في توجيه ذلك الى ارتكابه
من اختراع صورة وهمية محضة فانه تعسف ظاهر بل يكفيه ما ذهب
اليه غيره من ان هذه الالفاظ اعني الاظفار واخواتها لم تنقل عن
معانيها الاصلية حتى تندرج في المجاز اللغوي بالكلم المستعملة في غير ما
وضعت له بل هناك تصرف عقلي هو اثبات معانيها الاصلية للامور
المشبهة بالسبع والمتكلم والناقة وهذا التصرف العقلي هو المسمى
بالاستعارة التخييلية على سبيل الاشتراك اللفظي في الاستعارة
ولهذا فسر والتحقيقية بجعل الشي الشي والتخييلية بجعل الشي للشي

القسم الثالث في الاستعارة المصرح بها المحتملة للتحقيق
والتخييل وهي كما ذكرنا ان يكون المشبه المتروك صالح الحمل على ما له تحقق
من وجه وعلى ما لا تحقق له من وجه اخر ونظيره قول زهير

والاختراع صح

بالكلية قوله وان كان اي وان كان قوله افراس الصبى ورواحله
يحتمل احتمالا بعيدا ان يجعل الافراس والرواحل استعارة لامر
محقق اما عقلي كدواعي النفوس وشهواتها وقواها واما حسي كالاموال
والخدم والاعوان والى هذا اشار بقوله او عن الاسباب التي قلما تتاخذ
اي تتعاون في اتباع الغي والجهالة وجر اذيال الضلالة والبطالة
الا اوان الصبى واول العمر وعلى التقديرين تكون الاستعارة
في الافراس والرواحل تحقيقية لا تخييلية والبطالة بالكسر عدم
الاشتغال بالمهمات قوله وكذلك اي مثل قول زهير في احتمال
التخييل والتحقيق قوله علت كلمته فان الذي ظهر من لفظ اللباس
عند الاصحاب بتامل فيه هو الحمل على التخييل بان يشبه الجوع في
التاثير بذي لباس قاصد للتاثير مبالغ فيه فيخترع له صورة كاللباس
و يطلق عليها اسم الموضوع لما هو محقق وان كان لفظ اللباس عند
المصنف ان يحمل على التحقيق وذلك بان يستعار لما يحيط بالانسان
عند جوعه من انتقاع لونه اي تغيره ورثاثة هيئته فيكون من قبيل
استعارة المحسوس للمحسوس هذا وانت خبير بان الحمل على التخييل
لا يلايم بلاغة القران لان الجوع اذا شبه بالموثر القاصد الكامل
فيما تولاه ناسب ان يخترع له صورة ما تكون آلة للتاثير لا صورة
اللباس الذي لا مدخل له فيه واما التحقيق الذي ذكره فانه يخل
بحسن ايقاع الاذاقة على اللباس فالاولى ان يجعل اللباس مستعارا
لامر محقق معقول هو ما يدركه الانسان من الضر عند الجوع والخوف
فذلك الضر من حيث انه يغشى الانسان ويلازمه كانه محيط به شبه
باللباس فاستعير له اسمه ومن حيث انه مستكره منفور عنه بطعم
المر البشع فاوقع عليه الاذاقة المنبية عن شدة الاصابة لان
الادراك بالذايقة يستلزم الادراك بالملامسة من غير عكس ففي
اللفظ استعارتان مصرح بها ومكني عنها وقد يقال لباس الجوع من

من باب التشبيه كلجين الماء اي اذاقها الجوع الذي هو في الاحاطة
كاللباس واختير اذاقها على كساها المناسب للمشبه به لقوة معنى
الاصابة القسم الرابع الاستعارة بالكناية هي كما عرفت
ان تذكر المشبه وتريد المشبه به دالا على ذلك بنصب قرينة تنصبها وهي
ان تنسب اليه وتضيف شيا من لوازم المشبه به المساوية مثال ان
تشبه المنية بالسبع ثم تفردها بالذكر مضيفا اليها على سبيل الاستعارة
التخييلية من لوازم المشبه به ما لا يكون الا له ليكون قرينة دالة على المراد
فتقول مخالب المنية نشبت بفلان طاويا لذكر المشبه به وهو قولك
الشبيهة بالسبع او مثل ان تقول لسان الحال ناطق بكذا تاركا
لذكر المشبه به وهو قولك الشبيه بالمتكلم او تقول زمام الحكم في يد
فلان بترك ذكر المشبه به وهو قولك الشبيه بالمتكلم وقد ظهر ان
الاستعارة بالكناية لا تنفك عن الاستعارة التخييلية هذا ما عليه
مساق كلام الاصحاب وستقف اذا انتهينا الى اخر هذا الفصل على
تفصيل ههنا وكاني بك لما قدمت ان الاستعارة تستدعي ادعا
ان المستعار له من جنس المستعار منه دعوى اصرار وادعا انه كذلك
مع الاصرار يابى الاعتراف بحقيقته والاستعارة بالكناية مبناها
على ذكر المشبه باسم جنسه ولا اعتراف بحقيقة الشي اكمل من التنويه
باسم جنسه تحس في ضميرك ان الجمع بين الانكار البليغ وبين الاعتراف
الكامل اني يتسنى فالوجه في ذلك هو انا نفعل ههنا باسم المشبه ما نفعل في
الاستعارة بالتصريح بعين اسم المشبه كما انا ندعي الشجاع هناك جسم للفظ
الاسد بارتكاب تاويل على ما سبق حتى يتهيا التفصي عن التناقض في
الجمع بين ادعا الاسدية وبين نصب القرينة المانعة عن ارادة الهيكل
المخصوص ندعي ههنا اسم المنية اسما للسبع مرادفا له بارتكاب تاويل
وهو ان المنية تدخل في جنس السباع لاجل المبالغة في التشبيه بالطريق المذكور
المعهود ثم تذهب على سبيل التخييل الى ان الواضع كيف يصح منه ان

صحا القلب عن سلمى واقصر باطله وعري افراس الصبى ورواحله اراد
ان يبين انه امسك عما كان يرتكب اوان الصبى وقمع النفس عن التلبس
بذاك معرضا الاعراض الكلي عن المعاودة لسلوك سبيل الغي وركوب
مراكب الجهل فقال وعري افراس الصبى ورواحله اي ما بقيت الزمن
الاتها المحتاج اليها في الركوب والارتكاب كما بما نوع فرضت من الانواع
حرفة او غيرها متى وطنت النفس على اجتنابه ورفع القلب هواها عن
دق بابه وقطع العزم عن معاودة ارتكابه فتقل العناية بحفظ ما قوام
ذلك النوع به من الالات والادوات فتري يد التعطيل تستولي عليها
فتهلك وتضمحل شيا فشيا حتى لا تكاد تجد في ادنى مدة اثرا منها ولا
عثيرا فبقيت لذلك معراة الالة والاداة فحق قوله افراس الصبى ورواحله
ان يعد استعارة تخييلية لما سبق الى الفهم وتبادر الى الخاطر من تنزيل
افراس الصبى ورواحله منزلة انياب المنية ومخالبها وان كان يحتمل
احتمالا بالتكلف ان يجعل الافراس والرواحل عبارة عن دواعي
النفوس وشهواتها والقوى الحاصلة لها في استيفا اللذات
او عن الاسباب التي قلما تتاخذ في اتباع الغي وجر اذيال البطالة
الا اوان الصبى وكذلك قوله علت كلمته فاذاقها الله لباس الجوع
والظاهر عند اصحابنا الحمل على التخييل وان كان يحتمل عندي
ان يحمل على التحقيق وهو ان يستعار لما يلبس الانسان
عند الجوع من انتقاع اللون ورثاثة الهيئة قوله
هي كما ذكرنا ان يكون المشبه المتروك قد تسامح في جعل قوله ان يكون خبرا
لقوله هي على ما مر في تقديم كما ذكرنا وهو مصدر لان يكون على عامله وقد
يجعل كما ذكرنا خبرا اول وان يكون خبرا ثانيا وقوله من وجه متعلق
بصالح لا بالتحقيق ولا بالحمل ايضا اي هو صالح من وجه للحمل على التحقيق
تارة ومن وجه اخر للحمل على ما لا تحقق له اخرى قوله ونظيره اي
ومثاله ما نحن فيه من الاستعارة المصرح بها الاحتمالية قوله

عن سلمى صح

ل زهير صحا القلب اي افاق عن سكره وهوى سلمى واقصر باطله
اي امتنع وعري من عريته جعلته عريانا والصبى اما من قولهم هو
صبي بين الصبى بالكسر والقصر والصبا بالمد والفتح واما من الصبوة بمعنى
الميل الى الجهل والفتوة ومنه التصابي والراحلة ما يركب من الابل ذكرا
كان او انثى قوله وقمع النفس اي قهرها ومنعها عن التلبس
بذاك اي عما كان يرتكبه اوان الصبى ومعرضا حال من امسك وقوله
فقال عطف على اراد ان يبين وانما اقتصر على ذكر المصراع
الثاني لانه الدال على الاعراض الكلي والمشتمل على الاستعارة
المطلوبة والضمير في الاتها للافراس والرواحل واراد بالركوب ركوبها
وبالارتكاب ارتكاب ما كان يرتكبه اوان الصبى وقوله بما نوع خبر بقيت اي ما بقيت
على صفة القيام فهي ههنا من الافعال الناقصة وقوله حرفة بيان
النوع والظرف اعني متى وطنت معمول لما دل عليه الكلام كعدم
بقا الالات في اي نوع فرضته متى وطنت النفس على اجتنابه
وقوله فتقل مرتب على وطنت ماخوذا مع ما عطف عليه اعني رفع وقطع
قوله اثرا منها اي من تلك الالات والادوات والعثير بكسر العين الغبار
فبقيت عطف على ما بقيت اي بقيت الافراس والرواحل لذلك
اي لعدم بقا الة من الاتها معراة لا الة ولا اداة لها قوله فحق
قوله اي اذا كان مراده بيان ما ذكرناه فالذي يحق ويليق بقوله
افراس الصبى ورواحله ان يعد استعارة تخييلية وذلك لان
المتبادر الى الفهم تنزيل الافراس والرواحل منزلة انياب المنية
ومخالبها بان يشبه الصبى بمعنى الصبوة او يشبه ما يرتكب اوان
الصبى وهو الصغر من التصابي بجهة من جهات المسير المحتاجة الى
افراس ورواحل كالحج والتجارة فيخترع له صورة كالافراس والرواحل
فيطلق عليها اسما المتحققة ثم اذا اعرض عن ذلك التصابي الاعراض
الكلي صار كتلك الجهة اذا قضى منها الوطر فاهملت الالة حتى تعطلت

يضع اسمين لحقيقة واحدة وان لا يكونا مترادفين فتهيا لنا بهذا
الطريق من دعوى السبعية للمنية مع التصريح بلفظ المنية
قد اختلف فيها على اقوال احدها ما ذهب اليه الجمهور وهو ان المستعار في
قولك اظفار المنية نشبت بفلان هو اسم المشبه به المسكوت عنه اعني لفظ السبع
وكونه مستعارا للمنية مثلا وما اثبت للمشبه المذكور الذي هو المنية من لوازم المشبه
به اعني الاظفار كناية عن لفظ السبع وكونه مستعارا للمنية قال في الكشاف
من اسرار البلاغة ولطايفها ان يسكتوا عن ذكر الشي المستعار ثم يرمزوا
اليه بذكر شي من لوازمه فينبهوا بتلك الرمزة على مكانه فاذا قلت شجاع يفترس
اقرانه وعالم يغترف منه الناس فقد نبهت على ان الشجاع اسد والعالم
بحر وهذا القول هو الصواب الذي لا خلل فيه ولا معنى الثاني ما ذهب
اليه بعضهم وهو انه يضمر التشبيه في النفس فلا يصرح بشي من اركانه سوى
لفظ المشبه ويدل عليه بان يثبت للمشبه امر مختص بالمشبه به فيسمى ذلك التشبيه
المضمر استعارة بالكناية ويتجه عليه انه لا مناسبة في تسميته استعارة وعلى
القولين لفظ الاظفار في المثال المذكور باق على حقيقة معناه واثباتها
للمنية استعارة تخييلية كما مر الثالث ما ذهب اليه المصنف من ان
الاستعارة بالكناية هي لفظ المنية المستعمل في السبع مثلا فانه ادعى للمنية
السبعية ومع ذلك اطلق عليها اسمها ويرد عليه ان لفظ المنية في المثال
المذكور مستعمل فيما وضع له على سبيل التحقيق فلا يندرج في الاستعارة
التي هي مجاز مستعمل في غير ما وضع له واما ادعا السبعية للمنية فلا يجدي
نفعا لان ذلك لا يخرجها عن كونها موضوعا لها لفظ المنية تحقيقا كما ان ادعا
الاسدية للشجاع في الاستعارة المصرح بها لا يجعله موضوعا له اذا اعتبر
معه امر خارج صار خارجا عنه دون العكس فيكون لفظ المنية مستعملا
في غير ما وضع له ولا يكون لفظ الاسد مستعملا فيما وضع له فتامل ويرد
عليه ايضا ما مر من انه ينافيه ما قد صرح به فيما سلف من ان المستعار
هو اسم المشبه به سوا كان هو المذكور او المتروك وقوله ان تذكر

لانه مستعمل في الموضوع له ه

تذكر المشبه الخ تفسير للمعنى المصدري للاستعارة بالكناية ومنه يعلم
قطعا ان الاستعارة بمعنى المستعار هو اسم المشبه كما علم ذلك ايضا
من تحديده مطلق الاستعارة الشاملة للمصرح بها والمكني عنها
وقوله وتنصبها صفة موكدة لقرينة بعد اضافة تضب اليها
وقيل المعنى تنصب القرينة الاستعارة قوله ان تنسب اليه
وتضيف بالواو ويروى باو فالنسبة كما في مثل قولك رايت
شجاعا يفترس اقرانه والاضافة كما في قولك مخالب المنية ولسان
الحال وزمام الحكم وانما وجب ان يطوى ههنا في الامثلة السابقة
الثلاثة تشبيه المضاف اليه ويترك ذكر المشبه به ليكون مثالا للاستعارة
المكنية كما ان المضاف ايضا مثال للتخييلية وفي قوله وهو قولك الشبيه
بالسبع وهو السبع وهو المتكلم وقولك الشبيه بالمتكلم مسامحة ظاهرة
لان ضمير هو راجع الى المشبه به فينبغي ان يقال وهو السبع وهو المتكلم
وقد يقال ضمير هو راجع الى ذكر المشبه به ولفظ قولك محمول على معناه
المصدري قوله عن الاستعارة التخييلية اي لا توجد الاستعارة بالكناية
بدون الاستعارة التخييلية وذلك لان الاستعارة المكنية على ما ذكره لا بد لها
من ان يثبت للمشبه شي من اللوازم المساوية للمشبه به وهذا الاثبات
لا يتصور الا بطريق التخييل واختراع صور وهمية تشابه تلك اللوازم
وفيه بحث لان التخييل عند الاصحاب كما هو المشهور اثبات تلك اللوازم بعينها
للمشبه من غير ان يخترع هناك صور تشابهها ويطلق عليها اسماؤها فلا يكون
جهة التخييل بالمعنى الذي ذكره لازما للمكنية عندهم فلا يصح قوله هذا ما عليه
مساق الكلام الايجاب اي عدم انفكاك الاستعارة بالكناية عن الاستعارة
التخييلية يقتضيه مساق كلامهم قوله وستقف اذا انتهينا الى اخر هذا
الفصل يعني به الاصل الثاني الذي هو في المجاز على تفصيل ههنا اي
في قرينة الاستعارة بالكناية فانه ذكر هناك ان قرينتها قد يكون امرا
مقدرا وهميا كانياب المنية وقد يكون امرا محققا كانبات الربيع فيعلم

من هذا انفكاك المكنية عنده عن التخييلية وقد سبق منه انفكاك التخييلية
عن المكنية في نحو مخالب المنية الشبيهة بالسبع فلا لزوم بينهما عنده اصلا
واما عند غيره فالتخييلية لا تنفك عن المكنية وقد تنفك المكنية كما في قوله
تعالى ينقضون عهد الله فان العهد ههنا مشبه بالحبل والنقض مستعمل
في ابطال العهد كما صرح به في الكشاف فيكون النقض استعارة تصريحية
حيث شبه ~~نقض العهد~~ ابطال العهد بنقض الحبل ثم استعمل لفظ المشبه
به في المشبه على سبيل الاستعارة التصريحية التبعية فههنا استعارة
مكنية في العهد وليس معها تخييلية فان قلت اذا كان النقض
مستعملا في ابطال العهد لم يدل على ان العهد استعارة مكنية قلت
بل يدل على ذلك من حيث ان استعارته للابطال انما ساغت من حيث
تشبيههم العهد بالحبل فلولا استعارة الحبل للعهد لم يحسن بل لم يصح
استعارة النقض للابطال فالضابط في قرينة الاستعارة بالكناية عند
غيره ان يقال اذا لم يكن للمشبه المذكور تابع يشبه لازم المشبه به كان ذكر
اللازم اذا اثبت للمشبه باقيا على معناه الحقيقي وكان اثباته له استعارة
تخييلية كما في اظفار المنية وان كان له تابع كذلك كان اسم ذلك اللازم مستعارا
لذلك ~~اللازم~~ التابع استعارة تصريحية كالنقض المستعار لابطال العهد
وكالافتراس المستعار لبطش الشجاع وفتكه وكالاغتراف المستعار لانتفاع
الناس بالعالم فقد ظهر ان المكنية لا تستلزم التخييلية عندهم اصلا هذا
وقد يقال اراد بقوله لا تنفك عن الاستعارة التخييلية ان الاستعارة
بالكناية لازمة للتخييلية لا تفارقها عندهم وح يصح الحكم ويكون قوله
وستقف اشارة الى ما ذكره في اخر فصل الاستعارة من ان التخييلية
قد توجد بدون المكنية حيث قال ان حسن التخييلية بحسن المكنية اذا
كانت تابعة للمكنية كانياب المنية وقلما تحسن الحسن البليغ اذا لم تكن تابعة
لها كما في الملام لكن تخدش هذا الوجه ان وجود التخييلية بدون المكنية
قد علم مما سبق من نحو انياب المنية المشبهة بالسبع فلا فائدة في هذه

هذه الحوالة قوله وكاني بك شرعت في السوال والجواب المشار اليهما في اواخر
فصل الاستعارة تقرير السوال ان مبنى الاستعارة مصرحة كانت او
مكنية على ادعاء ان المستعار له داخل في جنس المستعار منه دعوى اصرار
ولا شك ان مثل هذا الادعاء يابي الاعتراف بحقيقة المستعار له بل يوجب
انكارها وقد ذكر المستعار له في الاستعارة المكنية باسم جنسه وهذا
الاعتراف تام بحقيقته فيلزم الجمع بين انكار حقيقته انكارا بليغا
وبين الاعتراف بها اعترافا تاما والجواب انا نفعل باسم المشبه في
المكنية ما نفعل بمسماه في التصريحية فان ادعاء دخول المشبه في جنس المشبه
به كما نافى في التصريحية نصب القرينة المانعة عن ارادة حقيقة المشبه به فجمعنا
بينهما بان جعلنا مسمى المشبه به فردا غير متعارف من افراد حقيقة المشبه به
ورجعنا مع القرينة المانعة الى المتعارف منها كذلك نافى ذلك الادعاء في المكنية
ذكر اسم المشبه فنجمع بينهما بان نجعل اسم المشبه غير متعارف وننزله منزلة
اسم المتعارف مرادفا له ادعاء فلا يكون التصريح باسم المشبه ح اعترافا
بحقيقته فقوله لما قدمت متعلق بالجنس وهو حال من الكاف اي كاني
ملتبس بك هاجسا في ضميرك وقوله وادعاء انه كذا مرفوع على الابتداء وكذا
قوله والاستعارة بالكناية وقد يتكلف نصبهما عطفا على ان الاستعارة وهو
بعيد جدا والوجه في نصب والاعترافا بحقيقة الشيء انه مشبه بالمضاف
وتقديره بلا تري اعترافا نعرف وقوله كما انا ندعي هناك متعلق بقوله
ندعي ههنا وقوله بالطريق المعهود اشارة الى طريق التاويل المذكور سابقا
قوله ان نضع اسمين لحقيقة واحدة فان المنية اذا دخلت في جنس السبع
كان اسمها موضوعا لذلك الجنس كلفظ السبع الا ان وضع احدهما لذلك
الجنس حقيقي ووضع الاخر ادعائي فيكونان اسمين له مترادفين ادعاء
متعارف فيهما كالمترادفين
القسم الخامس في الاستعارة الاصلية
هي ان يكون المستعار اسم جنس كرجل واسد وكقيام وقعود ووجه كونها
اصلية هو ما عرفت ان الاستعارة مبناها على تشبيه المستعار له

بالمستعار منه وقد تقدم في باب التشبيه ان التشبيه ليس الا وصفا
للمشبه بكونه مشاركا للمشبه به في وجه والاصل في الموصوفية هي الحقايق
مثل ما تقول جسم ابيض وبياض صاف وجسم طويل وطول مفرط وانما قلت
الاصل في الموصوفية الحقايق ولم اقل لا يعقل الوصف الا للحقيقة قصرا للمسافة
حيث يقولون في نحو شجاع باسل وجواد فياض وعالم نحرير ان باسلا
وصف لشجاع وفياضا وصف لجواد ونحريرا وصف لعالم
اراد باسم الجنس اسما دالا على مفهوم كلي غير مشتمل على تعلق معنى بذات
فيدخل فيه نحو رجل واسد من الاعيان ونحو قيام وقعود من المعاني
ويخرج عنه الصفات واسما الزمان والمكان والالة المشتقة من الافعال
قوله والاصل في الموصوفية هي الحقايق اي الاجناس التي هي مدلولات
اسما الاجناس بالمعنى المذكور وذلك لان الحروف والافعال بمعزل عن
الموصوفية واما الصفات فهي بحسب مفهوماتها تقتضي ان يوصف
بها لحقها ان لا توصف وسيرد عليك تمام هذا الكلام فان قلت
اصالة الاجناس في الموصوفية تقتضي اصالتها في كونها مشبهة لما ذكره
من ان المشبه موصوف بمشاركة المشبه به والمقصود ههنا اصالتها في
كونها مشبها بها لتكون اسماؤها استعارات اصلية قلت وصف المشبه
بمشاركته للمشبه به في وجه الشبه يتضمن ملاحظة وصف المشبه به بمشاركته
المشبه في ذلك الوجه فاصالة الاجناس في الموصوفية تقتضي ايضا اصالتها
في كونها مشبها بها قوله قصرا للمسافة اذ على القول بعدم المعقولية
يرد السوال بهذه الامثلة فيحتاج الى ان يجاب بان الثاني فيها وصف
لموصوف الاول لا للاول الا انه لما يجر نعتا على لا دايه الى صيرورة
الاول لغوا لاشتماله على معناه مع زيادة توهم انه وصف للاول
واما على القول بالاصالة فلا ورود لهذا السوال لان خلاف الاصل
جايز بل واقع كثيرا
القسم السادس في الاستعارة التبعية
هي ما يقع في غير اسما الاجناس كالافعال والصفات المشتقة منها و

وكالحروف بناء على ان الاستعارة تعتمد التشبيه والتشبيه يعتمد كون
المشبه موصوفا والافعال والصفات المشتقة منها والحروف عن ان
توصف بمعزل فهذه كلها عن احتمال الاستعارة بانفسها بمعزل
وانما المحتمل لها في الافعال والصفات المشتقة منها مصادرها وفي
الحروف متعلقات معانيها فتقع الاستعارة هناك ثم تسري فيها
واعني بمتعلقات معاني الحروف ما يعبر عنها عند تفسير معانيها مثل
قولنا من معناها ابتداء الغاية والى انتهاء الغاية وكي معناها الغرض
فالابتداء الغاية وانتهاء الغاية والغرض ليست معانيها اذ لو كانت
هي معانيها والابتداء والانتهاء والغرض اسما لكانت هي ايضا اسما لان
الكلمة اذا سميت اسما لمعنى الاسمية لها وانما هي متعلقات معانيها اي اذا
افادت هذه الحروف معاني رجعت الى هذه بنوع استلزام فلا تستعير
الفعل الا بعد استعارة مصدره فلا تقول نطقت الحال بدل دلت
الا بعد استعارة نطق الحال بدلالة الحال على الوجه عرفت من
ادخال دلالة الحال في جنس نطق الناطق لقصد المبالغة في التشبيه
والحاق ايضاح دلالة الحال للمعنى بايضاح نطق الناطق له وكذا اذا
قلت الحال ناطقة بكذا بدل دالة على كذا وكذا قوله عز سلطانه فبشرهم
بعذاب اليم في الاستعارة التهكمية بدل فانذرهم وقول قوم شعيب
عليه السلام انك لانت الحليم الرشيد بدل السفيه الغوي لقرائن
احوالهم ومما نحن فيه قولهم للشمس جونة لشدة ضوئها وللجون الاسود
وللغراب اعور لشدة حدة بصره وعلى هذا لا تستعير الحرف الا بعد
تقدير الاستعارة في متعلق معناه فاذا اردت استعارة لعل
لغير معناها قدرت الاستعارة في معنى الترجي ثم استعملت
هناك لعل مثل ان تبني على اصول العدل ذاهبا الى ان الصانع
حكيم تعالى وتقدس ان يكون في افعاله عبث بل كل ذلك مفعول
لغرض صحيح ما خلق الانسان الا لغرض الاحسان حين ركب

فيه الشهوة الحاملة على فعل ما يجب تركه والنفرة الحاملة على ترك ما يجب فعله
واودع عقله المضادة لحكمها حتى تنازعته ايدي الصوارف والدواعي
فوقفت بحيث الحيرة لا متقدم له عنه ولا متاخر ومحل الحيرة ما لا يوثر
الا العقل اذا اتبع العقل وقع من النفس المشتهية النافرة في عنا واذا
اتبع النفس وقع من العقل الناهي الامر في عنا لا مخلص هناك مما
اوقع في ورطة تلك الحيرة سفها ولا عبثا تعالى عن ذلك علوا كبيرا وانما
فعل ذلك لغرض الاحسان وهو التكليف ليتمكن من اكتساب ما لا يحسن
فعله في حقه ابدا من التعظيم العظيم مع الدوام في ضمن التمتع من انواع
المشتهيات مما لا عين رات ولا اذن سمعت ولا خطر على بال احد مخلصة
ان يشوبها منغص مما فيكتسبها ان شاء لا بالقسر لذلك وضع زمام الفعل
في يده ممكنا اياه من فعل الطاعة والمعصية مريدا منه ان يختار ما يتم له
تلك السعادة الابدية متوسعا في ذلك جميع علله فيشبه حال المكلف
المكلف من فعل الطاعة والمعصية مع الارادة منه ان يطيع باختياره
بحال المرتجي المخير بين ان يفعل وبين ان لا يفعل ثم تستعمل في جانب
المشبه لعل جاعلا قرينة الاستعارة علم العالم الذات الذي لا يخفى
عليه خافية يعلم ما كان وما هو كائن وما يكون فاستحالة الترجي الحقيقي
لعلمه بعيدون او لعله يتقون وعليه قول رب العزة علام الغيوب
يا ايها الناس اعبدوا ربكم الذي خلقكم والذين من قبلكم لعلكم تتقون
ونظيره اذا اردت استعارة لام الغرض قررت الاستعارة في معنى
الغرض هناك بمثل ان يكون عندك ترتيب وجود امر على امر من غير ان
يكون الثاني مطلوبا بالاول ويكون الاول غرضا فيه فتشبهه بترتيب
وجود بين امرين مطلوب بالاول منهما الثاني ثم تستعمل للترتيب المشبه
كلمة المرتبة المشبه به في ضمن قرينة ما تمنع عن حملها على ما هي موضوعة
له كقولك وقد رايت عاقلا وقد احسن الى انسان ثم اذاه ذلك
انه قد احسن اليه فيوذيه ومن ذلك قوله علت كلمته فالتقطه ال

ال فرعون ليكون لهم عدوا وحزنا وقد ظهر مما نحن فيه ان ربما في قوله
سبحانه وتعالى ربما يود الذين كفروا لو كانوا مسلمين حقها ان تعد
من باب الاستعارة التهكمية وان تعد تبعية على قول سيبويه في رب
واصلية على قول الاخفش رحمهما الله وقد سبق ذكر هذا الخلاف
في باب علم النحو — اراد باسما الاجناس ما ذكرنا الا انك
الاعلام المتضمنة لنوع وصفية ملحقة باسما الاجناس لا بالاوصاف
في الاستعارة الواقعة فيها اصلية ايضا وكذا الحال في اسما الاشارة
المستعارة للمعقولات اذا لم يجعل داخلة في اسما الاجناس المذكورة وان
قرن بالافعال الصفات المشتقة منها لان التبعية في الكل من وجه واحد
ولم يذكر اسما الزمان والمكان والالة لانها في حكم الصفات وادعاء الكاف
في الحروف لان التبعية فيها من وجه اخر قوله والتشبيه يعتمد كون
المشبه موصوفا يعني ويتضمن ملاحظة وصف المشبه به كما قررناه فما لا
يقع موصوفا كالافعال والحروف والصفات لا يقع مشبها به فلا يتصور
جريان الاستعارة فيها اصالة وانما صح لموصوفيه المشبه دون المشبه
به بناء على ما مر من ان تشبيه الشيء ليس الا وصفا له بمشاركته المشبه به
في امر ولا شك ان ذلك يستلزم وصف المشبه به ويتضمن ملاحظته
فيتم به مقصوده قوله وانما المحتمل لها في الافعال والصفات المشتقة منها
مصادرها وفي الحروف متعلقات معانيها توضيح المقام يتوقف على تحقيق
معنى الحرف والفعل وقد بسطنا الكلام فيه في بعض رسايلنا فلنكتف هنا
باشارة خفيفة هي ان الناظر في المراة ربما جعلها الة لمشاهدة الصورة المرتسمة
فيها بحيث يستغرق في مشاهدتها ولا يلتفت الى المراة قصدا فلا يقدر
في هذه الحالة ان يحكم على المراة بشيء حتى كونها مبصرة قطعا وربما جعلها
منظورة بالذات ملحوظة قصدا فيتمكن بهذه الملاحظة من الحكم عليها
بما لها من نفاسة جوهرها وصقالة وجهها وعلى هذا قياس المعاني المدركة
بالبصيرة فالابتدا مثلا معنى متعلق بغيره فاذا لاحظه العقل قصدا

حفيقة مع (margin)

وبالذات كان معنى مستقلا بالمفهومية ملحوظا في ذاته صالحا لان يحكم عليه
وبه وهو بهذا الاعتبار مدلول لفظ الابتدا واذا لاحظه العقل من حيث انه
حالة بين السير والبصرة مثلا وجعله الة لمشاهدة حالهما في ارتباط
احدهما بالاخر خرج عن الاستقلال بالمفهومية وعن صلاحية
ان يحكم عليه او به وهو بهذا الاعتبار مدلول لفظة من كقولك
سرت من البصرة فلفظ الابتدا موضوع لمطلق الابتدا ولفظة
من موضوعة للابتدا ات المخصوصة لا بها وضاع متعددة حتى يلزم كونها
مشتركة بل بوضع واحد عام كان الواضع لاحظ عند تعيينه لفظة من لكل واحد
من الابتدا ات المخصوصة وهذا معنى ما قيل ان الحرف وضع باعتبار معنى
عام وهو نوع من النسبة كالابتدا مثلا لكل ابتدا معين بخصوصه
والنسبة لا تتعين الا بالمنسوب اليه فما لم يذكر متعلق الحرف لا يتحصل
فرد من ذلك النوع هو مدلول الحرف لا في العقل ولا في الخارج وانما يتحصل
بمتعلقه فيتعقل بتعقله فقد ظهر كما قررناه وشيدنا اركانه ان ما نقلنا
ان ذكر متعلق الحرف انما هو لقصور في معناه لامتناع حصوله في الذهن
بدون متعلقه ومن ثم قيل الحرف لا يستقل بالمفهومية وقيل ايضا
الحرف ما دل على معنى في غيره واما ما يقال من ان لفظة من مثلا موضوعة
لما وضع له لفظ الابتدا الا ان الواضع اشترط ذكر المتعلق في دلالة
من دون دلالة الابتدا فمما لا ينبغي ان يلتفت اليه اذ لا فايدة لهذا
الاشتراط ولا دليل عليه سوى التزام ذكر المتعلق في الاستعمال
وهو مشترك بين الحروف والاسما اللازمة الاضافة والفرق ان ذكره
في الحروف لتتميم دلالتها وفي تلك الاسما لتحصيل ما يتعلق به بحكم وايضا
يلزم ان يكون معنى من صالحا في نفسه لان يحكم عليه وبه الا انه ليس مفهوما
من لفظه فاذا ضم اليه ما يتم به دلالته كان صالحا لذلك ولا يقول به من له
ادنى معرفة بهذه اللغة هذا واما مفهوم الفعل كابتدا مثلا فيشتمل
على معنى مستقل بالمفهومية هو معنى الابتدا اعني مطلقا وعلى نسبة

ان صح (margin)

فيه رد على الشارح (margin)

نسبة مخصوصة من حيث انها حالة بين طرفيها والة لتعرف حالهما
مرتبطا احدهما بالاخر وحال هذه النسبة الداخلة في مفهوم الفعل كحال
النسبة التي هي مدلول الحرف في عدم الاستقلال بالمفهومية والاحتياج الى
ذكر المنسوب اليه ومن ثم قيل وضع الافعال بالقياس الى ما اعتبر فيها
من النسب وضع عام ووجب ذكر الفاعل وجوب ذكر متعلق
الحرف فظهر ان مجموع معنى الفعل غير مستقل بالمفهومية فلا يصح ان
يقع محكوما به فضلا من ان يكون ان يقع محكوما عليه ضرورة ان
كل واحد من المحكوم عليه وبه يجب ان يكون ملحوظا بالذات وقصدا
حتى يمكن ان يتصور النسبة بينهما وكذا النسبة الداخلة في مفهوم
الفعل لا تصلح للموصوفية واما الحدث المعتبر فيه فهو وان كان مستقلا
الا انه اعتبر في مفهوم الفعل من حيث انه منتسب الى الفاعل
فلذلك وجب كون الفعل باعتبار الحدث الماخوذ في مفهومه مسندا
دايما فلا يصح ملاحظته في ضمن الفعل من حيث انه موصوف بالحمرة
نعم هذا الحدث من حيث انه مدلول المصدر كلفظ القتل مثلا يصلح ان يكون
موصوفا فيشبه الضرب الشديد بالقتل ويستعار له اسمه ثم يشتق منه
قتل بمعنى ضرب ضربا شديدا واما الصفات المشتقة من الافعال فهي
تدل على ذوات مبهمة باعتبار معان متعينة هي المقصود منها فقايم مثلا معناه
ذات ما له القيام وهذا معنى اذا لاحظه العقل طلب ما يرتبط به ويجريه
عليه ليتعين عنده فلذلك كان حقها ان لا تقع موصوفة بل صفة وايضا
الذوات المبهمة ليست مشتهرة بما يصلح وجه شبه في الاستعارة فلا
يتصور جريانها في الصفات الا باعتبار معاني مصادرها المتعينة على
قياس ما عرفته في الافعال واما اسما الزمان والمكان والالة المشتقة
من الافعال فهي وان دلت على ذوات متعينة بوجه ما الا ان المقصود
الاصلي منها ايضا معاني مصادرها الواقعة فيها او بها فتكون الاستعارة
فيها ايضا تبعا لها ولو اريد التشبيه والاستعارة بحسب تلك الذوات

موصوفا صح (margin)

معناه صح (margin)

المتعينة لعبر عنها بالفاظ دالة عليها مطابقة فاذا قيل مثلا القبر مورد فقد
شبه الموت بالورود ولا ذات القبر بذات مكان الورود قوله فتقع الاستعارة
هناك اي في المصادر ومتعلقات معاني الحروف ثم تسري فيها اي في
الافعال والصفات والحروف ففي المصادر بتقدير كما اشرنا اليه ومعانيها انها
شبهت بها معاني اخرى واستعير للمعاني المشبهة اسماء المعاني
المشبه بها ثم اشتقت منها الافعال والصفات وفي متعلقات
معاني الحروف بتقدير انها شبهت بها معاني اخرى واستعيرت
لتلك المعاني الاخرى اسماء المتعلقات ثم سرى التشبيه والاستعارة في
الحروف كما ستعرفه قوله لان الكلمة اذا سميت اسما سميت لمعنى
الاسمية لها فان الكلمة اذا كان معناها بحيث يصلح لان يحكم عليه وبه سميت
اسما واذا كان معناها بحيث لا يصلح لشي من ذلك سميت حرفا فالاسمية
والحرفية من صفات الكلمات بحسب معانيها لا بحسب خصوصيات
الفاظها فاذا اتحد معنى كلمتين وكان احديهما اسما كانت الاخرى
اسما ايضا فلو كان معنى من معنى لفظ الابتدا الذي هو اسم قطعا لكان
من ايضا اسما وقس على ذلك حال سائر الحروف وما يفسر به معانيها قوله
وانما هي متعلقات معانيها قد عرفت ان معنى لفظ الابتدا هو الابتدا
مطلقا وان معنى من هو كل واحد من الابتداءات المخصوصة المتصورة
بين اشيا معينة فاذا اريد التعبير عن تلك الابتداءات عبر عنها بالابتدا
المطلق الذي هو مشترك بينها ولازم لها تسهيلا على المتعلمين فيقال معنى
من هو ابتدا الغاية اي المسافة وكذا يقال معنى الى انتها الغاية ومعنى كي
الغرضية ومعنى في الظرفية ومعنى اللام الاختصاص ومعنى الباء الالصاق
الى غير ذلك مما ذكر في تفاسير معاني الحروف فمدلولة متعلقات معاني
الحروف هي هذه النسب المطلقة المشتركة بين معانيها المخصوصة المستلزمة
لتلك النسب المطلقة والى هذا اشار بقوله اي اذا افادت هذه الحروف
معاني رجعت اي معانيها الى هذه اي الى المعاني التي ذكرت في تفسيرها

لان الابتدا المطلق للابتداءات
المخصوصة ذاتي

هابنوع استلزام وهو استلزام المقيد للمطلق فظهر ان متعلقات معاني
الحروف معبر بها عن معانيها وانما جعلها معبرا عنها حيث قال ولعني
بمتعلقات معاني الحروف ما يعبر عنها عند تفسيرها نظرا الى ان الالفاظ ظ
المذكورة عند التفسير كلفظ الابتدا واخواته عبارة عن تلك المتعلقات
فتدبر ولا تغلط قوله فلان تنعي متفرع على قوله فتقع الاستعارة
هناك ثم تسري فيها قوله والحاق ايضاح دلالة الحال للمعنى بايضاح
نطق الناطق له يعني ان وجه الشبه بين دلالة الحال ونطق الناطق هو
ايضاح المعنى وانت تريد ان تلحق الايضاح في المشبه اعني الدلالة
بالايضاح في المشبه به اعني النطق وتجعله حسا ويالحسوبا في
عداده قوله وكذا قوله عن سلطانه فبشرهم هذا مثال للتبعية
التهكمية من الفعل وما قاله قوم شعيب مثال لها من الصفة
فان قرائن احوالهم دلت على انهم ارادوا بالحليم الرشيد السفيه الغوي قوله
ومما نحن فيه اي ومن قبيل الاستعارة التبعية في الصفات بين المتضادين
فان الجون والاعور صفتان استعيرتا لضديهما تمليحا او تهكما قوله
وعلى هذا اي على قياس ما ذكر من انك لا تستعير الفعل والصفة الا بعد
تقدير الاستعارة في مصدرها لا تستعير الحرف ايضا الا بعد تقدير
الاستعارة في متعلق معناه قوله فاذا اردت استعارة لعل لغير
معناها ملخص ما قرره هنا انك اذا قلت مثلا خلق الله الخلق لعلهم
يعبدون او لعلهم يتقون لم يكن كلمة لعل فيه محمولة على معناها الحقيقي
الذي هو الترجي المخصوص على الوجه الذي عرفته في معاني الحروف
لامتناع الترجي في حق علام الغيوب بل مستعارة للارادة المخصوصة
المتعلقة بفعل المكلف المتمكن من الفعل وتركه وكما ان المعنى الحقيقي
لكلمة لعل غير مستقل بالمفهومية واذا اريد ان يعبر عنه بالترجي
كذلك معناها المجازي المراد بها في المثال المذكور غير مستقل
بالمفهومية واذا اريد ان يعبر عنه بالارادة فلا يتصور

بالترجي في ان متعلق كل واحد منهما يترجح بين ان يفعل وان لا يفعل مع رجحان
ما بجانب الفعل كما اشرنا اليه قوله العالم الذات اشارة الى مذهبه والمقصود
ان شمول العلم بنا في حقيقة الترجي اذ لا يتصور الا ممن لا يعلم حال الامور
المستقبلة قوله وعليه اي وعلى ما ذكر من كون لعل مستعارا لمعنى الارادة
قول رب العزة علام الغيوب فان قوله لعلكم تتقون حال من فاعل
خلق بناء على تلك الاستعارة اي خلقكم مريدا منكم الاتقاء وجعله حالا من علامة صح
مفعوله لتبقى حقيقة الترجي اي خلقكم راجين للتقوى غير سديد اذ لا معنى
ههنا لرجا العباد فيما يشق عليهم اعني التقوى وايضا يحتاج الى جعلها حالا
مقدرة لان رجاهم انما يحدث بعد تكامل العقل والتكليف وكذا
لا فائدة في جعله حالا من فاعل اعبدوا اي اعبدوا راجين
ان تبلغوا اعلى ذرى العبادة اعني التقوى وقد وقع في عباراتهم
ان معنى لعلكم تتقون لكي تتقوا فتوهم بعضهم ان لعل ههنا بمعنى
كي وليس بشي بل ما ذكروه بيان للمعنى الحاصل من كيفية ربط
لعل بما قبله بعد الاستعارة التي حققناها ههنا وقد تخايل البعض صح
من عبارة الكتاب ان الاستعارة المذكورة في لعل تمثيلية على ذلك
جواز اجتماع التبعية والتمثيلية وهو تخيل فاسد جدا اذ قد صرح
المصنف في صدر كلامه بان المشبه به والمستعار منه اصالة هو
معنى الترجي ويعلم من ذلك مع ما في كلامه ان المشبه والمستعار
له هو الارادة ثم يسري التشبيه والاستعارة فيما بين معنى لعل ما صح
حقيقة ومعناه المراد مجازا على تحقيقه ولا شك ان كل واحد
من الترجي والارادة والمعنى الحقيقي والمجازي لكلمة لعل
معنى مفرد كمعنى الانسان والاسد فلا يكون شي من طرفي
استعارة لعل صورة منتزعة من امور فلا تكون استعارة
تمثيلية لانحصارها فيما بين صورتين منتزعتين من امور عدة
على ما مر ودعوى كون استعارة تبعية تمثيلية ناشية من سو
لعل

سو الفهم والقصور في دقائق الصناعة ورعاية قواعدها وكذا الحال
في استعارات سائر الحروف كاللام وفي وعلى وغيرها فان معاني
الحروف ومتعلقات معانيها كلها معان مفردة بلا اشتباه وعلى ذي
مسكة بل الحال في استعارات الافعال والصفات ايضا كذلك فان
معاني مصادرها معان مفردة قطعا ولعلك تشتهي الان مزيد
تحقيق وتوضيح لما عرفته فنقول وبالله العصمة لا يراد بالمفرد في
طرفي التشبيه ووجهه ان لا يكون له جزء اصلا فان الانسان اذا شبه
بالاسد في الشجاعة عد تشبيه مفرد بمفرد في معنى واحد بل يراد
بالمفرد ما دل عليه بلفظ مفرد لا يدل جزؤه على جزء معناه وهذا
مما لا يشك فيه من له ادنى خبرة بعلم البيان وح يكون الترجي والغرضية
والظرفية والاستعلاء والابتداء والانتهاء ونظائرها معاني مفردة
وكذا جزئياتها المخصوصة التي هي مدلولات الحروف المشهورة وكذا الحال
في الضرب والقتل والحتم وسائر المصادر فاذا جرى فيها استعارة
تبعية كان المستعار منه معنى مفردا لا صورة منتزعة من امور متعددة
فلا تكون تلك الاستعارة تمثيلية واذا تحقق ذلك فاعلم ان قوله تعالى
اولئك على هدى يحتمل وجوها ثلثة آ ان يشبه الهدى بالمركوب في
الايصال الى المقصد فيثبت له بعض لوازمه وهو الاعتلاء على طريقة
الاستعارة بالكناية وهو الذي اختاره السكاكي حيث رد الاستعارة
التبعية الى المكنية ب ان يشبه تمسك المتقي بالهدى باعتلاء الراكب على
مركوبه في التمكن والاستقرار ثم تستعار كلمة على ههنا على الطريقة التي
قررناها في لعل فيكون استعارة تبعية ج ان يشبه صورة منتزعة
من المتقي والهدى وتمسكه به ثابتا مستقرا بالصورة منتزعة من الراكب
والمركوب واعتلائه عليه متمكنا منه وعلى هذا ينبغي ان تذكر جميع الالفاظ
الدالة على الصورة الثانية ويراد بها الصورة الاولى فيكون مجموع تلك
الالفاظ استعارة تمثيلية ولا يكون في شي من مفردات ذلك المجموع تصرف

تشبيه احد هذين المعنيين عني المستقلين بالمفهومية بالاخر الا تبعا وذلك بان يقدر تشبيه ارادة الفعل من المكلف المكن منه بالترجي من المترجي منه في ان متعلق كل منهما متمثل بين اقدام واحجام مع رجحان ما للاقدام ثم يدخل المشبه في جنس المشبه به مبالغة حتى كانه صار لفظ الترجي مستعارا للارادة وبذلك يصير تلك الارادة المخصوصة بمنزلة ذكر الترجي المخصوص فيستعار لها كلمة لعل ولما كان استعارتها لارادته تعالى مبنية على قواعد الاعتزال اوردها واطنب فيها بما هو بسط الكلام الكشاف ثم ذكر المقصود واقتفى غيره كله ما انفا قوله مثل ان تبني على اصول العدل لم يتعرض لذكر التوحيد لان مقصوده ههنا لم يتوقف على اصوله وتعالى وتقدس صفات حكيم قوله وان يكون اي عن ان يكون قد تنازع فيه هذان الفعلان قوله وما خلق الانسان خبر ثان لان الصانع وما اوقعه عطف على ما خلق وحين ركب ظرف لما اوقعه فلما قدم الظرف توسعا على عامله كان العاطف داخلا عليه في الظاهر واودع عطف على ركب ومضادة العقل لحكمي الشهوة والنفرة ان يوسف الانسان عما يحملانه عليه حتى تنازعه اي الانسان ايدي الدواعي النفسانية من الشهوة والنفرة والصوارف العقلية فوقفت تلك الايدي بالانسان حيث الحيرة حاصلة لا متقدم اي لا تقدم للانسان عن موقف الحيرة ولا تاخر له عنه والمقصود تاكيد حيرته وثباتها قوله متحملة الحيرة حال من ضمير يردي مشددا ومخففا ايضا وما لا يورثه ثاني مفعولي تحمله وقوله اذا اتبع العقل الخ مقرر ومبين لعدم ايراثه الا العنا ولا مخلص هناك اي في ذلك المقام موكد لما قبله وقوله وانما فعل ذلك اي ايقاعه في ورطة الحيرة وفسر الاحسان بالتكليف لانه وسيلة الى ذكر التعظيم والتمتيع واللام في ليتمكن متعلق بالتكليف وقوله ما لاحسن فعله في حقه ابتدا اشارة الى ما ذهبت المعتزلة اليه من ان التفضل بالنعم العظيمة المهيمنة جائز دون التفضل بالتعظيم فلا بد من التكليف ليكتسبوا باختيارهم استحقاق الثواب الذي هو منفعة دائمة مقرونة

بالتعظيم خالصة عن شوب كل منغص حتى الامتنان قوله من التعظيم اي من حصول التعظيم مصاحبا للدوام كاينا في ضمن التمتيع بما لا عين رات ولا اذن سمعت ولا خطر على بال احد من انواع المشتهيات والمستلذات والمشهور في الرواية ولا خطر على قلب بشر ومخلصة صيغة مفعول بالتشديد والتخفيف ايضا وقعت حالا من ما لا عين رات او من انواع المشتهيات وقوله فيكون عطف على ليتمكن والمستتر فيه للانسان والبارز لما لا يحسن فعله قوله ولا بالقسر معطوف على ما دل عليه ان شا اعني بالاختيار ولذلك اي ولان الغرض من التكليف هو ان يتمكن فيكتسب بالاختيار وقوله ممكنا مريدا مزيحا اي مزيلا احوال متداخلة في ذلك اي فيما اراده منه اعني اختياره لما يثمر له تلك السعادة جميع علله اي اعذاره التي من شانه ان يتمسك بها فانه تعالى نصب ادلة عقلية ونقلية ووعد واوعد والطف بما لا يحصى فلم يبق للمكلف عذر اصلا وصار حاله في رجحان اختياره للطاعة مع تمكنه من المعصية كحال المرجي منه في رجحان اختياره لما يرجى منه مع تمكنه من خلافه وصار ارادته تعالى لعبادته اياه او اتقائه منه بمنزلة الترجي على ما حققه قوله فتشبه عطف على ابني وكان الظاهر ان يقول فتشبه حال الله المكن بحال المرجي على صيغة الفاعل لان المشبه ههنا هو المعنى المجازي لكلمة لعل الذي يعبر عنه بالارادة وهو حال قائم بالله متعلق بالمكلف والمشبه به هو معناها الحقيقي الذي يعبر عنه بالترجي وهو حال قائم بالمرجي متعلق بالمرجي منه الا انه عدل عن ذكر الظاهر رعاية للادب في ترك التصريح بتشبيه حاله تعالى بحال غيره اعني الترجي وذكر تشبيه حال المكلف بحال المرجي على صيغة المفعول ووصف كلا منهما بما يدل على وجه الشبه بين حاليهما وهو ان كلا منهما مخير بين ان يفعل وان لا يفعل اذ لا يشتبه انه يظهر من التشبيه المذكور ووجهه ذلك التشبيه المقصود ووجهه اعني تشبيه ارادته تعالى

بحسب هذه الاستعارة بل تكون هي باقية على حالها كما اعتبر في قولهم كلهم في تقدم رجلا وتؤخر اخرى فلا استعارة في كلمة على حتى تكون تبعية كما لا ذكر من استعارة تبعية في تقدم مثله الا انه اقتصر من تلك الالفاظ على كلمة على لان الاعتلاء هو العمدة في الصورة المنتزعة من الراكب والمركوب واستقراره عليه فيدل بمعونة قراين الاحوال على ان سائر الالفاظ الدالة على سائر اجزاء هذه الصورة منوية في الارادة فيكون في حكم الملفوظة كما عرفته فيما سلف ولا مساغ لان يقال استعيرت كلمة على وحدها من هذه الصورة لان هذه الصورة ليست معنى على ولا متعلق معناها فكيف تستعار هي منها وكذا تقول ختم الله على قلوبهم ان قصد فيه تشبيه قلوبهم باشيا مختوم عليها في امتناع نفوذ شي فيها وجعل اثبات الختم لها تنبيها على ذلك كان من قبيل الاستعارة بالكناية وان حمل على ان المشبه فيه هو المعنى المصدري الحقيقي للختم والمشبه احداث حالة في قلوبهم ما نعة عن نفوذ الحق فيها كان طرفا التشبيه مفردين والاستعارة تبعية وان جعل المشبه به فيه صورة منتزعة من الشي والختم الوارد عليه ومنعه صاحبه عن الانتفاع به والمشبه صورة منتزعة من القلب والحالة الحادثة فيه ومنعها صاحبه عن ان ينتفع به في الامور الدينية كان طرفا التشبيه مركبين منتزعين من امور عدة وكانت الاستعارة تمثيلية والمستعار مجموع الالفاظ الدالة على الصورة المشبه بها الا انه اقتصر من على لفظ الختم الدال على ما هو العمدة في هذه الصورة فلا يكون اذن في ختم استعارة تبعية ومن فوايد الاقتصار جواز الحمل تارة على التبعية واخرى على التمثيلية وقد ذكر في الكشاف هذان الوجهان وسمي اوليهما استعارة والثاني تمثيلا واريد بالاستعارة ما كان في المفرد وبالتمثيل ما كان على سبيل الاستعارة في المركب واذا تحققت ما اوضحناه لك فاحذ على هذين المثالين ما اشتبه فيه الحال من الحروف والافعال واختر من الوجوه المذكورة ما كان انسب بالمقام وادخل في تحصيل المرام وكن من امرك على بصيرة ولا تتبع اهوا الذين اذا سمعوا قلدوا واذا فكروا اخبطوا بل آرا الذين اذا سمعوا

نقدوا واذا فكروا حققوا وضبطوا قوله قد رتب الاستعارة في معنى الغرض تلخيص ما قرره في اللام انها موضوعة لغرضية ما بعدها لما قبلها اعني الغرضية المخصوصة المتعلقة بهما فاذا قلت احسن اليه ليود به لم تكن اللام باقية على معناها الحقيقي لاستحالة كون الايذا غرضا للعاقل من الاحسان بل تكون مستعارة للترتب المخصوص الذي بين الايذا والاحسان فمعناها المجازي المراد ههنا كمعناها الحقيقي في عدم الاستقلال بالمفهومية فلا تتصور جريان التشبيه والاستعارة بينهما اصالة وابتدا بل لا بد ان يشبه اولا ترتب ما ليس مطلوبا من الفعل عليه بالغرضية في مطلق الترتب ويدخل المشبه في جنس المشبه به حتى كانه صار لفظ الغرضية مستعارا للترتب ما ليس مطلوبا وغرضا وبذلك يصير الترتب المخصوص الذي هو للايذا على الاحسان بمنزلة الغرضية المخصوصة فتستعار اللام منها لذلك الترتب المخصوص على قياس ما عرفته في استعارة لعل فعلى هذا فتشبيه بترتب وجود بين امرين مطلوب بالاول منهما الثاني اي تشبيه بالغرضية التي هي مطلوبية الثاني بالاول في الترتب الا انه تسامح في العبارة قوله ومن ذلك قوله علت كلمته فالتقط وذلك لانه استعير فيه اللام من الغرضية لترتب العداوة والحزن على الالتقاط قوله وقطعي ما نحن فيه اي من جريان الاستعارة في الحروف تبعا وفي اسما الاجناس اصالة مع ما علم من جواز جريان التهكم والتمليح في التبعية والاصلية معا ولما كان يحتمل كلمة رب ان تعد استعارة تهكمية من حيث انها استعيرت للتكثير المنزل منزلة التقليل تهكما وقد ذكر في قسم النحو ان الاظهر عندي ما ذهب اليه الاخفش من كون رب اسما لا نتفا لازم حرف الجر عنه وهو التعدية ولكونه في مقابلة كم وعلى هذا فالمختار عنده ان تعد استعارة اصلية لا تبعية واعلم ان مدار الاستعارة التبعية في الافعال وما يتصل بها على نسبتها الى الفاعل كقولك نطقت الحال او الى المفعول الاول كقول ابن المعتز قتل البخل واحيى السماحا

او الي الثاني في المنصوب كقول الاخر صبحنا الخزرجية مرهفات
وقول الاخر نقريهم لهذميات او الي المجرور كقوله علت كلمة فبشرهم
بعذاب اليم او الي الجميع كقوله تقري الرياح رياض الحزن مزهرة اذا
سري النوم في الاجفان ايقاظا هذا ما امكن من تلخيص كلام الاصحاب
في هذا الفصل ولو انهم جعلوا قسم الاستعارة التبعية من قسم الاستعارة
بالكناية بان قلبوا فجعلوا في قولهم نطقت الحال بكذا الحال التي ذكرها
عندهم قرينة الاستعارة بالتصريح استعارة بالكناية عن المتكلم
بوساطة المبالغة في التشبيه على مقتضى المقام وجعلوا نسبة النطق
اليه قرينة الاستعارة كما تراهم في قوله واذا المنية انشبت
اظفارها يجعلون المنية استعارة بالكناية عن السبع ويجعلون
اثبات الاظفار لها قرينة الاستعارة وهكذا لو جعلوا البخل استعارة
بالكناية عن حي ابطلت حياته بسيف او غيره فالتحق بالعدم وجعلوا
نسبة القتل اليه قرينة الاستعارة ولو جعلوا ايضا اللهذميات استعارة
بالكناية عن المطعومات اللطيفة الشهية على سبيل التهكم وجعلوا
نسبة لفظ القرى اليها قرينة الاستعارة لكان اقرب الى الضبط
فتدبر واذ قد عرفت ما ذكرت فلا باس ان احكي لك ما عند السلف
في تعريف الاستعارة حدها عند بعضهم تعلق العبارة على غير
ما وضعت له في اصل اللغة على جهة النقل للابانة وعند الاكثرين الشيء صح
جعل الشيء لاجل المبالغة في التشبيه كقولك انت اسد في الحمام
وجعل الشيء لاجل المبالغة في التشبيه كقولك لسان الحال وزمام الحكم للشيء صح
ولا ازيد على الحكاية انما قيد الاستعارة التبعية بكونها
في الافعال وما يتصل بها من الصفات لان قرينة التبعية في الحروف غير
مضبوطة وقال مدار قرينتها على النسبة الي الفاعل وما عطف عليه لان
هذه النسبة هي العمدة في قرينتها وقد تكون القرينة غيرها كما في قولك
قتلت زيدا اذا كان حيا حاضرا اي ضربته ضربا شديدا قوله او

او الي المفعول الاول اطلق الاول على الثاني لم يحسن مقابلته بقوله او الي
الثاني واول بيت ابن المعتز جمع الحق لنا في امام اي جمع لنا العدل والانصاف
والرافة في امام قتل البخل اي ازاله وافناه واحيى السماح اي اعتنى به وابداه فنسبة
كل واحد واحد من هذين الفعلين الي مفعوله قرينة الاستعارة فيه قوله
صبحنا البيت لكعب بن زهير اي وضعنا مكان الصبوح وهو ما يشرب
بالغداة يقال صبحته صبحا والخزرجية القبيلة المنسوبة الي خزرج بن حارثة
ابن ثعلبة من اليمن والاوس اخوه والمرهفات السيوف المحددة المرققة
فقرينة الاستعارة ايقاع الصبح على المفعول الثاني اعني المرهفات
وتمام البيت ابا رذوي اردمتها ذووها اي اهلك اصحاب اصل الخزرجية
اصحابه للمرهفات وبيت القطامي هكذا نقريهم لهذميات نقد بها
ما كان خاط عليهم كل زراد استعار القرى لايصال الاسنة اليهم واعمالها
فيهم والقرينة ايقاع القرى على اللهذميات وهي الطعنات المنسوبة الي اللهذم
وهو القاطع من الاسنة او هي الاسنة انفسها بان تجعل اليا للمبالغة
كما في احمري ودواري نقد اي نقطع والزراد من يصنع الدروع
من الزرد بمعنى السرد وهو ادخال الحلق بعضها في بعض قوله او الي
المجرور اي الي الثاني المجرور فالتبشير مستعار للانذار والقرينة
النسبة الي قوله بعذاب اليم قوله او الي الجميع نعني به الاكثر فان اسناد
القرى الي الرياح يدل على انه مستعار لهبوبها كما سياتي وكذا يدل عليه
ايقاعه على المفعول الاول اعني الرياض وايقاعه على المفعول الثاني
اعني الايقاظ والحزن بلاد للعرب وهو في الاصل ما غلظ من الارض
ومزهرة حال من الرياض يقال ازهر النبت اذا ظهر زهره واذا سرى ظرف
لتقري وفي الاجفان متعلق بسرى وقد يقال حقيقة السرى هو السير
بالليل فيدل كل واحد من اسناده الي النوم وتعليقه بالاجفان على انه
مستعار لمجرد الحصول في الليل وعلى هذا كان لفظ الجميع محمولا على حقيقته
لان النسبة الي المجرور وقرينة الاستعارة ههنا ايضا وفساده ظاهر اذ لا

يخفى على ذي فطانة ان معنى قوله او الي الجميع هو ان النسبة اليه تكون قرينة
الاستعارة واحدة لا الاستعارات متعددة اذ قد علم ذلك من الامثلة التي
اوردها لكل واحد من الجميع واقرب من هذا ما يتوهم من ان قوله في الاجفان
يتعلق في المعنى بالفعلين على التنازع اختلف معناه
بحسب التعلقين قوله في هذا الفصل نعني به قسم الاستعارة التبعية
قوله ولو انهم جعلوا يريد انه يمكن ان يحكم بانتفاء الاستعارة التبعية
بالكلية ويجعل ما يتوهم انه منها داخلا في الاستعارة بالكناية رعاية
للضبط بتقليل الاقسام فاورد امثلة من الاستعارة التبعية في الافعال
وبين كيفية ردها الي الاستعارة المكنية بان قلب فجعل قرينة التبعية
استعارة بالكناية وجعل التبعية قرينة لتلك المكنية وهذا القلب
ظاهر الجريان فيما ذكره وكذا في نحو قوله فبشرهم بعذاب اليم بان
يجعل العذاب الاليم استعارة بالكناية عن النعيم المقيم على طريقة
التهكم ويجعل نسبة التبشير اليه قرينة لها وكذا في مثل قوله ليكون لهم
عدوا وحزنا بان يجعل العداوة والحزن استعارة بالكناية عن العلة
الغائية للالتقاط كالمحبة والتبني ويجعل ادخال اللام قرينة لتلك الاستعارة وكذا
في مثل قوله لاصلبنكم في جذوع النخل بان يجعل الجذوع استعارة بالكناية عن الظروف
ويجعل ادخال في عليها قرينة لها واما مثل قوله تعالى لعلكم تتقون فلا يتصور فيه قلب
لان القرينة هناك استحالة الترجي عليه تعالى بل يجعل الاتقاء استعارة بالكناية
عن المرجو ويجعل لعل قرينة لها وكذا الاقلب في ربما يود لان القرينة فيه منافاة حالهم
لكثرة الودادة بل تجعل الودادة الكثيرة استعارة بالكناية عن القليلة تهكما بالكفار
ويجعل ذكر رب قرينة لها وكان حق العبارة ان يكتفي بحرف الشرط في قوله ولو انهم جعلوا
ويقول وهكذا جعلوا البخل استعارة وجعلوا ايضا اللهذميات استعارة ليكونا معطوفين
على جعلوا وداخلين معه في كيفية الرد بالقلب ومن تتمة ذلك الشرط الذي جوابه قوله
لكان اقرب الي الضبط قوله فتدبر تدبرنا فعرفنا ان رد التبعية الي المكنية مطلقا
مردود بما ذكره بعض الفضلاء من انه قد يكون التشبيه في مصدر الفعل مثلا هو المقصود
صاحب الكشف

في الاصلي والواضح الجلي ويكون التشبيه في متعلقاته تابعا مقصودا بالعرض فيجب ان
تكون الاستعارة هناك تبعية لا مكنية كما في قوله تقري الرياح رياض الحزن فان التشبيه
بين هبوب الرياح عليها وتحريكها الازهار هاهنا تحريكا موجبا لحسن حالها ونمائها وبين القرى
تشبيه حسن في نفسه وليس يحسن التشبيه ابدا بين الرياح والمضيف ولا بين الرياض
والضيف ولا بين الايقاظ والطعام نعم يلاحظ التشبيه بين هذه الامور تبعا لذلك
التشبيه فلا يصح في مثله رد التبعية الي المكنية وقد يكون الامر بالعكس كما في ينقضون
عهد الله فان تشبيه العهد بالحبل مقبول مستفيض وتشبيه ابطال العهد بنقض
الحبل تبع للتشبيه الاول ففي مثله يجب الاكتفاء بالمكنية دون التبعية وقد يكون جريان
التشبيه في مصدر الفعل وفي متعلقه على السوية فيجوز اعتبار كل من التبعية والمكنية
كما في قولك نطقت الحال بكذا وايضا يرد عليه انه صرح فيما بعد بانه اذا جعل الحال استعارة
بالكناية كان قرينتها اعني نطقت امرا وهميا ومن المعلوم ان العلاقة بين ذلك الامر
الوهمي وبين النطق الحقيقي ليست الا المشابهة فيلزم القول بثبوت الاستعارة المصرح
بها في الفعل ولا يتصور ذلك الا تبعا لمصدره فلم يتهيا له مراده وقد يجاب عن هذين
بان مقصوده تقليل التبعية لا نفيها بالكلية وليس بشيء لان الاقربية الي الضبط
انما تحصل بنفي التبعية راسا لا بتقليلها الا ترى كيف اسقط التبعية بالكلية في ضبط
اقسام المجاز على رايه كما اسقط هناك المجاز العقلي لذلك قوله حدها عند بعضهم
تعليق العبارة هذا الحد يتناول العبارة المفردة والمركبة فيندرج فيه الاستعارة
التمثيلية والاستعارة في الالفاظ المفردة وقوله على جهة النقل للابانة يخرج ما
استعمل في غير ما وضعت له في اصل اللغة اذا كان استعمالها فيه بوضع اخر
كالصلوة في الاركان المخصوصة فيخرج المجاز المرسل ايضا اذ لا ابانة فيه لان المقصود بها
جعل ما يغاير الموضوع بحيث يقوم مقامه نائبا منابه بادخاله في جنسه بالتاويل
مبالغة في التشبيه ولم يخرج الكناية عن الحد ايضا اذ ليس فيها الابانة بهذا المعنى
فلا حاجة اذن الي ما رمز اليه المصنف بقوله ولا ازيد على الحكاية من وجوب تقييد
الغير بالنسبة الي نوع الحقيقة ليخرج عن الحد مثل لفظ الصلوة مستعملة في معناه
الشرعي بوضعه ومن وجوب اعتبار القرينة المانعة لاخراج الكناية واما تقييد

الوضع بالتحقيق فقد عرفت انه مستغنى عنه فى حده ايضا ولا شبهة فى ان الاستعارة
المكنية علي راي هولا داخلة فى حدهم لان لفظ السبع المذكور بطريق الكناية في
اظفار المنية قد علق علي غيرها وضوله الخ واما حد الاكثر للاستعارة المصرح بها بجعل
الشي الشي لاجل المبالغة فى التشبيه فقد اورد عليه نحو زيد اسد من التشبيهات
التى حذف فيها الاداة واورد ايضا علي حدهم للتخييلية بجعل الشى للشى
لاجل المبالغة فى التشبيه انه لا يتنا ول التخييلية التى لا تكون تابعة للمكنية
كقوله ما الملام اذا لم نقصد تشبيه الملام بشى لزما وانما يرد هذا
عليهم ان لو عدوا مثل ذلك من التخييلية واما الاعتراض بان هذا الحد
ليس فيه اشعار باستعمال اللفظ فى غير الموضوع له فانما يتجه عليهم
اذا ذهبوا فى التخييلية الى اختراع الصورة الوهمية لكنه من مخترعات السكاكى
فظهر ان قوله ولا ازيد علي الحكاية ليس فيه مزيد فايدة
القسم السابع والقسم الثامن فى تجريد الاستعارة وترشيحها اعلم ان
الاستعارة فى نحو عندى اسد اذا لم تعقب بصفات او تفريع كلام لا تكون
مجردة ولا مرشحة وانما يلحقها التجريد او الترشيح اذا عقبت بذلك ثم ان
الضابط هناك اصل واحد وهو انك عرفت ان الاستعارة لا بد لها
من مستعار له ومستعار منه فمتى عقبت بصفات ملايمة للمستعار
له او تفريع كلام ملايم له سميت مجردة ومتى عقبت بصفات او
تفريع كلام ملايم للمستعار منه سميت مرشحة مثالها فى التجريد ان
تقول شاورت اسدا شاكى السلاح طويل القناة صقيل العضب
وجاورت بحرا ما اكثر علومه وما اجمعه للحقايق وما اوقفه علي الدقايق
ومثالها فى الترشيح ان تقول ساورت اسدا هصورا عظيم اللبدتين
دامى البراثن منكر الزئير وجاورت بحرا زاخرا لا يزال تتلاطم امواجه
ولا تغيض فيضه ولا يدرك قعره ولا اعنى بالصفات الصفات النحوية
بل الوصف المعنوى كيف كان ومبنى الترشيح علي تناسي التشبيه
وصرف النفس عن توهمه حتى لا تبالي ان تبني علي علو القدر وسمو المنزلة

له بناءك علي العلو المكاني والسمو كما فعل ابو تمام رحمه الله ويصعد حتى
يظن الجهول بان له حاجة فى السما وابن الرومي اذ قال اعلم الناس بالنجوم
بنو نوبخت علما لم ياتهم بالحساب بل بان شاهدوا السما علوا بترق
فى المكرمات الصعاب مبلغ لم يكن ليبلغه الطالب الا بتلكم الاسباب
وكما قال ايضا يا ال نوبخت لا عدمتكم ولا تبدلت بعدكم بدلا
ان صح علم النجوم كان لكم حقا اذا ما سواكم انتحله كم عالم فيكم وليس
بان قاس ولكن بان رقى فعلا اعلاكم فى السما مجدكم فلستم تجهلون
ما جهله شا فهتم البدر بالسوال عن الامر الى ان بلغتم زحلا ويلزم
المستعار له ما يلزم المستعار منه من التعجب وغير التعجب مما لا يليق الا بالمستعار
منه كما فعل من قال قامت تظللني ومن عجب شمس تظللني من الشمس
ومن قال لا تعجبوا من بلى غلالته قد زر ازراره علي القمر ومن قال ترى مع
اننى الشمس زايرة ولم تبرح الفلكا ومن قال ولم ار قبلى من مشى البدر
نحوه اوما ترى هولا فيما فعلوا كيف نبذوا التشبيه وراء ظهورهم وكيف امروا
تسوا حديث الاستعارة كان لم تخطر منهم علي بال ولا راوها ولا طيف خيال
واذا كانوا مع التشبيه والاعتراف بالاصل يسوغون ان لا يبنوا الا علي
الفرع ويقولوا هي الشمس مسكنها فى السما فعز الفواد عزاء جميلا فلن
تستطيع اليها الصعود ولن تستطيع اليك النزولا او يقولوا وعد
البدر بالزيارة ليلا فاذا ما وفي قضيت نذوري قلت يا سيدي ولم
تؤثر الليل علي طلعة الصباح المنير قال لي لا احب تغيير رسمي هكذا الرسم
فى طلوع البدور او يقولوا قلت زوري فارسلت انا اتيك سحرة
قلت فالليل كان اخفى وادنى مسرة فاجابت بحجة زادت القلب حسرة
انا شمس وانما تطلع الشمس بكرة فهم الى تسويغ ذلك مع جحد الاصل
فى الاستعارة اقرب انما فرق بين هذين القسمين لجواز
اجتماعهما فى استعارة واحدة ولتشاركهما فى انه ذكر ما يلايم احد طرفى
الاستعارة وقد يقال ان فى قوله اعلم ان الاستعارة فى نحو عندى اسد الخ

اشعارا بانهما انما يجريان فى الاستعارة المصرح بها دون المكنى عنها لكن
الصواب كما ستعرفه ان ما زاد فى المكنية علي قرينتها اعنى اثبات لازم واحد يعد
ترشيحا لها وبه يدرك التعقيب واللحوق علي ان اعتبار التجريد والترشيح
انما يكون بعد تمام الاستعارة فلا تعد قرينة المصرح بها تجريدا ولا قرينة
المكنى عنها ترشيحا فقولك رايت بدرا يتكلم ونشبت اظفار المنية استعارة
مطلقة لا مجردة ولا مرشحة وكانه جمع الصفات نظرا الى تقدم موارد الاستعارة
والا فالصفة الواحدة كافية قوله اذا عقبت بذلك اى بما ذكر اى باحد
الامرين المذكورين قوله ومتى عقبت بصفات اراد بصفات ملايمة
الا انه اختصر فى العبارة اعتمادا علي ما سبق وقد يتوهم ان قوله ملايم
للمستعار منه صفة للمعطوف والمعطوف عليه بالتاويل كانه قيل ومتى
عقبت بواحد منهما ملايم وشاورت بشين معجمة فى المواضع هو الرواية
المعول عليها وكذا جاورت بالحا المهملة فيهما فكل منهما قرينة الاستعارة وما
عداها تجريد فى المثالين الاولين وترشيح فى الاخيرين ويجوز ان تجعل
القرينة حالية فيصح ساورت بالمهملة اى واثبت وجاورت بالجيم والشكة
شدة الباس والحدة فى السلاح يقال هو شاك السلاح علي القلب وقد يحذف
اليا ويجرى الاعراب علي الكاف والصقيل المصقول والعضب السيف القاطع
وقوله ما اكثر علومه من قبيل تفريع الكلام فى الظاهر وقد يحول من قبيل
الصفات بتقدير القول وقوله لا يزال يتلاطم صفة ثانية لبحرا وقد تكلف جعله
من تفريع الكلام والهصور الكسور واللبدة الكسر الشعر المتراكب بين كتفى
الاسد والبراثن للسباع كالاصابع للانسان والمخالب اظفار البراثن والزئير
صوت الاسد فى صدره وبحر زاخر اى ممتد مرتفع جدا وتلاطم الامواج ضرب
بعضها بعضا يقال غاض الما اى قل وغار فى الارض وفاض الما فيضا اى كثر
حتى سال قوله بل الوصف المعنوى وتعدده اما تنبيها على ان الصفة
الواحدة كافية كما اشرنا اليه واما رعاية لكونه فى الاصل ظاهرا فى الصراحة
قوله كيف كان اى سوا كان وصفا نحويا كما مر او حالا كقولك شاورت

ت كلك الاسد شاكيا سلاحه او فعلا مسندا اليه كقولك امتلا ذلك البحر درا
او موقعا عليه كقولك قد ملا الاذكك البحر بزواهر الفرايد واعلم ان ترشيح الاستعارة
باق علي حقيقته فلا يعتبر فيه تشبيه واستعارة ولذلك قال صاحب الكشاف
فى قوله تعالى واعتصموا بحبل الله انه يجوز ان يكون الحبل استعارة للعهد والاعتصام
استعارة للوثوق بالعهد او ترشيحا لاستعارة الحبل بما يناسبه فاوقع الترشيح
قسيما للاستعارة هذا وقد اعترض علي السكاكى بانه لما اعتبر فى نحو اظفار المنية
صورا وهمية شبيهة بالاظفار لزمه ان يعتبر مثلها فى ترشيح الاستعارة
لان كل واحد من الاستعارة التخييلية والترشيح فيه اثبات بعض لوازم
المشبه به للمشبه ولا فرق بينهما الا بان التعبير عن المشبه فى التخييلية بلفظه
الموضوع وفى الترشيح باللفظ الموضوع للمشبه به وذلك لا يجدي فرقا معنويا
واجيب بان اللازم فى التخييلية قد اقترن بلفظ لا يلايمه بحسب الظاهر
فاحتيج الى توهم امر يمكن اثباته له بحسبه وفى الترشيح قد اقترن بلفظ يلايمه
فلم يحتج فيه الى ذلك فهذا القدر من الفرق الناشي من اللفظ كاف له فيما ذهب
اليه قوله ومبنى الترشيح علي تناسي التشبيه كون الترشيح مبنيا علي تناسي
التشبيه لا ينافي اجتماعه مع التجريد المبنى علي تذكره لجواز ان يتناسي
التشبيه فى بعض الصفات دون بعض قوله بناءك علي العلو المكاني
اي مبنيك عليه فهو مفعول به لتبني وجاز ان يكون مصدرا له والمفعول
به متروكا قوله ويصعد استعارة الصعود من الارتفاع المكاني لعلو
المرتبة فى مدارج المعالي ثم بنى عليه ما يبنى علي الارتفاع المكاني وهو ان يظن
ان له حاجة فى السما وخص هذا الظن بالجهول لانه الذي يخفى عليه حاله
فيظن ان له حاجة فى السما واما غيره فهو يعلم ان الله قد اغناه عما سواه فلا حاجة
له فى شي اصلا فلا يظن به ذلك الظن واللام فى لكنه لام الابتدا دخلت علي الماضي
بتقدير قد ويروى يظن واذا اريد رد التبعية التى فى يصعد الى المكنية قيل
تقدير الكلام ويصعد فى المكارم فتجعل المكارم استعارة بالكناية عن الامكنة
المرتفعة ونسبة الصعود اليها قرينة الاستعارة فيها وبنو نوبخت قوم

اشراف كانوا ببغداد ماهرين فى علم النجوم وعلى مصدر ال علم ولم يأتهم
بالحساب اي ليس علمهم بالنجوم واحكامها مستندا الي الحساب المتنا واتين
المنجمين بل الي مشاهدة السما وما فيها من النجوم وما لها من الحركات والخواص
والاحكام فالاستعارة قوله سموا اي صعودا وهو نصب على الحال اي
ساميين صاعدين والبا فى قوله بترق فى المكرمات الصعاب اي التي يصعب
الوصول اليها متعلق بسموا والترشيح ههنا مشاهدة السما واحوال
النجوم بمنزلة الفلى المذكور فى الاستعارة الصعود قوله مبلغ اي السماء
موضع بلوغهم وضمير ليبلغها راجع الي مبلغ باعتبار المعنى وتلكم الاسباب
اشارة الي المكرمات الصعاب لاعدمتكم اي لا فقدتكم ولا تبدلت
بعدكم بدلا اي ولارايت من يقوم مقامكم بعدكم وفى قوله ما سواكم
نوع تهاون بمن سواهم انتحل اي نسب الي نفسه ما ليس له والاستعارة
فى رقى من رقيت فى السلم بالكسر والفتح لغة من يقول فى بقى بقى وقوله
اعلاكم فى السما ترشيح وكذا قوله شا فهتم البدر وهو بيان الكيفية تدرجهم
فى السمو والرقى من ادنى السيارات اعنى القمر الي اعلاها اعنى زحل
قوله وتلزم من الالزام عطف على ان تبني وقوله ما لا يليق بيان لغير
التعجب اولى وللتعجب معا اي الضابط ان تلزم المستعار له ما لا يليق
الا بالمستعار منه وهو فى البيت الاول التعجب وفى الثاني النهي عن
التعجب وفى الثالث عدم البراح اي الزوال والذهاب عن الفلك
وفى الرابع استبعاد المشي نحوه وتمامه ولم ار قبلي ميتا يتكلم قوله
اوترى اي اترتاب فى جواز تناسي التشبيه وما يتفرع عليه من البنا والالزام
المذكورين وما ترى هولا الشعرا كيف تركوا فيما فعلوه امر التشبيه
غير ملتفت اليه وكيف نسوا حديث الاستعارة بالكلية حتى زعموا
ان المستعار له حقيقة المستعار منه فالزموه ما لا يليق الا بتلك الحقيقة
قوله واذا كانوا الضمير للبلغا مطلقا لا لهولا الشعرا فقط واراد
بالاصل المشبه لانه المقصود فى الكلام ظاهرا واليه يعود الغرض غالبا

لما كما مر وبالفرع المشبه به وذلك لانها فى كونه اصلا وكون المشبه فرعا
نظروا الي وجه الشبه ويقولوا عطف على ان لا يبنوا وقوله هي الشمس
تشبيه عند الجمهور ولا شك ان وعد البدر استعارة اتفاقا الا ان
المقصود بالتمثيل هو البيت الاخير وانما اورد الاولين لتوقف المعنى
عليهما ولدلالتهما على مكان التشبيه فيه كانه قيل لا احب تغيير رسمي
فانى بدر ورسم كل بدر ان يطلع ليلا وقوله انا شمس وانما
تطلع الشمس بكرة هو المشتمل على المقصود لكن ظهور معناه يتوقف
على ما اورد قبله وقوله فهم اقرب جواب اذا كانوا والمعنى اذا كانوا
مع الاعتراف بالاصل فى التشبيه يجوزون ان لا يبنوا فيه الا على الفرع
كما فى الامثلة المذكورة فهم مع جحد الاصل فى الاستعارة الي تجويز
ان لا يبنوا فيها الا على الفرع اقرب والحاصل انهم فى التشبيه
معترفون بمغايرة المشبه للمشبه به ومع ذلك يجردون عليه احكام
المشبه به وفى الاستعارة منكرون لمغايرته اياه فيكون اجراء
تلك الاحكام عليه اولى   واذ قد عرفت اقسام الاستعارة
فاعلم ان الاستعارة لها شروط فى الحسن ان صادفتها حسنت والا عريت
عن الحسن وربما اكتسبت قبحا وتلك الشروط رعاية جهات حسن
التشبيه التي سبق ذكرها فى الاصل الاول بين المستعار له والمستعار
منه فى الاستعارة بالتصريح التحقيقية والاستعارة بالكناية وان
لا تشمها فى كلا مك من جانب اللفظ رائحة من التشبيه ولذلك
نوصي فى الاستعارة بالتصريح ان يكون الشبه بين المستعار له
والمستعار منه جليا بنفسه او معروفا فيما بين الاقوام والا
خرجت الاستعارة عن كونها استعارة ودخلت فى باب
التعمية والالغاز كما اذا قلت رايت عودا مسقيا اوان الغرس
واردت انسانا مودبا فى صباه او قلت رايت ابلا مائة لا تجد فيها
راحلة واردت الناس واما حسن الاستعارة التخييلية فبحسب

حسن الاستعارة بالكناية متى كانت تابعة لها كما فى قولك فلان
بين انياب المنية ومخالبها ثم اذا انضم اليها المشاكلة كما فى قوله عز اسمه
يد الله فوق ايديهم كانت احسن واحسن وقلما تحسن الحسن البليغ
غير تابعة لها ولذلك استهجنت فى قول الطائي لا تسقني ماء
الملام فانني صب قد استعذبت ماء بكائي   قوله
اي وان لم تصادف الاستعارة تلك الشروط عريت عن
الحسن وربما اكتسبت بفقدان الشروط قبحا وجهات حسن
التشبيه ما مر فى الاصل الاول من شرائط كونه مقبولا وهي صحة
التشبيه وكماله فى تحصيل ما علق به وسلامته عن الابتذال
وانما خص رعاية جهات حسن التشبيه بالاستعارة المصرح بها التحقيقية والاستعارة
المكنية لان التخييلية لا ينظر فيها بحسب نفسها الي تلك الجهات كما سيذكره قوله
وان لا تشمها من الاشمام عطف على رعاية اي وان لا تشم انت الاستعارة وانما
قال من جانب اللفظ لان المعنى على التشبيه قطعا وقال رائحة بتنكير التقليل لانه
لو نص عليها بان يبين مثلا المشبه به المذكور بالمشبه اما صريحا او ضمنا كما فى الخيط
الابيض والاسود او بان يذكر وجه الشبه كما فى قوله والحت من برج البدر بعدا اي
من قصور مثل برج فى البعد والعلو لم يبق هناك استعارة بل يعود مثل ذلك
تشبيها ولا يبعد ان يقال ان قوله قد زر ازراره على القمر فيه اشمام من رائحة التشبيه
فيقل حسن الاستعارة فيه ولا يخرج الي باب التشبيه لان ذكر المشبه فيه ليس على
وجه يشعر بالتشبيه لكونه مشبها بل فيه رائحة الاستعارة بذلك قوله ولذلك
اي ولان من شرائط حسن الاستعارة ان لا تشم رائحة من التشبيه من جانب
اللفظ نوصي اي نحن وانما خص بهذه التوصية الاستعارة التصريحية لان المذكور
فيها لفظ المشبه به والمراد هو المشبه فاذا كان وجه الشبه جليا بنفسه او مشهورا
فيما بين الاقوام ظهر قصد التشبيه وادرك ان المراد هو المشبه والا لم يظهر ولم
يدرك واما الاستعارة المكنية فقد اطلق فيها لفظ المشبه واريد معناه واثبت
له شي من خواص المشبه به فدل بذلك على تشبيهه به فلا ضير فى خفاء وجه الشبه

الشبه هناك يقال عميت معنى البيت تعمية اذا اخفيته ومنه المعمى واللغز فى
كلامه اذا عمي مراده والاسم اللغز على وزن الرطب قوله كما اذا قلت
هذان مثالان من الاستعارة التمثيلية قد ترك فيهما ذكر القرينة ولا بد
منها كان يقال فى الحمام مثلا والاول ماخوذ مما مر من قول الشاعر وان
من ادبته فى الصبى والثاني ما ورد من قوله عليه السلام الناس كابل مائة
لا تجد فيها راحلة اي المختار منهم قليل جدا قوله واما حسن الاستعارة
التخييلية فبحسب حسن الاستعارة بالكناية متى كانت تابعة لها يعني
انها اذا كانت صورة مخترعة عند تصوير المشبه بصورة المشبه به فى
الاستعارة المكنية كان حسنها ايضا تبعا لحسنها ثم اذا انضم الي التخييلية
التابعة للمكنية المشاكلة وهي ذكر الشي بلفظ غيره لوقوعه فى صحبته ازداد
حسن التخييلية والمراد بانضمام المشاكلة اليها ان يجتمعا فى لفظ واحد
كما فى قوله تعالى يد الله فوق ايديهم بعد قوله انما يبايعون الله فلفظ اليد
فى يد الله استعارة بالكناية عن مبايع من الذين يبايعونه بالايدي ولفظ
اليد استعارة تخييلية اريد به الصورة المخترعة الشبيهة باليد مع ان
ذكر اليد فى حقه تعالى للاجتماع مع ذكر الايدي فى حق الناس مشاكلة
ازداد بها حسن التخييلية قوله وقلما تحسن الحسن البليغ غير تابعة
حكم بالقلة دون النفي لانها قد تحسن الحسن البليغ على قلة اذا لم تكن تابعة للمكنية
ان يقال اظفار المنية الشبيهة بالسبع ونظايره على ما مر ذكرها واما قول
الطائي اعني ابا تمام لا تسقني ماء الملام فانني صب قد استعذبت ماء بكائي
فليست التخييلية فيه تابعة للمكنية ولا هي من ذلك القليل الذي يستحسن
اذ ليس يظهر للملام مايع مشبه بشي له مايع مستكره كالحنظل والحوض
الاجن مادة حتى يشبه به ويتخيل له صورة شبيهة بالماء فكانه توهم للملام
بلا ملاحظة تشبيهه بذي مايع مستكره شيئا رقيقا به قوام سريانه
فى النفس وتاثيره فيها واطلق عليه اسم الماء ورشح هذا الاطلاق بذكر
السقي وراعي فيه المشاكلة والازدواج بماء البكاء ومع ذلك كله لا يخفي كونه

سيما مستهجنا فقوله ولذلك اشارة الى ان التخييلية محلا تحسن غير تابعة
لكن لابد في استهجان تلك التخييلية من اعتبار قيد اخر وهو انه خارج
الفاعل القليل الذي يستحسن فهي عارية من جهات الحسن كلها بل
مكتسبة للقبح كما عرفت وليس قوله تعالى واخفض لهما جناح الذل من قبيل
لاتسقني ماء الملام كما توهم الطيبي على ما نقل عنه لان الطاير عند اشفاقه
وتعطفه على اولاده يخفض جناحه ويلقيه على الارض وكذا عند تعبه ووهنه
والانسان عند تواضعه يطاطي من راسه ويخفض من يديه فيشبه ذلته
وتواضعه بلحيته حالتي الطاير على طريقة الاستعارة بالكناية ويضاف
الجناح اليه قرينة لما فانه من الامور الملايمة للحالة المشبه بها على انه يجوز
ان تحمل الاية على الاستعارة التمثيلية هذا واما ما يقال من ان ماء الملام
كلجين الماء ففيه ان تشبيه الملام بطلق الماء مستقبح جدا ولما
ان الاستعارة مبناها على التشبيه تتنوع الى خمسة انواع تنوع التشبيه
اليها استعارة محسوس لمحسوس من بوجه حسي او بوجه عقلي واستعارة
معقول لمعقول واستعارة محسوس لمعقول واستعارة معقول
لمحسوس فمن النوع الاول قوله عز اسمه واشتعل الراس شيبا
فالمستعار منه هو النار والمستعار له الشيب والجامع بينهما هو
الانبساط ولكنه في النار اقوى فالطرفان حسيان ووجه الشبه
حسي ومن الثاني قوله عز اسمه فارسلنا عليهم الريح العقيم فالمستعار
له الريح والمستعار منه المرء والجامع المنع من ظهور النتيجة والاثر
فالطرفان حسيان ووجه الشبه عقلي وقوله واية لهم الليل نسلخ منه كذلك صح
النهار فالمستعار له ظهور النهار من ظلمة الليل والمستعار منه ظهور
المسلوخ من جلدته والطرفان حسيان والجامع هو ما يعقل من
ترتب احدهما على الاخر وكذلك قوله فجعلناها حصيدا كان لم تغن
بالامس فالمستعار له الارض المزخرفة المتزينة والمستعار منه النبات
وهما حسيان والجامع الهلاك وهو امر معقول وكذلك قوله

له حصيدا خامدين فاصل الخمود للنار ومن الثالث قوله عز اسمه من بعثنا
من مرقدنا فالرقاد مستعار للموت وهما امران عقليان معقولان والجامع
عدم ظهور الافعال وقوله وقدمنا الى ما عملوا من عمل فالقدوم وهو مجي
المسافر بعد مدة مستعار للاخذ في الجزا بعد الامهال وهما امران
معقولان والجامع وقوع المدة في البين وقوله سنفرغ لكم ايها الثقلان
فالفراغ وهو الخلاص عن المهام والله عز سلطانه لا يشغله شان عن شان
وقع مستعار للاخذ في الجزا وحده وذلك امر عقلي فالطرفان عقليان
وقوله تعالى تكاد تميز من الغيظ وكذا قوله سمعوا لها تغيظا وزفيرا امران م
فالغيظ والتغيظ مستعاران من الحالة الوجدانية التي تدعو الى الانتقام
للحالة المتوهمة من نار الله اعاذنا الله منها بفضله ورحمته وقوله ولما
سكت عن موسى الغضب فالمستعار منه هو امساك اللسان عن
الكلام وانه امر معقول والمستعار له تفاوت الغضب عن اشتداده
الى السكون وانه ايضا امر وجداني عقلي والجامع بينهما هو ان الانسان
مع الغضب اذا اشتد وجد حالة للغضب كانه تغريه واذا سكن
وجده كانه قد امسك عن الاغراء ومن الرابع قوله عز اسمه بل نقذف
بالحق على الباطل فيدمغه فاصل الاستعمال القذف والدمغ في الاجسام
ثم استعير القذف لايراد الحق على الباطل والدمغ لاذهاب الباطل
فالمستعار منه حسي والمستعار له عقلي وقوله مستهم الباساء والضراء
فاصل المساس في الاجسام ثم وقع مستعارا لمقاساة الشدة وقوله وضربت
عليهم الذلة فالمستعار منه ضرب الخيمة او ما شاكلها وانه امر حسي
والمستعار له التثبيت وانه امر عقلي وكذا قوله وزلزلوا فاصل
الزلزال التحريك العنيف ثم وقع مستعارا للشدة ما نالهم وقوله فاصدع
بما تؤمر فالصدع وهو كسر الزجاجة ببذل الامكان وانه امر حسي
مستعار لتبليغ الرسالة ببذل الامكان وانه امر عقلي وقوله
واذا رايت الذين يخوضون في اياتنا فاصل الخوض في الماء ثم وقع مستعارا

لذكر الايات وكل خوض ذمه الله تعالى في القران فهو من هذا القبيل وقوله
الم تر انهم في كل واد يهيمون فالوادي مستعار للامر والهيمان للاشتغال
به على سبيل التحير والمستعار منه في هذه الامثلة حسي والمستعار له عقلي
ومن الخامس قوله عز اسمه انا لما طغى الماء حملناكم في الجارية فالمستعار
منه التكبر وهو عقلي والمستعار له كثرة الماء وهو حسي والجامع الاستعلاء
المفرط وقوله بريح صرصر عاتية فالعتو ههنا مستعار استعارة
الطغيان في المثال الاول وقوله فنبذوه وراء ظهورهم فالمنبوذ وراء
الظهر وهو ان تلقى الشيء خلفك امر حسي ثم وقع مستعارا للتعرض
للغفلة وانه امر عقلي والجامع الزوال عن المشاهدة وقوله فاحيينا به
بلدة ميتا فالاحيا امر عقلي ثم وقع مستعارا لاظهار النبات والاشجار
والثمار وانه امر حسي كذلك وقوله فانشرنا به بلدة ميتا اي احيينا
واعلم ان الكلام في جميع ما ذكر من الامثلة في الانواع الخمسة قول الاصحاب
ولعل لي في البعض نظرا يريد ان مطلق الاستعارة لكونها مبنية
على التشبيه انقسمت مثل انقسام التشبيه باعتبار حال طرفيها والجامع بينهما
في الاستناد الى الحس او العقل وكان الاولى به ان يقول تتنوع الى ستة انواع
الا انه ترك ههنا ما طرفاه حسيان والجامع بعضه حسي وبعضه عقلي كقولك
رايت شمسا في الحمام اي انسانا شبيها بها في حسن الطلعة ونباهة الشان
اما لندرة وقوعه في الاستعمال وعدم وجدان مثاله في التنزيل واما
لاندراجه باعتبار فيما وجهه حسي وباعتبار فيما وجهه عقلي ومثل للنوع
الاول اعني استعارة محسوس لمحسوس بوجه حسي بقوله عز اسمه
واشتعل الراس شيبا فانه استعير فيه النار للشيب بطريق الكناية
حيث اسند الاشتعال الذي هو من خواص النار الى الشيب والجامع
بينهما الانبساط مع البياض والانارة والكل محسوس ثم الاشتعال
مع كونه قرينة للمكنية مستعار لانتشار الشيب بجامع السرعة مع نور
التلالي فتكون استعارة تصريحية بين محسوسين بجامع عقلي فيكون

ن من قبيل النوع الثاني ومثال النوع الاول من الاستعارة المصرح بها قوله
تعالى فاخرج لهم عجلا جسدا له خوار فانه استعير فيه لفظ العجل من ولد البقرة
للحيوان الذي خلقه الله من حلي القبط بجامع الشكل قوله فالمستعار له الريح يريد
انه شبه الريح الخالية عن انشاء المطر والقاح الشجر بالرجل الذي لا يولد له واطلق
لفظ المشبه اعني الريح واريد المشبه به ادعاء على طريقة الاستعارة بالكناية ودل
على ذلك بان وصف الريح بالعقيم الذي هو من خواص المشبه به بالنظر الى المشبه
اذ يقال رجل عقيم كامراة عقيم فالطرفان حسيان والجامع اعني عدم
ظهور النتيجة والاثر عقلي هذا ما ذكره واحسن منه ان يقال في العقيم استعارة
مصرح بها تبعية فالمستعار منه ما في الرجل من الصفة التي تمنع من الاحبال
والمستعار له ما في الريح من الصفة المانعة من الانشاء والالقاح والجامع المنع
المذكور فالطرفان ايضا عقليان فيكون من قبيل النوع الثالث قوله
وكذلك قوله تعالى واية لهم الليل نسلخ منه النهار مثل قوله الريح العقيم
في انه استعارة محسوس لمحسوس بجامع عقلي فان المستعار منه ظهور
المسلوخ من جلدته والمستعار له ظهور النهار من ظلمة الليل والمستعار
لفظ السلخ الموضوع للاول فالطرفان حسيان والجامع ما يعقل من
ترتب احد الامرين على الاخر فان ظهور النهار مترتب على ازالة ظلمة
الليل كما ان ظهور المسلوخ مترتب على كشط الجلد واعترض على ذلك بان
سلخ النهار من الليل انما هو سبب ظهور الليل لا ظهور الليل وايضا لو اريد
ظهور النهار لقيل فاذا هم مبصرون لان المترتب على ظهور النهار هو الابصار
لا الاظلام اعني الدخول في الظلام فالصواب اذن ما اختاره غيره من ان
المستعار منه كشط الجلد عن نحو الشاة والمستعار له ازالة الضوء عن مكان
الليل وملقى ظله فان الظلمة هي الاصل والنور طارئ عليها يسترها بضوئه
فاذا غربت الشمس فقد كشط النهار عن ظلمة الليل فظهرت ظهور المسلوخ
بعد سلخ اهابه عنه والجامع ما ذكر من ترتب امر على اخر واجيب عنه
بان السلخ يستعمل تارة بمعنى النزع والكشط كقولك سلخت الاهاب

عن الشاة اي نزعته منها واخري بمعني الاخراج والاظهار كقولك سلخت
الشاة من الاهاب اي اخرجتها منه فالمصنف وافق الشيخ عبد القاهر
في حمل الاية علي المعني الثاني لان كلمة المفاجاة اعني اذا انما حسن موقعها علي
هذا المعني كما يقال اخرج لنا النهار من الليل ففاجانا دخول الليل ولا حسن
ان يقال نزع عنا ضوء النهار ففاجانا دخول الظلام لانه بمنزلة ان يقال
كسرت الكوز ففاجانا الانكسار واما لفظة الفا فانها تستعمل للتعقيب
العرفي وذلك مما يختلف بحسب الامور والعادات فربما يطول الزمان
المتوسط بين شيئين ولا يعد ذلك في العادة مهلة كما في هذه الاية فان
مقدار النهار وان توسط بين اخراجه من الليل وبين دخول الظلام لكن لما
كان دخول الظلام الشامل بعد زواله بالكلية بالضوء العام امرا عظيما
عظيما ينبغي ان يحصل الا بعد اضعاف ذلك المقدار ولم يعتد به ولم
يعد مهلة بل جعل دخول الليل مفاجئا لاخراج النهار ولا تراخي هلا وقد
الى قولهما بان مفاجاة الظلام بعد ظهور النهار واضاءته للعالم تشتمل
علي نوع غرابة وتفتقر الي مزيد اقتدار فيكون ادخل في كونها اية من
مفاجاة ظهور الليل بعد انقضا النهار وبان ظهور النهار المشرق من
الليل المظلم اشبه بظهور المسلوخ الابيض من الجلد الساتر من ظهور
الليل كما لا يخفي فقد اشكشف ان ما توهم من حمل عبارة الشيخين
في المستعار له علي القلب اي ظهور ظلمة الليل من ضوء النهار قلب موه
وان الانسب بهما ان يقولا اظهار النهار واظهار المسلوخ بابدال لفظ
الظهور في الموضعين قوله فالمستعار له الارض المزخرفة المزينة
التي ورد عليها الامور المزيلة لزينتها بالكلية من الموتى الناضر الذي ورد
عليه ما يزيله ويفنيه واثبت له الحصيد علي انها استعارة تخييلية وقد عد
هذا في الكشاف من باب التشبيه حيث قال فجعلناها فجعلنا زرعها
حصيدا شبيها بما يحصد من الزرع في قطعه واستيصاله كان لم تغن
بالامس اي كان لم يغن زرعها اي لم يلبث قال ولا بد من تقدير المضاف

في هذه المواضع والا لم يستقم المعني والامس مثل في الوقت القريب فكانه قيل
كان لم تغن انفا قوله وكذلك قوله تعالي حصيدا خامدين قد اجتمع ههنا
استعارتان بالكناية في لفظ واحد اعني لفظة هم في فجعلناهم حيث شبهوا بالنبات
وبالنار في الهلاك والزوال واثبت لهم الحصاد المخصوص بالنبات والخمود المخصوص
بالنار وجاز ان يجعل حصيدا من باب التشبيه ففي الكشاف اي جعلناهم مثل
الحصيد كما تقول جعلناهم رمادا اي مثل الرماد ولا يجوز ذلك في خامدين
اذ ليس لنا قوم خامدون حتي يشبه بهم هولا لكن جاز ان يجعلا من الاستعارة
التصريحية التبعية في الصفة بان يشبه هلاك القوم بحصاد النبت وخمود النار
قوله ومن الثالث قوله عز اسمه من بعثنا من مرقدنا ان جعل المرقد مصدرا
بمعني الرقاد ففيه استعارة تصريحية اصلية وان جعل اسم مكان ففيه تصريحية تبعية
وقرينة الاستعارة صدور هذا الكلام من الموتي وليس البعث قرينة لها اذ يقال
بعثه من نومه اي ايقظه كما يقال بعث الموتي اي حشرهم قوله والجامع عدم
ظهور الافعال يرد عليه ان هذا الجامع لا يصلح جامعا لانه في المشبه اعني الموت
اقوي واشهر فالاولي ان يقال الجامع تاتي البعث فانها في النوم اظهر واعرف
قوله وهو مجي المسافر بعد مدة هذا القيد جعل القدوم امرا عقليا والا
فالمجي امر عقلي من قبيل الحركة المحسوسة قوله والجامع وقوع المدة في البين
لا شك ان هذا الجامع في قدوم المسافر اشهر وهو به اولي من الاخذ في الجزا بعد
الامهال وان الاستعارة في قدمنا تصريحية تبعية طرفاها والجامع بينهما
كلها عقلية ويرد عليه انه اذا كان قدمنا بمعني اخذنا في جزا اعمالهم بعد الامهال
فلا معني لتقدرته بالي فالصواب ان يجعل من قبيل الاستعارة التمثيلية قال
في الكشاف ليس ههنا قدوم ولا ما يشبه القدوم ولكن مثلت حال هولا واعمالهم
التي عملوها في كفرهم من صلة رحم واغاثة ملهوف وقري ضيف ومن علي اسير
وغير ذلك من مكارمهم ومحاسنهم بحال قوم خالفوا سلطانهم واستعصوا عليه
فقدم الي اشيائهم وقصد الي ما تحت ايديهم فافسدها ومزقها كل ممزق ولم
يترك فيها اثرا ولا عثيرا وقد اشار في اول عبارته الي ان مفردات الاستعارة

التمثيلية لا استعارة فيها بسببها بل هي باقية علي حالها من حقيقة او مجاز وفي اخرها
الي ان القدوم مجاز مرسل عن العقص للوصل الي المقصد لانه مقدمة القدوم والثقلان
الانس والجن سميا بذلك اما لانهما ثقلا الارض وهي كالحمولة لهما واما لانهما مثقلان
بالتكليف واما لرزانة ارائهم واقدارهم قوله فالفراغ هنا اخره وقع مستعارا
فالجملتان الاستيان بينهما اعتراضيتان لبيان المستعار منه والقرينة وعز
سلطانه اعتراض في اعتراض ولفظة ذلك اشارة الي الخلاص عن المهام اي هو
امر عقلي وقد سبق ان الاخذ في الجزا عقلي فالطرفان اذن عقليان هذا علي
الرواية بالفا في قوله فالطرفان عقليان كما صححت في النسخة المعول عليها واما علي
تقدير رواية الواو فيجعل ذلك اشارة الي الجامع الذي يدل عليه لفظة وحده اعني
انفراد الفاعل عن المهام للاخذ في امر واحد قال في الكشاف سنفرغ لكم مستعار
من قول الرجل لمن يتهدده سافرغ لك يريد سا تجرد للايقاع بك من كل ما
يشغلني حتي لا يكون لي شغل سواه والمراد التوفر علي النكاية فيه والانتقام
ويجوز ان يراد ستنتهي الدنيا وتبلغ اخرها وتنتهي عند ذلك شوون الخلق التي ارادها
بقوله كل يوم هو في شان فلا يبقي الا شان واحد وهو جزاوكم فجعل ذلك
فراغا لهم علي طريق المثل قوله فالغيظ والتغيظ مستعار وان يريد
ان جهنم لشدة غليانها باهلها وقوة تاثيرها فيهم شبهت بالانسان
المغتاظ علي غيره المبالغ في ايصال الضرر اليه لتتوهم لها صورة كصورة الحالة
المحققة الوجدانية اعني الحالة الغضبية الباعثة علي تلك المبالغة واستعير
منها لفظا الغيظ والتغيظ لتلك الحالة المتوهمة فكل منهما استعارة مصرح
بها تخييلية تابعة للاستعارة بالكناية يقال فلان يتميز غيظا اي
يتقطع من شدة غيظه ومعني سمعوا لها تغيظا سمعوا لها صوت
تغيظ فان الحالة الغضبية اذا اشتدت لا تخلو عن صوت قوله
فالمستعار منه هو امساك اللسان عن الكلام اراد انه شبه سكون
الغضب وانكساره عن الحمل علي الانتقام بسكوت اللسان وامساكه
عن الكلام والجامع بينهما الانتقال من حالة مشتملة علي نوع حركة

حركة الي حالة اخري مشتملة علي نوع سكون ففي سكت استعارة مصرح
بها تحقيقية تبعية وجاز ان يجعل الغضب استعارة بالكناية فتنقلب
تلك التحقيقية قرينة للمكنية وقد تسامح في قوله والجامع هو ان الانسان
مع الغضب الخ حيث لاحظ في بيان الجامع جانب المستعار له وحده
قوله ومن الرابع اي ومن استعارة المحسوس للمعقول قوله
عز اسمه بل نقذف فان القذف وهو رمي جسم صلب كالحجر مثلا امر
محسوس وايراد الحق علي الباطل معقول والجامع هو التاثير المودي
الي الاهلاك وكذلك الدمغ وهو كسر الراس بحيث يصل الي الدماغ
ويشق غشاوه امر محسوس واذهاب الباطل امر معقول والجامع
الاهلاك ومعني بل في بل نقذف هو الاضراب عن اتخاذ اللهو
وتنزيه ذاته عن اللعب اي ليس من شاننا ذاك بل هلاكه وهو ان
نغلب الحق الذي من جملته الجد علي الباطل الذي من عداده اللهو فيدمغه
ويفنيه قوله فالمستعار منه المساس وهو بالفتح المس وهو ان يصل الي
جسم بحيث لا يكون بينهما فاصل وهذا امر محسوس مشبه به معقول
هو اصابة الشدة ومقاساتها والجامع الوصول التام قوله والمستعار
له التثبيت اي تثبيت الذلة علي وجه الاحاطة بهم كانه قيل اثبتت
الذلة محيطة بهم احاطة الخيمة او القبة بصاحبها وقيل المستعار منه
ضرب الطين علي الحائط فالجامع علي القول الاول هو الاحاطة وعلي
الثاني اللزوم قوله ثم وقع مستعارا للشدة ما نالهم اي وقع مستعارا
لازعاجهم ازعاجا عنيفا بسبب شدة ما نالهم واصابهم والجامع الايقاع
في الاضطراب قوله مستعارا لتبليغ الرسالة ببذل الامكان
والجامع التاثير التام كانه قيل ابن الامر ابانة لا تنمحي كما لا يلتئم
صدع الزجاجة قال الفرا اراد فاصدع بالامر اي اظهر دينك
يقال صدعت بالحق اذا تكلمت به جهارا قوله ثم وقع مستعارا
لذكر الايات اي لذكرها علي وجه التكذيب والاستهزا بها والطعن

بالاظهار صح

اي لفظ ذلك صح

ع

فيها والجامع التوغل في التلبس قوله فهو من هذا القبيل اي من استعارة
المحسوس للمعقول قوله فالوادي مستعار للامر اي للامر الذي
يشتغل بالكلام فيه من انواع الامور والجامع كون كل من الوادي
وذلك الامر مظنة الحيرة والهيمان مصدر هام على وجهه ذهب من
العشق او غيره وقد استعير للاشتغال بالامر على سبيل التحير
والجامع بينهما الحيرة وقوله هذه الامثلة اشارة الى الخوض والوادي
والهيمان قوله ومن الخامس اي ومن استعارة المعقول
للمحسوس بقاك ريح صرصر اي باردة والعتو تجاوز الحد من
ذوي العقول كالطغيان فاستعير العتو لكثرة الريح كما استعير
الطغيان لكثرة الماء وايراد قوله فنبذوه في النوع الخامس سهو
ظاهر لانه من النوع الرابع اعني استعارة المحسوس للمعقول
كما صرحت به عبارته قوله ولعل لي في البعض نظرا وذلك لان
الاستعارة التبعية عنده مردودة الى المكنية واذا ردت اليها فربما
لم يبق المثال مطابقا لما مثل له كما في طغى الماء فانه اذا رد الى المكنية كان
طرفا محسوسين وايضا جعل ظهور النهار مستعارا له مختار عبد
القاهر كما اشرنا اليه فعسى ان يختار هو ان المستعار له ازالة ضوء النهار
من ظلام الليل كما ذهب اليه غيره وايضا جعل وقدمنا الى ما عملوا من
باب الاستعارة التمثيلية اظهر من اعتبار الاستعارة في القدوم
كما تحققته وكذا جعل قوله فنبذوه وراء ظهورهم وقوله في كل واد
يهيمون من باب التمثيل على سبيل الاستعارة اقرب وجعل القدوم
الذي هو مجي مخصوص بواسطة قيده امرا عقليا مستبعد واظهار
النبات والاشجار والثمار امر عقلي متعلق بامور محسوسة وخمود
النار لدوام ضوئها فيكون امرا عقليا لاحسيا وان شئت مزيد
تفصيل فعليك بالتفتيش عن ساير الامثلة الفصل
الرابع من فصول المجاز في المجاز اللغوي الراجع الى حكم الكلمة في

في الكلام وهو عند السلف رحمهم الله ان تكون الكلمة منقولة عن حكم لها اصلي
الى غيره كما في قوله علت كلمته وجاء ربك فالاصل وجاء امر ربك فالحكم الاصلي في
الكلام لقوله ربك هو الجر واما الرفع فمجاز وفي قوله واسأل القرية فالاصل
واسأل اهل القرية فالحكم الاصلي للقرية في الكلام هو الجر والنصب مجاز وفي
قوله ليس كمثله شيء فالاصل ليس مثله شيء بنصب مثله والجر مجاز ومدار
هذا النوع على حرف واحد وهو ان تكتسي الكلمة حركة لاجل حذف كلمة لابد
من معناها او لاجل اثبات كلمة مستغنى عنها استغناء واضحا كالكاف
في قوله ليس كمثله شيء او الباء في قوله بحسبك ان تفعل كذا ونحو كفى بالله دون
الباء دون الباء في نحو ليس زيد بمنطلق او ما زيد بقائم ورأيي في هذا النوع
ان يعد ملحقا بالمجاز ومشابها به لما بينهما من الشبه وهو اشتراكهما في التعدي
عن الاصل الى غير الاصل لا ان يعد مجازا وبسبب هذا لم اذكر الحد
شاملا له ولكن العهدة في ذلك على السلف قيده بقوله من فصول
المجاز تذكيرا لذلك بسبب بعد العهد لطول فصل الاستعارة وقوله عند
السلف حال من المبتدا اعني كلمة هو والعامل في الحال ثبوت الخبر للمبتدا فان معنى
فعلي يصح ان يكون عاملا فيها وجعله ظرفا له اظهر قوله واما الرفع فمجاز
اي حكم مجازي للكلمة ربك بمنزلة المعنى المجازي في المجاز المعنوي كما ان الجر
حكم اصلي لها بمنزلة المعنى الحقيقي هناك واما المجاز فهو كلمة ربك لتجاوزها
حكمها الاصلي الى حكم اخر يدل على ذلك قوله هو ان تكون الكلمة منقولة الخ اولا
ترى الى قوله في المجاز على المفيد هو ان تكون الكلمة موضوعة والى قوله في
الخالي عن المبالغة في التشبيه هو ان تعدى الكلمة عن مفهومها مع ان المجاز
في هذين هو الكلمة بلا شبهة ويشهد ايضا لما ذكرناه قوله فيما بعد وهو
اشتراكهما في التعدي عن الاصل الى غير الاصل قوله فالاصل
واسأل اهل القرية وذلك لان الجماد لا تسأل طلبا للجواب واما خلق الله
في الجماد الشعور والتكلم فهو وان كان جائزا الا ان ذلك انما يكون عند
خرق العادة اظهارا للمعجزة او الكرامة وليس هذا الكلام في ذلك المقام

قوله فالاصل ليس مثله شي اذ المقصود نفي ان يماثله شي لا نفي ان
يماثل مثله شي فالكاف زايدة وقد يقال لا زيادة ههنا اصلا بل قصد نفي مثله
تعالى بطريق برهاني بيانه ان وجوده تعالى مسلم قطعا فلو كان له مثل لكان
لذلك المثل مثل هو ذاته تعالى فثبوت مثله مستلزم لثبوت مثل مثله فنفي اللازم
قصدا الى نفي الملزوم وجاز ان يحمل الكلام على طريقة الكناية فانه اذا نفي المثل عن مماثله
ويكون على اخص اوصافه كان ذلك نفيا للمثل عنه بطريق المبالغة الا ترى انك تقول
مثلك لا يبخل مريدا به نفي البخل عن مخاطبك بلا قصد الى مثل له سوا امكن اولم يمكن
قوله استغنا واضحا هو ان لا يظهر لتلك الكلمة في ذلك الكلام معنى كالبا في قوله
بحسبك زيد وكفى بالله وكالكاف في كمثله على زعمه واما البا في خبر ليس وما
فلتاكيد النفي فلا يعد مثله مجازا قوله ورايي في هذا النوع الخ ههنا
بحث وهو ان الذي نقل من كلام السلف دل على ان الكلمة المنقولة عن حكمها
الاصلي الى غيره يطلق عليها المجاز لتعديها عن ذلك الحكم الاصلي الى غيره وهذا معنى
اخر للمجاز غير الذي فسر بالكلمة المستعملة في غير ما وضعت له فيكون لفظ المجاز
عندهم اما مشتركا بينهما واما مجازا في المعنى الاخر لاجل المشابهة في التعدي من امر
اصلي الى امر غير اصلي وكان المصنف لم يذكر حد المجاز شاملا لهذا المعنى الاخر لكن
السلف لم يذكروه شاملا له على اختلاف عباراتهم التي نقلها عنهم فيما سبق
وتقسيمهم المجاز الى ما هو راجع الى المعنى وما هو راجع الى حكم الكلمة باعتبار زيادة
مما يطلق عليه لفظ المجاز كتقسيمهم اياه الى اللغوي والعقلي فليس ههنا عهد
بها الى السلف سوى اطلاق لفظ المجاز وذلك مما لا يناقش فيه اصلا هذا وقد
فهم من كلام بعض الاصوليين ان لفظ القرية بعد حذف الاهل مجاز عنده
وان لفظ كمثل مستعمل بمعنى مثل وانهم يسمون مثل ذلك مجازا بالنقصان
والزيادة

الفصل الخامس في المجاز العقلي

المجاز العقلي هو
الكلام المفاد به خلاف ما عند المتكلم من الحكم فيه لضرب من التاويل افادة للخلاف
لا بواسطة وضع كقولك انبت الربيع البقل وشفى الطبيب المريض وكسى الخليفة
الكعبة وهزم الامير الجند وبنى الوزير القصر وانما قلت خلاف ما عند

المتكلم من الحكم فيه دون ان اقول خلاف ما عند العقل لئلا يمتنع طرده بما اذا
قال الدهري عن اعتقاد جهل او جاهل غيره انبت الربيع البقل رائيا انبات البقل من
الربيع فانه لا يسمى كلامه ذلك مجازا وان كان بخلاف العقل في نفس الامر ولذلك لا
تراهم يحملون نحو اشاب الصغير وافنى الكبير كر الغداة ومر العشي على المجاز
ما لم يعلموا او يغلب في ظنهم ان قايله ما قاله عن اعتقاد او تراهم كيف استدلوا
لقول ابي النجم قد اصبحت ام الخيار تدعي علي ذنبا كله لم اصنع من ان
رات راسي كراس الاصلع ميز عنه قنزعا عن قنزع جذب الليالي ابطئي
او اسرعي حين نسب انحسار الشعر عن الراس الى الزمان قائلا ميز عنه قنزعا عن
قنزع جذب الليالي لكونه مجازا بما اتبعه من قوله افناه قيل الله للشمس اطلعي
حتى اذا واراك افق فارجعي الشاهد لتراهة ان يريد حمل كلامه السابق على الظاهر
ولئلا يمتنع عكسه بمثل كسا الخليفة الكعبة وهزم الامير الجند فليس في العقل
ان يمتنع ان يكسو الخليفة نفسه الكعبة ولا امتناع ان يهزم الامير وحده الجند
ولا يقدح ذلك في كونهما من المجاز العقلي وانما قلت لضرب من التاويل
ليحترز به عن الكذب فانه لا يسمى مجازا مع كونه كلاما مفيدا خلاف ما عند المتكلم
وانما قلت افادة للخلاف لا بواسطة وضع ليحترز به عن المجاز اللغوي في
صورة وهي اذا ادعي ان انبت موضوع القادر المختار ووضع لذلك فان المجاز
حينئذ يسمى لغويا وضعيا لا عقليا وانما قلت بواسطة وضع على التنكير دون ان اقول
الوضع ليشمل وضع اللغة ان ادعي ووضع غيرها ان ارتكب ولاجل هذه الصورة لا
ترى علما هذا الفن يحكمون على نحو انبت الربيع البقل بكونه مجازا عقليا الا بعد بيان
ان صيغ الافعال في معنى نسبتها الى الفاعل ليست تدل على معنى سوى صدورها
عن شي ما فاما ان ذلك الشي قادر ام غير قادر فليس بداخل في مفهومها وضعا
ويثبتون ذلك بوجوه منها ان وضعها لاستعمالها في القادر فقيد ما نقلها عن احد
من اللغة وترك ذكر القيد دليل في العرف على الاطلاق وحكم العقل بان لا
بد لها من موثر قادر ان لم يجعل دليلا في ترك تقييدها بذكر في الوضع لعدم الحاجة
اليه من اجازة العقل فلا اقل من ان لا يجعل دليلا في التقييد لا سيما والعقل

يجوز في نحو أحيى واشاب وانبت واشباهها صدورها عن القادر بواسطة موثر لا يكون
موصوفا بالقدرة ومنها ان فعل في قولهم فعل الربيع البقل النور لو كان موضوعا للاسناد
الى القادر ومن المعلوم ان التفاوت بين الفعل ومصدره لا يكون الا بمجرد الاقتران بالزمان
لكان يلزم ان يكون قولنا فعل الناس في كذا كذا وفعل الانسان في كذا كذا وفعل الكل الطلاني
كذا مجازا معلوما لكل احد لكن اهماذكر عن الانصاف بمعزل ومنها ان نحو خلق واحيى
واشاب وانبت لو كانت موضوعة لاستعمالها في القادر المختار بناء على ان حكم العقل
بانها لا توجد الا باختيار مختار لكان شغل الحيز وقبول العرض ومنافي الضد موضوعة
في غير القادر بناء على حكم العقل وان شغل الحيز وقبول العرض ومنافاة الضد
ليست بالاختيار ودعوى كونها موضوعة لذلك غير مسموعة من السلف
ويسمى هذا النوع مجاز التجوز في الحكم فيه عن مكانه الاصلي فالحكم في انبت الربيع البقل
بكون الانبات فعلا للربيع مكانه الاصلي عند العقل كونه فعلا لله عز وجل
وفي هزم الامير الجند بكون هزم الجند فعلا للامير مكانه الاصلي عند العقلاء كونه
فعلا لعسكر الامير ويسمى عقليا لا لغويا لعدم رجوعه الى الوضع وكثيرا ما يسمى حكميا
لتعلقه بالحكم كما ترى ومجازا في الاثبات ايضا لتعلقه بالاثبات وليس من واجبات
هذا المجاز ان يكون الحكم الاصلي فيه معلوما بنفس العقل كما في انبت الربيع البقل
بل ان استعان في علمه بذلك بامر غير الوضع كما في هزم الامير الجند وكسا الخليفة
الكعبة جاز ولم يخرجه عن كونه عقليا لكن الاليق اطلاق اسم العقلي على الاول
واسم الحكمي والاثباتي على الثاني واعلم ان هذا المجاز لرجوعه الى الحكم واستدعاء
الحكم محكوما به ومحكوما له واحتمال كل واحد منهما الحقيقة والوضعية والمجاز
الوضعي لا يزال يتردد بين اربع صور لا مزيد عليهن اما ان يكون المحكوم به
والمحكوم له حقيقيين لغويين وضعيين واما ان يكونا مجازين وضعيين
واما ان يكون المحكوم به حقيقة وضعية والمحكوم له مجازا وضعيا واما بالعكس
من هذا مثال الاولى قولك انبت الربيع البقل وشفى الطبيب المريض وكسا
الخليفة الكعبة وهزم الامير الجند فالمحكوم له الربيع والطبيب والخليفة
والامير كل منها حقيقة وضعية مستعملة في مكانها الوضعي والمحكوم به وهو

وهو انبات البقل وشفا المريض وكسوة الكعبة وهزم الامير الجند كل من ذلك
حقيقة ايضا وضعية مستعملة في مكانها الوضعي لا مجاز الا في مجرد الحكم كما ترى
ومثال الثانية قولك احيا الارض شباب الزمان وستر الكعبة البحر الفياض المحكوم
له وهو شباب الزمان والبحر الفياض مجازان وضعيان والمحكوم به وهو
احيا الارض وستر الكعبة وهما مجازان ايضا وضعيان ونفس الحكم في المثالين
مجاز عقلي ومثال الثالثة انبت البقل شباب الزمان وكسا الكعبة البحر
الفياض ومثال الرابعة احيى الربيع الارض وستر الخليفة الكعبة واعلم ان
هذا المجاز الحكمي كثير الوقوع في كلام رب العزة قال عز من قائل فما ربحت تجارتهم
وقال واذا تليت عليهم اياته زادتهم ايمانا وقال فمنهم من يقول ايكم زادته هذه
ايمانا وقال تؤتي اكلها وقال حتى تضع الحرب اوزارها وقال واخرجت
الارض اثقالها باسناد الافعال في هذه كلها الى غير ما هي لها عند العقل
كما ترى زايلا الحكم العقلي فيها عن مكانه الاصلي اذ مكانه الاصلي اسناد الربح
الى اصحاب التجارة واسناد زيادة الايمان الى العلم بالايات واسناد ايتاء الشجرة
الى خالقها واسناد وضع اوزار الحرب الى اصحاب الحرب واسناد اثقال
الارض الى خالق الارض قوله هو الكلام المفاد به اي المركب الذي
افيد به خلاف ما ثبت عند المتكلم اي خلاف ما ثبت في اعتقاده بحسب ظاهر
حاله من الحكم فيه اي من النسبة في ذلك الكلام سواء كانت تامة او غير تامة
لضرب من التاويل اي لنوع من تطلب الموضع الذي يؤول وترجع اليه تلك
النسبة من موضعها الاصلي وانما اعاد لفظ الخلاف ليظهر تعلق الباء
بواسطة به ولا يبعد عن متعلقه وذكر المصدر اعني افادة ليتعلق به اللام
في للخلاف والمعنى افادة لما هو خلاف لما عند المتكلم بواسطة العقل لا
بواسطة وضع قوله ليلا يمتنع طرده اي طرد الحد بدخول ما ليس
من المحدود فيه وذلك لان المراد بما عند العقل ما لا يمتنع عنده وبخلاف
ما عند العقل ما يمتنع عنده يدل على ذلك قوله فيما بعد الاطلس في
العقل امتناع ان يكسو الخليفة نفسه الكعبة ولا امتناع ان يهزم

الامير وحده الجند لا يقال اثبات الربيع للبقل غير ممتنع عند العقل والالم
يعتوره عاقل فلا يدخل خارج قول الجاهل في خلاف ما عند العقل كما لا يدخل
في خلاف ما عند المتكلم فلا ينتقض طرد الحد به لانا نقول الاثبات من الربيع
ممتنع عند العقل بالنظر الصحيح لا بالبداهة فالجاهل بتقصيره في النظر قد غلط
فيه والى هذا المعنى اشار بقوله وان كان اي كلام الجاهل بل حكمه على خلاف العقل في نفس
الامر اي هو مخالف للعقل في نفس الامر وان لم يدرك العقل الجاهل بعد مخالفته
اياه فقوله في نفس الامر ظرف لمعنى المخالفة هذا وقد اعترض بان قول الجاهل
خارج عن الحد بقوله لضرب من التاول لانه انما يقوله عن اعتقاد لا عن تاول
فلو قيل خلاف ما عند العقل لم ينتقض طرد الحد به واجيب عنه بان اخراج
شي واحد عن الحد بقيدين جايز فما عند المتكلم يفيد اخراج قول الجاهل وادخال
نحو هزم الامير الجند ولضرب من التاول يفيد اخراج قول الجاهل واخراج الكذب
كما سياتي فقد تفرد كل من هذين القيدين بفايدة واشترك في فايدة اخرى
يجوز اسنادها الى كل منهما الا ان اسنادها الى السابق اولى فلذلك اسندها اليه
بقي ههنا شي وهو انه كان حق العبارة ح ان يقول ليخرج عن الحد قول الدهري
بدل قوله ليلا يمتنع طرده فان امتناع طرد الحد لا يفهم منه المعنى الذي ذكره
اصلا قوله ولذلك اي ولان المعتبر في المجاز خلاف ما عند المتكلم لا خلاف
ما عند العقل قوله او يغلب بالجزم عطف على يعلموا داخل معه في
حيز النفي الذي عم المعطوف والمعطوف عليه كما في قولك ما جاني زيد او عمرو
اي ما جاني واحد منهما والمعنى لا يحملون نحو اشاب الصغير على المجاز ما انتفى
العلم والظن معا بكونه مخالفا لاعتقاد القايل بل يحملونه عليه اذا ثبت احدهما
اي اذا علموا او ظنوا ان قايله ما قاله عن اعتقاد حملوه على المجاز واذا علموا
او ظنوا انه قاله عن اعتقاد حملوه على الحقيقة واذا لم يعلموا او يظنوا شيا منهما
ترددوا بين كونه مجازا صادقا وكونه حقيقة كاذبة قوله كله لم اصنع الظاهر
ان ينصب كله لعدم الاحتياج الى تقدير ضمير المفعول في لم اصنع مع استقامة
الوزن الا انه يفيد نفي العموم لان كلمة كل داخلة في حيز النفي معمولة للفعل

المنفي فعدل الشاعر الى الرفع ليفيد عموم النفي المناسب لغرضه فكانه قال لم
اصنع شيا من ذلك الذنب والقنزع واحد القنازع وهو الشعر حوالي الراس وعن
في قوله عن قنزع بمعنى بعد كما مر في نظيره اي ميز عن الراس قنزعا بعد قنزع
وجذب الليالي مضيها واختلافها يقال جذب الشهر اي مضت عامته وقوله
ابطي او اسرعي اما حال من الليالي بتقدير القول اي مقولا في حقها ذلك او مجعول
الامر بمعنى الخبر اي تبطي وتسرع فيفوت ح معنى المخاطبة واما خطاب لها على
طريقة الالتفات اي ابطي ان شيت ايتها الليالي او اسرعي اذ لا تتفاوت الحال
لدي بعد ذلك قوله حين نشب ظرف للقول اي النجم والانحسار الانكشاف
يقال حسرت كمي عن ذراعي فانحسر وقوله لكونه مجازا بدل الاشتمال باعادة
الجار من قوله لقول ابي النجم والبا في بما اتبعه متعلق باستدلوا والمستتر في
اتبعه لابي النجم والبارز عايد الى الموصول والمفعول الثاني محذوف اي اتبعه
اياه اي جعله تابعا قوله ميز عنه قنزعا ومن قوله بيان لما والضمير في افناه لابي
النجم او للشعر راسه ومعنى واراك سترك والشاهد صفة لقوله المذكور في من قوله
افناه قيل الله قوله وليلا يمتنع عكسه عطف على ليلا يمتنع طرده ولا يقدح ذلك
اي ولا يقدح انتفا الامتناع في كون كسا الخليفة الكعبة وهزم الامير الجند
من المجاز العقلي قوله ليحترز به عن الكذب اي عما يقوله المتكلم قاصدا به
صدور الكذب عنه فلا يكون مطابقا لاعتقاده بل مخالفا لما عند المتكلم الا انه
بصدد ترويجه فلا يرتكب فيه تاولا اصلا فيخرج عن حد المجاز بقوله لضرب من
التاول وجاز مع ذلك ان يكون صادقا مطابقا للواقع قوله وهي اذا ادعي ان
انبت موضوع يريد به انه اذا قدر ان النسبة الى القادر المختار داخلة في مفهوم
انبت مثلا بحسب الوضع في اصل اللغة او بحسب وضع اخر طاري على الوضع
اللغوي كان استعمال انبت في غير القادر المختار كما في انبت الربيع اخراجا
عن معناه الموضوع هو له الى معنى اخر فيكون كلمة انبت ح مجازا لغويا اي
وضعيا منسوبا الى الوضع مطلقا ولم يكن مجازا عقليا مع ان في كل انبت الربيع
يصدق عليه على ذلك التقدير انه كلام مفاد به خلاف ما عند المتكلم من الحكم فيه لضرب

من التاول هو تشبيه تلبس الانبات بالربيع بتلبسه بالقادر المختار فوجب ان
عتوزعنه بقيد وهو ان يقيد الخلاف بان كونه خلاف ما يكون بوساطة العقل
لا بوساطة وضع من الاوضاع فقوله او وضع عطف على ادعي اي اذا ادعي ان انبت
موضوع في اصل اللغة للاستعمال في القادر المختار واذا وضع لذلك الا ستعمال
في عرف عام او خاص والتنكير في قوله وضع يفيد شمول الاوضاع كلها لان النكرة
في سياق النفي تعم افرادها ولو عرفه باللام لتبادر منه الوضع اللغوي لانه
الاصل السابق علي ما عداه وانما قال في وضع اللغة ان ادعي لان طايفة من الناس
قد ذهبوا اليه وفي وضع غيرها ان ارتكب لانه يجوز ان يرتكب ذلك في الاصطلاحات
وان لم يذهب اليه احد قوله ولاجل هذه الصورة اي ولاجل انه قد يدعي
كون انبت مثلا موضوعا في اللغة للاستعمال في المختار او قد يرتكب وضعه
لذلك بعد وضع اللغة يحتاج في الحكم بكون نحو انبت الربيع البقل مجازا عقليا
الي بيان ان التقييد بالقادر المختار ليس بمعتبر في شي من الاوضاع فان
قلت لا حاجة في ذلك الحكم الي بيان عدم التقييد اذ قد ثبت عند العقل
ان الانبات لا يصدر الا عن المختار فاذا اسند الي غيره فقد تعدي مكانه الاصلي
بحكم العقل فيكون مجازا عقليا قطعا فان فرض مع ذلك ان وضعا من الاوضاع
قد عينه ايضا للمختار كان مجازا لغويا مع كونه مجازا عقليا اذ لا منافاة بينهما
قلت ان المجاز انما ينسب الي العقل اذا لم يكن هناك تصرف في امر لغوي
الا تري انهم جعلوا المجاز العقلي مقابلا للغوي وايضا لا فايدة في اعتبار
المجاز العقلي علي حدة مع انه راجع في اللغوي قوله فليس بداخل في
مفهومها تها وضعا يعني ان الذي يتعلق بالوضع هو الذي ان انبت مثلا
لاثبات الانبات لا لاثبات الضرب وانه لانباته في زمان ماض لا لانباته في
زمان مستقبل او حاضر واما ان المثبت له قادر او غير قادر فلا تعلق
له بالوضع قوله ما نقل عن احد من رواة اللغة تخصيص اللغة بالذكر لانها
العمدة في الوضع والتخاطب مع ان الوجوه المذكورة جارية ايضا في جميع
الاوضاع بلا خفاء قوله وحكم العقل بان لا بد لها من موثر قادر فوجب

قادر كان سايلا قال ان العقل حاكم بان الافعال لا بد لها من موثر قادر فوجب ان يكون
صيغها موضوعة للاسناد الي القادر ليكون الوضع مطابقا للعقل وانما
لم يتعرض الرواة لنقل هذا القيد اعتمادا علي شهادة العقل به فاجاب بان حكم العقل
بذلك علي تقدير تسليمه يقتضي ان ترك تقييد الافعال به في الوضع استغناء عنه بشهادة
العقل فان لم يجعل حكم العقل دليلا علي ترك التقييد فلا اقل من ان لا يجعل دليلا
علي وجوده وانما قلنا علي تقدير تسليمه لانا لا نسلم ان العقل يحكم بما ذكرتم اذ لا شبهة
في ان العقل يجوز صدور الافعال عن القادر بوساطة موثر لا يوصف بالقدرة اصلا
كالافعال المتولدة من افعال اخر صادرة عن القادر مثل حركة الخاتم بوساطة
حركة اليد علي ما تقرر في علم الكلام علي مذهب المعتزلة واذا جوز العقل التاثير
من غير القادر تبعا فلم لا يجوزه منه استقلالا قوله ومنها ان فعل لا يشتبه
علي ان لفظ فعل جايز الاستعمال في جميع الافعال ثم ان مصدره مستعمل
كثيرا في غير القادر المختار كما اشار اليه فلذلك خصه بالاستدلال وذكر ان التفاوت
بين الفعل ومصدره بمجرد الاقتران بالزمان فلو كان فعل موضوعا للاستعمال
في القادر لكان مصدره ايضا كذلك فيلزم ان يكون قولنا فعل النار في الماء
التسخين وفعل الماء في الجمر التبريد وفعل السقمونيا في البدن اسهال الصفراء مجازا
لغويا معلوم المجازية لكل احد من العارفين بوضع اللغة واحكامها لكن ادعاء ذلك
بموضع يمكن الانصاف بخلاف ادعايه في انبات الربيع واحيا الروية واشابة
كر الغداة ونظايرها فانه ليس في تلك المرتبة من البعد عن الانصاف فتامل
قوله ومنها ان نحو خلق يعني ان ههنا افعالا يحكم العقل بانها لا تصدر
عن فاعلها الا بالاختيار وافعالا اخري يحكم العقل بانها لا تصدر عن فاعلها
الا بغير اختيار فلو اعتبر في الوضع انتساب الاولي الي المختار لاعتبر فيه انتساب
الاخري الي غير المختار لعدم الفرق بينهما في رعاية مطابقة الوضع للعقل
لكن اعتبار الانتساب الي غير المختار في مفهوم هذه الافعال مما لم يقل به
احد من السلف فلزم ان لا يكون الانتساب الي المختار معتبرا في الافعال
الاولي قوله لتعدي الحكم فيه عن مكانه الاصلي اراد بالحكم الاسناد

بمعني النسبة وفي قوله فالحكم في انبت الربيع البقل الخ تسامح فالاولي اذا
ان يقال فالحكم في انبت الربيع البقل مكانه الاصلي هو الله عز وعلا وفي هزم
الامير الجند عسكره وانما قال عند العقلا ولم يقل عند العقل كما قال في المثال الاول
لما سياتي من ان العقل غير كاف لتعيين المكان الاصلي في هزم الامير كما هو
كاف في تعيينه في انبت الربيع وقد نبه بقوله لا لغويا العدم رجوعه الي الوضع
علي ان المراد بالمجاز اللغوي ما ينتسب الي الوضع مطلقا قوله وكثيرا ما اي
وفي كثير من الازمان يسمي هذا النوع مجازا حكميا لتعلقه بالحكم اي الاسناد بمعني
النسبة وذلك لان التعدي عن مكانه الاصلي في مثل انبت الربيع هو الاسناد
لا شي من تلك الكلمات ولذلك جعل بعضهم المجاز والحقيقة العقليين صفتين للاسناد
دون الكلام قوله ومجازا في الاثبات اي في الاسناد الثبوتي واما نحو فما ربحت
تجارتهم وما نام ليلي فانما يعد مجازا ابنا علي قصد اثبات النفي لا علي قصد نفي الاثبات
يرشدك الي ما ذكرنا انهم فسروه بما تخسر وسهر فعلي هذا لو قيل ما نام الليل بل
صاحبه لم يعد مجازا اصلا قوله كما في انبت الربيع البقل فان العقل بنفسه يحكم
باستحالة صدور الانبات عن الربيع وبان مكانه الاصلي هو الفاعل المختار ولا يقدح
في استقلال العقل بعلمه بالمكان الاصلي ههنا انه ينظر الي المقدمات التي تقتضيها
ليعرفه كما مر واما في نحو هزم الامير الجند وكسا الخليفة الكعبة فان العقل يجوز صدور
الفعل عما اسند اليه ويحتاج في علمه بان مكانه الاصلي هو جند الامير واتباع الخليفة
الي الاستعانة بالعادة ولكن ذلك لا يخرج المجاز عن كونه عقليا اذ ليس معني كونه
عقليا انه علم بنفس العقل وحده بل معناه انه ليس متعلقا بالوضع فلا يجوز
الاستعانة في ذلك بالوضع وجازت بغيره نعم اطلاق اسم العقلي علي الاول
اليق لكونه اقوي في الانتساب الي العقل واطلاق اسم الحكمي او الاثباتي علي الثاني
اليق لمجرد تميزه عن القسم الاول قوله لانه لا يتردد بين اربع صور لاحتراز
عليهن او رد عليه انه جعل المجاز العقلي صفة للكلام والمحكوم به فيه يجوز ان
يكون جملة كما في قولك زيد صام نهاره او نهاره صايم والجملة لا توصف عنده
بكونها حقيقة وضعية ولا مجازا وضعيا لانه اخذ في تعريفها الكلمة فلا يتحصر

ينحصر المجاز العقلي باعتبار المحكوم عليه والمحكوم به في تلك الصور الاربع واجيب
عنه تارة بانه اراد بالكلمة في تعريف الحقيقة والمجاز اللفظة الواحدة وما في
حكمها واخري بان الحكم الذي يرجع اليه المجاز العقلي هو اسناد صام الي نهاره
او اسناد اسم الفاعل الي ضميره لا اسناد الجملة الفعلية او الاسمية الي زيد ومن
ثمة تري بعضهم يجعلون المسند في المجاز والحقيقة العقليين الفعل وما يشبهه
من الصفات والمصادر حتي ان مثل زيد انسان لا يوصف بكونه حقيقة
ولا مجازا فان قلت الانحصار في الصور الاربع باطل قطعا لجواز كون
طرفي الاسناد او احدهما كناية قلت قد عرفت انها في عداد الحقيقة
فلا يبطل الانحصار بها قوله كثير الوقوع في كلام رب العزة يعني علي
راي السلف وفيه رد علي من انكر وقوع المجاز في القران عقليا كان
او لغويا هربا من لزوم كونه تعالي متجوزا وفساده ظاهر قوله باسناد
الافعال هذا الجار والمجرور متعلق بقال الاول مع ما عطف عليه اي
قال هذه الاقوال ملتبسا باسناد الافعال في هذه الايات كلها الي غير
الاشيا التي هذه الافعال لها عند العقل وانما ذكر العقل مع ان المذكور في
الحد هو المتكلم تنبيها علي ان العقل ههنا مستقل بمعرفة المكان الاصلي
فما في كما تري كافة ونايلا مسند الي الحكم العقلي ومنصوب علي انه حال
من هذه والعايد الي ذي الحال ضمير فيها قوله اذ مكانه الاصلي اسناد
الربح الي اصحاب التجارة يريد ان المكان الاصلي لاسناد الربح اثباتا هو
اصحاب التجارة وكذا الحال في اسناده نفيا اذا كان مؤولا بالخسران كما مر
وانما اسند الي التجارة لتلبسها بالفاعل الحقيقي او لكونها سببا فيه
وفي جعل العلم بالايات فاعلا حقيقيا لزيادة الايمان رعاية لمذهبه
والحق ان فاعلها حقيقة هو الله والايات سبب بعيد والعلم بها سبب
قريب والشجرة كالمادة لانبات الثمرة والفاعل الحقيقي هو الله والحرب
كالعلة الصورية لوضع اوزارها اي اثقالها من الآلات والاسلحة
والارض مكان لاخراج اثقالها من الدفاين والاموات وبالجملة

كل ما اسند اليه الفعل في هذه الابيات لم تلتبس بالفاعل الحقيقي في ملابسة
الفعل ولا تختلجن في ذهنك بعد ان اتضح لك كون المجاز فرع اصل
تحقق مجالا اياكان بدون حقيقة ليكون متعديا عنه الامتناع تحقق فرع من غير
اصل فلا يجوز في نحو سرتني رويتك ونحو اقدمني بلدك حق لي على فلان ونحو
وصيرني هواك وبي لحيني يضرب المثل ونحو يزيدك وجهه حسنا اذا ما زدته
نظرا ان لا يكون لكل من هذه الافعال فاعل في التقدير اذا انت اسندت الفعل
اليه وجدت الحكم واقعا في مكانه الاصلي عند العقل وحكم العقل فيها فاي ما ارتضى
لصحة اسنادها فهو ذاك فاذا ارتضى في سرتني رويتك صحة اسناد السرور الى
من رزقك رويته واباحها لك وهو الله عز وجل فقل اصل الكلام سرني الله وقت
رويتك كما تقول في انبت الربيع البقل اصل الكلام انبت الله البقل وقت الربيع وفي
شفى الطبيب المريض اصل الكلام شفى الله المريض عند علاج الطبيب واذا ارتضى
اقدمني بلدك حق لي على فلان صحة اسناد اقدمني الى نفسك على معنى اقدمني
نفسي لاجل حق لي على فلان اي قدمت لذلك كما تصرح بذلك فتقول حملتني نفسي
على الطاعة اي اطعت وحاصله يرجع الى معنى اقدمني قدرتي على القدوم والداعي
اليه الخالص فالفعل في وجوده لا يحتاج الا الى قادر وداع اليه خالص ونظيره
محبتك جاءت بي اليك جاءت بي نفسي اليك لمحبتك اي جئتك لمحبتك ووجد الحي اياك
من نفس لمحبتك واياك والظن باقدمني بلدك حق لي على فلان فمحبتك جاءت بي اليك
كونهما حقيقتين الفعلان فيهما مسندان كما ترى الى مجرد الداعي والفعل لا يقبل
الداعي فاعلا وانما يقبله محلا للفاعل اعني بالمتصف بالقدرة وتمام تحقيق هذا
المعنى يستدعي نوعا من العلوم غير نوع علم البيان فليقتنع بهذا القدر
واذا ارتضى في وصيرني هواك وبي لحيني يضرب المثل صحة اسناد وصيرني الى الله
على معنى اهلكني الله ابتلاء بسبب اتباعي هواك واذا ارتضى في يزيدك وجهه
حسنا اذا ما زدته نظرا صحة اسناد يزيد الى الله تعالى على معنى يزيدك
الله عز وجل حسنا في وجهه لما اودعه من دقائق الحسن والجمال يقدره متى تاملت
وتأنقت فقل فاعل اقدمني ذلك وفاعل صيرني ويزيدك هذا

يعني ان المجاز ان كان لغويا فلا بد له من معنى حقيقي اذا استعمل هو فيه كان حقيقة
وذلك لان الاستعمال في غير الموضوع فرع لتحقق الموضوع له وان كان عقليا فلا بد
هناك من شيء اذا اسند اليه كان حقيقة لان الاسناد الى غير ما هو له فرع لتحقق ما هو
له واما تحقق الاستعمال في المعنى الموضوع له فليس بواجب كما اشتهر في اصول
الفقه وكذا لا يجب تحقق الاسناد الى ما هو له كما اشار اليه بقوله فاعل في التقدير اذا
انت اسندت الفعل اليه وجدت الحكم واقعا في مكانه الاصلي قوله يكون متعديا
عنها هذه الجملة صفة لحقيقة وفي بعض النسخ يكون متعديا عنها اي يكون المجاز متعديا
عن تلك الحقيقة فالجملة ايضا صفة لها الا انها صفة سببية وقوله فلا تجوز نهي بصيغة
الخطاب من التجويز معطوف على لا تختلجن اي لا تجوز في هذه الامثلة ان لا يكون لكل
واحد من هذه الافعال فاعل في التقدير وقد رد بهذا الكلام على الشيخ عبد القاهر
حيث ادعى انه ليس من الواجب ان يكون للفعل في المجاز العقلي فاعل في التقدير اذ
لا تستطيع ان تقول ههنا فاعل نقل عنه الفعل واسند الى الحق او الهوى او الوجه
قوله وبي لحيني هذه الواو داخلة على المفعول الثاني لصيرني اعني يضرب المثل
وفائدتها تاكيد لصوق الثاني بالاول على قياس ما قيل في الصفة والجار اعني الباء واللام
متعلقان بيضرب اي صيرني هواك بحيث يضرب المثل بي لحيني اي لهلاكي بسبب
هواك ويروى يحيني فيكون بدلا من بي وقيل الواو عاطفة للحال الظرفين على الاخر الا انه
قدم المعطوف اي يضرب بحيني وبي قوله ولكن حكم امر من التحكيم عطف على التجويز
فيها اي في هذه الامثلة وقوله فاي ما شيء منصوب في نسخ الرواية على انه مفعول
ارتضى ويجوز الرفع على حذف الضمير اي ارتضاه وعلى التقديرين فالمعنى اي شيء ارتضاه
العقل لصحة اسناد هذه الافعال اليه فهو اي الذي ارتضاه العقل ذاك اي المكان الاصلي
قوله فاذا ارتضى تفصيل للمجمل الذي قبله وقوله فقل جواب اذا قوله واذا ارتضى
في اقدمني قد عطف عليه قوله واذا ارتضى في وصيرني وقوله واذا ارتضى في
يزيدك وجواب الكل قوله فقل فاعل اقدمني ذلك اي المذكور اولا وهو النفس وفاعل
صيرني ويزيد هذا المذكور ثانيا وثالثا هو الله سبحانه ولقد بالغ المصنف في بذل
جهده في تعيين فاعل اقدمني ولم يات بشيء يعتد به فان نفسك هي ذاتك يعني في منعه

اللغة فكيف تكون مقدمة لحقيقة بل هي قادمة لاجل الحق واما قولك حملتني نفسي
فمن المجاز اي حملتني خطراتها وارادتها وكذلك قولك حدثتني نفسي حيث جعلتها
بمنزلة شخص يحدثك الا ترى كيف اضطرب حيث فسر معنى اقدمني نفسي لاجل حق
لي على فلان بقوله اي قدمت لذلك وحيث قال وحاصله يرجع الى معنى اقدمني
قدرتي على القدوم والداعي اليها الخالص اي عن الصوارف مع ان القدرة والداعي لا
يصلح شيء منهما فاعلا حقيقيا الا وحده ولا مع صاحبه انما الفاعل الحقيقي هو القادر ذو
الداعي كما صرح به والصواب ان يقال ان الواقع ههنا ليس الا قدوما صادرا عنك
بقدرتك وداعيك لكنك اخذت الفعل من الاقدام واسندته الى الداعي فان اردت
باقدمني معنى حملني على القدوم كما هو الظاهر كان لفظ اقدم مجازا لغويا ولا مجاز
في الاسناد اصلا وان اردت به معناه الحقيقي فلا بد من تاويل فاما ان يقال شبه الحق
متوهما في هذه الصورة وبولغ فيه حتى ادخل الحق في جنس المقدم وجعل نسبة
الاقدام اليه قرينة لذلك فيكون استعارة بالكناية ولم يكن هناك مجاز عقلي ايضا وبوجه
ظاهر واما ان يقال قصد المبالغة في مدخلية الحق في وجود القدوم ففرض هناك اقدام
من فاعل متوهم ثم اسند الى الحق فان نقل الاسناد من الفاعل المتوهم الى الفاعل
المجازي كنقل الاسناد من الفاعل المتحقق اليه في انما يفيد ان المبالغة في ملابسة
الفاعل المجازي للفعل فيكون المجاز في الاسناد لا في الفعل ولا شك ان هذا الفعل
ليس له مكان اصلي يجوز اسناده اليه حقيقة اذ لا فائدة لاسناده الى الفاعل المتوهم
بخلاف اسناده الى الحق فانه يفيد المبالغة في ملابسته للقدوم المتحقق كانه موثر
فيه وقس الحال على ذلك في صيرني وبزيدك ومراد الشيخ ان هذه الامثلة ليس فيها فاعل
يصح ان يسند الفعل اليه لان هذه الافعال كلها مقدرة من فاعل متوهم للفائدة المذكورة
انما المتحقق هناك هو القدوم والصيرورة وازدياد الحسن مع ما قامت هي به لكن الامام
الرازي لم يطلع على مراده فطعن فيه بان الفعل لا بد له من فاعل وتبعه السكاكي وايده
بان المجاز فرع فلا بد له من اصل قوله كونهما حقيقتين منصوب على انه مفعول
لقوله والظن بان قدمني قوله نوعا من العلوم يريد علم الكلام فانه يحقق فيه ما يحتاج
اليه الفعل من مباديه وانه لا بد عند المعتزلة في صدوره عن الفاعل من داع يدعوه

اليه فلا يتصور كون الداعي اليه فاعلا له حقيقة وقوله متى تاملت وتانقت
ظرف ليزيدك الله واما الحقيقة العقلية وتسمى حكمية واثباتية فهي الكلام
المفاد به ما عند المتكلم من الحكم فيه كقولك انبت الله البقل وشفى الله المريض
وكسى خدم الخليفة الكعبة وهزم عسكر الامير الجند وبنى عملة الوزير القصر
وانما قلت ما عند المتكلم من الحكم فيه دون ان اقول ما في العقل من الحكم فيه ليتناول
كلام الدهري اذا قال انبت الربيع البقل رائيا انبات البقل من الربيع وكلام
الجاهل اذا قال شفى الطبيب المريض رائيا شفا المريض من الطبيب حيث
عدا منهما حقيقتين مع كونهما غير مفيدين لما في العقل من الحكم فيهما ومن اراد تصحيح
ذاهبا فيه الى ان يعنى عقل المتكلم استتبع هنات ومن حق هذا المجاز
الحكمي ان يكون فيه للمسند اليه المذكور نوع تعلق وشبه بالمسند اليه المحكي
المتروك فانه لا يرتكب الا لذلك مثل ما ترى للربيع في انبت الربيع البقل
من نوع شبه بالفاعل المختار من دوران الانبات معه وجودا وعدما نظرا
الى عدم الانبات بدونه وقت الشتاء ووجوده مع مجيئه ودوران الفعل
مع اختيار القادر وجودا وعدما ومثل ما ترى ايضا ولما ترى في الدوا ايضا
في شفا الداء المريض مع دوران الشفا معه تناوله وجودا وعدما وما ترى
الخليفة في كسا الخليفة البيت مع دوران كسوة البيت مع امره وجودا
وعدما فان لم يكن هذا الشبه بين المذكور والمتروك كما لو قلت انبت الربيع
البقل وشفى الدوا المريض نسبت الى ما انكره لما تسمع من علما هذا الفن
كثيرا في المجاز العقلي انه يكون مجازا في الاثبات دعما او هو اختصاص في
الخبر فلا تخصص به وقل في مثل ما قلنا اني بعد ما اقتنعت بالقليل من الدنيا
وطيبت نفسا عن زخارفها ومحوت وساوس الفضول عن دفتر الخاطر
وليس يهمني الان غير التلافي لما فرط فليفعل الدهر ما شاء ولتختلف الفصول
اختلافها فلينبت الربيع ما احب ولتثمر الاشجار اني اشتهت ولينضج
الخريف ما ادرك فلست ابالي ان هذه الاوامر باسرها من المجاز الحكمي واذا
تاملت المجاز العقلي وجدت الحاصل منه يرجع الى ايقاع نسبة في غير موضعها

واضل سبيلا فان التمييز ههنا فاعل بحسب المعنى وقوله بعد ما اقتنعت منزل
منزلة الشرط وجوابه فليفعل الدهر والتلافي هو التدارك وفرط بمعنى سبق وقوله
ان هذه الاوامر مفعول قل قوله واذا تاملت المجاز العقلي وجدت الحاصل
منه الخ يتجه عليه ان يقال فالاولى ان يجعل المجاز العقلي وصفا للاسناد لانه المنقول
عن موضعه الاصلي عند المتكلم وانما يوصف الكلام بالمتعدي تبعا للاسناد وكذا
القول في الحقيقة العقلية وايضا انتسابها الى العقل بلا واسطة قوله
والنهي مثاله ان تقول بعد ما جرى هنا فلا ينبت الربيع شيئا ولا تثمر الاشجار
ثمرا فان قلت هل يأول النهي ههنا بالخبر كما اولت النفي بالاثبات
في ما نام ليله قلت لا حاجة الى ذلك لان النهي يدل على ان الفعل ممن نهى عنه
فيتضمن نسبة ثبوتية في غير موضعها بخلاف النفي اذ لا يدل عليه فلا بد ان يلاحظ
معه ثبوت المنفي للمنفي عنه فيرجع ما نام الى معنى سهر وما ربحت الى معنى خسرت
كامر قوله وبين الوزير وبناء القصر اي ومثل النسبة بين الوزير وبناء القصر في
ذلك اي في ما ذكر من الخبر وما عطف عليه قوله والا اي وان لم نبن تقرير الكلام
على راي الاصحاب فالذي ثبت وتقرر عندي هو نظم هذا النوع اي المجاز العقلي في
سلك الاستعارة بالكناية قيل انما نشأ اختياره هذا النظم من عبارة الكشاف حيث
قال وقد يسند الى هذه الاشياء على طريق المجاز المسمى استعارة وذلك لمضاهاتها
الفاعل في ملابسة الفعل كما يضاهي الرجل الاسد في جراءته فيستعار له اسمه
الا ان صاحب الكشاف لم يرد ان هناك استعارة في شيء من طرفي الاسناد بل اراد
تشبيه انتقال الاسناد من محله الاصلي الى محل اخر بالاستعارة الاصطلاحية
فقوله المسمى استعارة اراد به استعارة عقلية لا لفظية قال الشيخ عبد القاهر
تشبيه الربيع بالقادر في تعلق وجود الفعل به ليس هو التشبيه الذي يفاد بكان
والكاف ونحوها وانما هو عبارة عن الجهة التي راعاها المتكلم حين اعطى الربيع حكم
القادر في اسناد الفعل اليه وهو مثل قولنا شبه ما بليس فرفع بها الاسم
ونصب بها الخبر فقد ظهر من كلامهم ان في المجاز العقلي تشبيها للفاعل
المجازي بالفاعل الحقيقي لكنه ليس هو التشبيه الذي تبنى عليه الاستعارة اذ

اذ المقصود الاصلي في انبت الربيع مثلا هو الاسناد الى الربيع لا لكونه بمنزلة
القادر داخلا في جنسه بطريق الادعا كما زعمه المصنف وجعل نسبة الانبات
اليه قرينة لذلك الدخول الادعائي فانه ركيك كما لا يخفى وكذا جعل الامير
داخلا في جنس الجند مستبعد جدا نعم اذا اسند فعل الامر الى بعض خواصه
لم يبعد ان يقصد هناك المبالغة في تشبيهه بالامير حتى كانه هو الا انه
اختار رد المجاز العقلي مطلقا الى الاستعارة بالكناية كما اختاره في التبعية
ايضا ميلا منه الى تحصيل الضبط بتقليل الاقسام هذا وقد اعترض عليه
ههنا بانه ذكر فيما سبق ان المراد من المشبه المذكور في الاستعارة المكنية
هو المشبه به فلما نظم المجاز العقلي في سلكها لزمه ان يكون المراد بعيشة في قوله
تعالى في عيشة راضية صاحبها وبما في قوله من ماء دافق فاعل الدفق وان لا
تصح الاضافة في نهاره صائم لاستحالة اضافة الشيء الى نفسه وان لا يكون
الامر بالايقاد لهامان في قوله اوقد لي يا هامان وان يتوقف جواز نحو انبت
الربيع البقل ما يكون الفاعل الحقيقي هو الله على الاذن الشرعي واللوازم
كلها منتفية اتفاقا واجيب بان المراد من المشبه في الاستعارة بالكناية هو
المشبه به ادعا لا حقيقة على ما علم من كلامه صريحا فالمراد بعيشة حقيقة العيشة
لكن مصورة بصورة صاحبها داخلة في جنسه ادعا بطريق المبالغة ونصب القرينة
وكذا الحال في غيرها وعلى هذا فقد اندفع المفاسد كلها باحسام مادتها قوله
وانى خبره لاجل وما عطف عليها اعني وينقسم عندي وبناها اما حال واما مفعول
لاجله واياما كان فهو متعلق بهما معا اي اجعل المجاز كله لغويا واقسمه هكذا بانيا او
بنا ولفظة هذا صفة لقولي واشارة الى نفي المجاز العقلي بالرد الى المكنية ولفظة ذكر
صفة لقولي واشارة الى نفي الاستعارة التبعية بالرد الى المكنية ايضا ولو قال
وقولي ذكره في المجاز الراجع الى حكم الكلمة اشارة الى القسم الذي توسط ذكره بين
ذينك التعيين لكان احسن ولفظة هكذا نصب على المصدر واني مفيد بدل منه
او بيان له اي انقسامه الى مفيد وغير مفيد وقوله والمفيد عطف على المستتر
في ينقسم لوقوع الفصل وقد عطف عليه قوله والاستعارة واخواتها

عند الموقع لا من حيث اللغة لضرب من التأويل مثل النسبة بين انبات البقل
والربيع في الخبر والامر والنهي والاستفهام وبين الوزير في بنا القصر في ذكر
هذا كله تقرير للكلام في هذا الفصل بحسب راي الاصحاب بين تقسيم المجاز الي
لغوي وعقلي والا فالذي عندي هو نظم هذا النوع في سلك الاستعارة بالكناية بيان الحقيقي
بجعل الربيع استعارة بالكناية عن الفاعل الحقيقي بواسطة المبالغة في التشبيه
علي ما عليه مبنى الاستعارة كما عرفت وجعل نسبة الانبات اليه قرينة للاستعارة
وبجعل الامير المدبر لاسباب هزيمة العدو استعارة بالكناية عن الجند الهازم
وجعل نسبة الهزم اليه قرينة للاستعارة ابنى بناعلي قولي هذا هنا وقولي
ذكره في فصل الاستعارة التبعية وقولي في المجاز الراجع عند الاصحاب الي حكم
الكلمة علي ما سبق اجعل المجاز كله لغويا وينقسم عندي هكذا الي مفيد وغير
مفيد والمفيد الي استعارة وغير استعارة والاستعارة الي مصرح بها ومكني
عنها والمصرح بها الي تحقيقية وتخييلية والمكني عنها الي ما قرينتها امر مقدر
وهمي كالانياب في قولك انياب المنية وكنطقت في قولك نطقت الحال بكذا او
امر محقق كالانبات في قولك انبت الربيع البقل وكالهزم في قولك هزم الامير
الجند والتحقيقية والتخييلية كلتاهما الي قطعية واحتمالية للتحقيق والتخييل
اقسام ثلثة من ذلك تحقيقية بالقطع تخييلية بالقطع تحقيقية او تخييلية
بالاحتمال واعلم ان حد الحقيقة الحكمية والمجاز الحكمي عند اصحابنا رحمهم الله
غير ما ذكرت حد الحقيقة الحكمية عندهم كل جملة وضعتها علي ان الحكم
المفاد بها علي ما هو عليه في العقل وواقع موقعه وحد المجاز الحكمي كل جملة
اخرجت الحكم المفاد بها عن موضوعه في العقل لضرب من التأول واذ قد
عرفت ما ذكرت وما ذكروا فاختر ايهما شئت قوله
ما عند المتكلم اي ما عنده بحسب اعتقاده نظرا الي ظاهر حاله سوا اعتقده
في الواقع او لم يعتقده وحاصله انه يفهم من ظاهر حاله انه يعتقده فيدخل في
الحد نحو قولك جاء زيد معتقدا انه لم يجئ اذا قصدت ترويجه بحسب الظاهر
لغرض لك فيه وكذا يدخل فيه زيد انسان ما ليس المسند فيه فعلا ولا ما هو

هو بمعناه ويخرج عنه نحو زيد عدل اذا قصد انه عدل مجسم واما اذا قصد
انه ذو عدل او عادل فهو داخل في الحد قوله مع كونهما غير مفيدين لما في
علم العقل من الحكم فيهما وذلك لان العقل بنظره الصحيح كما اشرنا اليه يحكم باستحالة
صدور الانبات عن الربيع وصدور الشفا عن الطبيب قوله استتبع هنات
اي اشيا قبيحة منها ان تقصد باللفظ في مقام التعريف ما لا يدل عليه اصلا ومنها
ان ذلك الحكم ليس مما يقبله عقل الدهري او الجاهل بل مما قبله وهمه الذي غلب
علي عقله واخذه بحيث تقليده لغيره ومنها ان يسمى كل ما يعتقده مبطل
معقولا مقبولا عند العقل وان لا يستحق به الذم عند العقلا قوله
ومن حق هذا المجاز الحكمي تقديم هذا الكلام المتعلق بالمجاز العقلي علي تعريف
الحقيقة العقلية اولى الا انه اخره ليربط به حديث نظم المجاز العقلي في سلك الاستعارة
بعد فراغه من تقرير الكلام في هذا الفصل علي راي الاصحاب قوله فانه
اي فان هذا المجاز لا يرتكب الا لذلك اي لنوع تعلق وشبه بين الفاعل المجازي
والحقيقي في ملابسة الفعل بوجه يعتد به وقد يكون ملابسته للفعل بتوسط
حرف كما في الضلال البعيد والاسلوب الحكيم اذ يقال هو بعيد في ضلاله
وحكيم في اسلوبه قوله من دوران الانبات بدل من قوله من نوع شبه او بيان
له وقوله دوران الفعل اي مثل دوران نصب علي المصدرية من المصدر قوله
نسبت الي ما تنكره اي من الحماقة والجنون بناء علي ظهور انه لغو محض لا وجه
عك لصحته حقيقة ولا مجازا وكلمة ما في قوله ولما تسمع مصدرية والمعنى لكثرة سماع
منهم في المجاز العقلي انه مجاز في الاثبات لربما اوهم سماعك اختصاص المجاز
الحكمي بالخبر لان لفظ الاثبات يتبادر منه الايجاب الذي في النسبة الخبرية
لكن لا يختص بالخبر لان المراد بالاثبات كما مرت اليه الاشارة هو النسبة
الثبوتية سوا كانت تامة خبرية او انشائية او غير تامة كالنسبة الاضافية
في مكر الليل والنهار والنسبة الوصفية في جاءني رجل عدل والنسبة التعلقية
كما في قوله يا سارق الليلة اهل الدار وقولك اطعت امر فلان وكالنسبة
التي بين الاسم المشتق وفاعله نحو صايم في نهاره صايم وكذا قوله شركانا

ولم يتعرض في هذا التقسيم للتجريد والترشيح لانهما في الحقيقة من اوصاف الاستعارة
واحوالها لا من اقسامها بالذات وقدم الاشكال الوارد عليه في نطقت الحال
بكذا وقوله بتحصيل اقسام ثلثة متعلق بمحذوف اي وينقسم كل من الحقيقية
والتخييلية الى قطعية واحتمالية انقساما ملتبسا بتحصيل اقسام اربعة كما يتوهم
لان الاحتمالية منهما معا قسم واحد كما عرفت وقوله تحقيقية بالقطع مرفوع
على انه خبر مبتدا محذوف والظرف الواقع في الحد اعني قولهم على ما هو عليه خبر
لان الحكم اي كائن على الوجه الذي هو اي الحكم عليه اي على ذلك الوجه وقد عطف
على هذا الخبر قولهم واقع موقعه وقوله فاختر ايهما شئت كانه اشارة الى ان حدهم
غير جامع لخروج مثل قول الدهري انبت الربيع البقل وقول الجاهل شفى
الطبيب المريض منه لكن الحكم ههنا ليس على ما هو عليه في العقل وقد يجاب
عنه بان قولهم واقع موقعه عطف تفسيري لما سبق بدليل عليه فقدان العطف
في بعض النسخ ولا شك ان الحكم في هذين القولين واقع موقعه في زعم القايل
وانت خبير بان الاولى ح ان يترك السابق ويكتفي بالمفسر ويقيد بقولنا عند
المتكلم واما ما يقال من انه اشارة ايضا الى ان مثل قول المعتزلي خلق الله
الاعمال كلها بناء على سبب بعيد للخلق وقوله اضل الله الكافر بناء على تمكينه
للشيطان من الاضلال داخل في حد الحقيقة فلا يكون مانعا وخارج عن حد
المجاز لان الحكم المفاد به ليس مخرجا عن موضوعه اي محله في العقل فلا يكون
جامعا فيتجه عليه ان هذا لا يطابق مذهبه فالاولى ان يقال القايل بالقدرة
خلق العبد اي اعماله بناء على ان محلها كان مجازا خارجا عن حده داخلا
في حد الحقيقة على زعم المصنف

الاصل الثالث

الاصل الثالث من علم البيان في الكناية الكناية هي ترك التصريح بذكر الشيء الى ذكر ما يلزمه
لينتقل من المذكور الى المتروك كما تقول فلان طويل النجاد لينتقل منه الى ما
هو ملزومه وهو طول القامة كما تقول فلانة نؤوم الضحى لينتقل منه الى ما
هو ملزومها وهو كونها مخدومة غير محتاجة الى السعي بنفسها في اصلاح المهمات
وذلك ان وقت الضحى وقت سعي نساء العرب في امر المعاش وكفاية اسبابه

به ما يحتاج اليه في تهيئة المتناولات وتدبير صلاحها فلا ينام
فيه من نسائهم الا من يكون لها خدم ينوبون عنها في السعي لذلك وسمي هذا
النوع كناية لما فيه من اخفاء وجه التصريح ودلالة كنى على ذلك لان ك ن ي
كيف ما تركبت دارت مع تادية معنى الخفاء من ذلك كنى عن الشيء يكني اذا لم
يصرح به ومنه الكنى وهو ابو فلان وابن فلان وام فلان وبنت فلان سميت
كنى لما فيه من وجه اخفاء التصريح باسمائهم الاعلام ومن ذلك نكى في العدو
ينكي اذا اوصل اليه مضارا من حيث لا يشعر بها ومنه نكبات الزمان بحوادثها
الملمة على بنيه من حيث لا يشعرون ومن ذلك الكين للحمة المستبطنة في
المواضع لخفائها ومن ذلك مقلوب الكين قلب الكل لاخفاء الناس اياه واحترازهم
ان يصرحوا بلفظه فضلا ان يرتكبوا معناه جهارا ثم ان الكلمة تتفاوت الى تعريض
وتلويح ورمز وايماء واشارة وسياق الحديث يحسر لك اللثام عن ذلك
والفرق بين المجاز والكناية يظهر من وجهين احدهما ان الكناية لا تنافي ارادة
الحقيقة بلفظها فلا يمتنع في قولك فلان طويل النجاد ان تريد طول نجاده من
غير ارتكاب تاول مع ارادة طول قامته وفي قولك فلانة نؤوم الضحى ان
تريد انها تنام ضحى لا عن تاويل يرتكب في ذلك مع ارادة كونها مخدومة
مرفهة والمجاز ينافي ذلك فلا يصح في نحو رعينا الغيث ان تريد معنى
الغيث وفي نحو قولك في الحمام اسد ان تريد معنى الاسد من غير تاويل
وان المجاز ملزوم قرينة معاندة لارادة الحقيقة كما عرفته وملزوم معاند
الشيء معاند لذلك الشيء والثاني ان مبنى الكناية على الانتقال من اللازم الى
الملزوم ومبنى المجاز على الانتقال من الملزوم الى اللازم كما سنعود الى هذا
المعنى عند ترجيح الكناية على التصريح واذ قد سمعت ان الكناية
ينتقل فيها من اللازم الى الملزوم فاسمع ان المطلوب بالكناية
لا تخرج عن اقسام ثلاثة احدها طلب نفس الموصوف وثانيها
طلب نفس الصفة وثالثها تخصيص الصفة بالموصوف وافراد
بالوصف ههنا كالجود في الجواد والكرم في الكريم والشجاعة في

الشجاع وماجرى مجراها   فسر الكناية بالمصدري ويعلم منه
الكناية بالمعنى المقابل للمجاز كما فسر الاستعارة ايضا بمعناها المصدري ويعلم منه
الاستعارة التي هي قسم من المجاز واورد في تفسيرها ترك التصريح اشارة
الي مقابلها والي ان الاصل في الكلام هو التصريح وان في الكناية معنى خفاء وقد
مر ان المراد بلازم الشي ما يتبعه ويردفه وبلزومه اياه ان يكون له تعلق
ما به مصحح للانتقال منه الي متبوعه سوا كان لزوما عقليا او عاديا او اعتقاديا
او ادعائيا والمتبادر من قوله لما يلزمه لينتقل من المذكور الي المتروك ان
اللازم مراد في الكناية لكنه ليس مقصودا في نفسه بل قصد به ان ينتقل
منه الي ملزومه الذي ترك التصريح بذكره وهذا مناسب لما سيأتي فيما بعد
من ان الكناية يراد بها معناها ومعنى معناها معا ومن ان الكناية من قبيل
الحقيقة ويحتمل ان يريد ان لفظ اللازم المذكور مستعمل في معنى الملزوم
المتروك ذكره صريحا مع جواز ارادة معنى اللازم ايضا وهذا موافق لما سبق
من ان اللفظ انما يكون مستعملا فيما هو الغرض الاصلي منه ولما سيذكره
عن قريب من ان الكناية لا تنافي ارادة الحقيقة وقد سلف منا كلام متعلق
بهذا المقام في اوايل الاصل الثاني قوله لينتقل منه اي من طول النجاد
او من اللفظ المذكور الي طول القامة وانما خص نسا العرب بالذكر لانه
وقع في كلامهم فلانة نؤوم الضحى كناية عما ذكر من كونها مخدومة غير محتاجة
الي السعي قال قايلهم نؤوم الضحى لم تنتطق عن تفضل اي لم تشد نطاقها
للخدمة بل هي مخدومة وربما يجعل نؤوم الضحى في كلام غيرهم كناية عن الغفلة
والكسالة قوله من اخفا وجه التصريح اي اخفا طريق التصريح ولو قال
بدله من اخفا وجه الدلالة لكان اظهر قوله ودلالة لكن عطف على ما فيه
وذلك اشارة الي اخفا وجه التصريح وقوله كيف ما تركبت اشارة الي الوجوه
الاربعة من التراكيب الستة المتصورة من تاليف الحروف الثلاثة وقد
اهمل منها اثنان تقدم اليا بالتباع الكاف او النون والكنية علم صدر باب
ادام او ابن او بنت واكثرها على مسميا تها لم يوضع لها ابتدا وفيه نوع خفاء

خفا وتقابلها الاسم العلمي اعني الذي وضع على الصاحب ابتدا
بلا خفا فاذا ذكر به كان تصريحا بذكره فلذلك قال من اخفا وجه
التصريح باسمايهم الاعلام واما اللقب فهو علم يقصد به حاكي اطلاقه
مدح او ذم وقد اشرنا في مباحث التعريف بالعلمية الي هذه
الاقسام الثلاثة وعنه اي ومن قبيل ذلك في العدو وللجوايح جمع
جايحة وهي الداهية المستاصلة يقال جاحه واجتاحه اذا استاصله
والملمة النازلة من الم بالمكان نزل به ويتضمن معنى الاستعلاء
تعدى بعلى اي بني الزمان والمستبطنة على صيغة المفعول
من استبطنت الشي وقلنم المراة على وزن جعفر فرجها وقيل
هو مستعار لهذا المعنى واصله الخشبة المنقوبة التي يجعل فيها
الحايك اللحمة حين ينسج ويقال لها بالفارسية ملوك قوله
واحترازهم ان يصرحوا بلفظه قد احترزوا ايضا عن التصريح
بلفظ حيث عبروا عنه بمقلوب الكين قلب الكل قوله ثم ان الكناية
يعني ان مطلق الكناية وان تضمن معنى الخفا في الجملة كما ذكره لكن
ليس جميع افرادها في ذلك على سوا بل ربما اتصف بعضها بالقياس
الي بعض بالوضوح كما سينكشف لك ذلك في اخر مباحث الكناية
حيث بين وجه تسمية هذه الاقسام باسمايها وان وجب كون الكل
من مراتب الوضوح بالنسبة الي الخفا المطلق على ما حققته وكانه
اختار لفظ التفاوت اشعارا بهذا التفاوت وان ضمنه معنى الا
حيث عداه بالي قوله احدها ان الكناية لا تنافي معنى ارادة
الحقيقة اي لا تنافي ارادة المعنى الحقيقي بلفظ الكناية وهذا الفرق
اعني ارادة المعنى الحقيقي في الكناية دون المجاز هو العمدة في الفرق
ههنا الان بعضهم اكتفى بجواز ارادته في الجملة وان امتنعت ارادته
في المحل الذي استعملت فيه وعلى هذا يكون قوله تعالى الرحمن على
العرش استوى كناية عن الملك وان لم يتصور ههنا قعود على

سوء نيته وكذا يكون قوله تعالى ولا ينظر اليهم يوم القيمة كناية عن اهانتهم
وترك الانعام عليهم وان لم يكن النظر ممكنا منه سبحانه وتعالى وفي الكشاف
ان هذا الكلام في حق من يجوز عليه النظر كناية وفي حق من لا يجوز عليه
ذلك مجاز على سبيل الكناية فاعتبر في الكناية جواز ارادة المعنى الحقيقي
في محل الاستعمال فاذا لم يجز يسمى مجازا متفرعا عن الكناية لان اللفظ قد
استعمل في المكنى عنه كثيرا حتى قطع النظر عن المعنى الحقيقي فاستعمل
في محل يمتنع ارادته فيه فصار مجازا لوجود القرينة المانعة عن ارادة
المعنى الاصلي كما في المجاز المرسل في نحو رعينا الغيث والمجاز المستعار
في نحو رايت في الحمام اسدا قوله وانى والمجاز اي وكيف لا ينافي المجاز
ارادة المعنى الحقيقي والحال ان المجاز ملزوم لقرينة معاندة لارادته
اي منافية لها وملزوم معاند الشي ملزوم لذلك الشي اي مناف له
قوله والثاني ان مبنى الكناية على الانتقال من اللازم الى الملزوم الا
باللازم التابع والرديف كما هو ثم ان الانتقال من اللازم الى الملزوم
محتاج الى جعله مساويا للملزوم او اخص منه كما سبقت الاشارة اليه
وسيحقق في ترجيح الكناية على التصريح لكنه مع ذلك لا يخرج عن
كونه تابعا رديفا وقد عرفت ان كون الانتقال في المجاز من الملزوم
الى اللازم محتاج الى التكلف الذي ارتكبه في صدر الفصل قوله
لا يخرج عن اقسام ثلاثة وذلك لان ما يقصد اليه في الكلام اما
منسوب اليه باي نسبة كانت واما منسوب واما نسبة فالاول
يسمى موصوفا والثاني صفة والثالث تخصيص الصفة بالموصوف
اي اثباتها له ونسبتها اليه فلا يطلب بالكناية الا احد هذه الثلاثة
وذلك بان يذكر لازمه الذي يردفه لينتقل منه اليه ولفظ الطلب في قوله
طلب نفس الموصوف وطلب نفس الصفة مقحم لان الموصوف بالكناية
نفس الموصوف ونفس الصفة لا طلبها ولهذا تركه في تفصيل
هذين القسمين وفائدة لفظ النفس فيهما ان تخصيص الصفة

الصفة بالموصوف امر يتعلق بهما معا فكل منهما مطلوب هنا اي في الجملة
لكن ليس المطلوب فيه نفسه والمراد بالوصف هو المعنوي لا النعت
النحوي

القسم الاول في الكناية المطلوب بها نفس الموصوف

الكناية في هذا القسم تقرب تارة وتبعد اخرى فالقريبة هو ان يتفق في صفة
من الصفات اختصاص بموصوف معين عارض فيذكرها متوصلا بها
الى ذلك الموصوف مثل ان تقول جاء المضاف وتريد زيدا لعارض اختصاص
المضاف بزيد والبعيدة هو ان يتكلف اختصاصها بان تضم الى لازم
اخر واخر فتلفق مجموعا وصفيا مانعا عن دخول ما عدا مقصودك فيه
مثل ان تقول في الكناية عن الانسان حي مستوي القامة عريض الاظفار

القسم الثاني في الكناية المطلوب بها نفس الصفة

ان الكناية في
هذا القسم ايضا تقرب تارة وتبعد اخرى فالقريبة هي ان تنتقل
الى مطلوبك من اقرب لوازمه اليه مثل ان تقول فلان
طويل نجاده او طويل النجاد متوصلا به الى طول قامته او
مثل ان تقول فلان كثير اضيافه او كثير الاضياف متوصلا في الثاني
به الى انه مضياف واعلم ان بين قولنا طويل نجاده وطويل
النجاد فرقا وهو ان الاول كناية ساذجة والثاني كناية مشتملة
على تصريح فتامل واستعن في درك ما قلت بالبحث عن تذكير
الوصف في نحو فلانة حسن وجهها وعن تانيثه في نحو فلانة حسنة
الوجه وباستحضار ما تقدم لي في حتى يتبين لكم الخيط الابيض
من الخيط الاسود من الفجر في باب التشبيه وان هذا النوع القريب
تارة يكون واضحا كما في المثالين المذكورين وتارة خفيا كما في قولهم عريض
القفا كناية عن الابله وفي قولهم عريض الوسادة كناية عن هذه
الكناية واما البعيدة فهي ان تنتقل الى مطلوبك من لازم بعيد
بوساطة لوازم متسلسلة مثل ان تقول كثير الرماد فتنتقل
من كثرة الرماد الى كثرة الجمر ومن كثرة الجمر الى كثرة احراق

الحطب تحت القدر ومن كثرة احراق الحطب الى كثرة المطابخ
ومن كثرة الطبايخ الى كثرة الاكلة ومن كثرة الاكلة الى كثرة
الضيفان ومن كثرة الضيفان الى انه مضياف فانظر بين الكناية
وبين المطلوب بها كم ترى من لوازم او مثل ان تقول جبان
الكلب او مهزول الفصيل متوصلا بذلك الى كونه مضيافا كما قال
وما يك فيّ من عيب فاني جبان الكلب مهزول الفصيل
فان جبن الكلب عن الهرير في وجه من يدنو من داره ممن هو
بمرصد لان يعسّ دونها مع كون الهرير له والنباح في وجه
من لا يعرف امرا طبيعيا ولتفاوت الجبلة موجب لا يقوى
واستمرار تاديبه ان لا ينبح مشعر باستمرار موجب نباحه
وهو اتصال مشاهدته وجوها اثر وجوه واتصال مشاهدته لذلك
مشعر بكمال شهرة صاحب الساحة بحسن قرى الاضياف فانظر
لزوم جبن الكلب للضيافة كيف تجده بوساطة عدة لوازم
وكذلك هزال الفصيل يلزم فقد الام وفقدها مع كمال عناية العرب بالنوق
لاسيما بالمتليات لتقوام اكثر مجاري امورهم يلزم كمال قوة الداعي الى نحرها
واذ لا داعي الى نحر المتليات اقوى من صرفها الى الطبائخ ومن صرف الطبائخ
الى قرى الاضياف فهزال الفصيل كما ترى يلزم المضيافية بعدة وسايط
ومن هذا النوع ايضا قول نصيب لعبد العزيز على قومه وغيرهم
منن ظاهره فبابك اسهل ابوابهم ودارك ماهولة عامره وكلبك
آنس بالزائرين من الام بالابنة الزائره اراد ان يكني عن وفور احسان
عبد العزيز الى الخاص والعام وايصاله اياديه لدى القريب والبعيد
جعل كلبه آنسا بالزائرين ذكر الانس فدل بمعنى الانس ذلك بالزائرين على
انهم عنده معارف فالكلب لا يانس الا بمن يعرف ودل بمعنى كونهم معارف
عنده على اتصال مشاهدته اياهم ليلا ونهارا ودل بمعنى ذلك على لزومهم سدة
عبد العزيز ودل بمعنى لزومهم سدته على تسني مباغيهم هنالك لتسنيا

يستشعر لكونه سامعضه بفضيلة دال وخاص وذكر الكلب [illegible]

بالاتصال لا ينقطع ثم دل بمعنى ذلك على ما اراد فانظر كيف لوح من بعد المسافة
بين انس الكلب بالزائرين وبين احسان عبد العزيز الوافر ونظيره قول
نصيب مع زيادة لطف قول الاخر تراه اذا ما ابصر الضيف مقبلا
يكلمه من حبه وهو اعجم ومنه قول ابن هرمة لا امتع العوذ بالفصال ولا
ابتاع الا قريبة الاجل دل بقوله لا امتع العوذ بالفصال على انه لا
يبقي لها فصالا فتنتفع بها من جهة استئناسها وحصول الفرح الطبيعي
لها في مشاهدتها اياها وما يستملح من حركاتها لديها ويحتمل ان يريد لا ابقي
العوذ بسبب فصالها نظرا لها فتسلم عن النحر فتنتفع بالفصال من الجهة
ودل على انه لا يبقيها على انه ينحرها ودل بمعنى ينحرها على انه يصرفها الى قرى
الضيفان وكذلك دل بقوله قريبة الاجل على انها لا تلبث عنده حيثه
ودل بذلك على انه ينحرها ثم دل بنحرها على انه يضيف لا يخفى
عليك ان انقسام المطلوب بالكناية الى اقسام ثلثة في قوة انقسام الكناية
الى اقسام ثلثة يطلب بها تلك الاقسام وان المراد بقوله القسم الاول
والثاني والثالث اقسام الكناية وقد عرفت الوجه في ايراد كلمة في غير
مرة وقوله عار من صفة الاختصاص وانما وصفه بالعروض لان الصفة
من حيث هي صفة لا تدل بحسب اصلها على موصوف معين بل على موصوف
ما واراد بالاختصاص ما يعم الحقيقي كما في الواجب والقديم وغير الحقيقي
كما اذا اشتهر زيد بالمضيافية مثلا او صار كاملا فيها بحيث لا يقيد
مضيافا فيه غيره وانما حكم بان الخاصية الموجودة تكون كناية قريبة لانها
سهلة المأخذ غير محتاجة في جعلها كناية عن موصوفها الى تصرف
واعمال بخلاف الخاصية المركبة المحتاجة في ذلك الى ان يتكلف اختصاصها
بما ذكره من الضم والتلفيق فلذلك كانت بعيدة وقوله آخر مفعول
تضم اي بان تضم الى لازم لازما اخر وآخر قوله عن دخول كل ما
عدا اي عن دخول كل ما عدا مقصودك فيه اي في ذلك المجموع ولا شك
ان كل واحد من الحي ومستوي القامة وعريض الاظفار مشترك

بين الانسان وغيره والمجموع مختص به ولم يعتبر في هذا القسم
وجود الواسطة وعدمها بين الموصوف والصفة كما في الفصيح والناطق بالنسبة
الى الانسان بل اعتبر في القسم الثاني الوسيطة وعدمها بين الكناية
والمطلوب بها لظهورها فيه وجعلها منشأ القرب والبعد هناك وصدر
الكلام بكلمة ان حيث قال ان الكناية في هذا القسم ايضا تقرب تارة
وتبعد اخرى بناء على انه مظنة لتردد السامع في قبوله الانقسام الى
القريبة والبعيدة كالقسم الاول قوله فالقريبة هي ان ينتقل
الاولى كتب المعنى ان تقرا بالياء على صيغة المبني للمفعول لان المقصود
انتقال السامع من الكناية الواقعة في كلام كذا في مطلوبك لا انتقالك
وقد قيل في نسخة مصححة بتاء الخطاب قوله من اقرب لوازمه اراد
بالاقرب ما ليس بينه وبين ملزومه واسطة اصلا ووصفه بالاقربية
بناء على انه ما من شيء الا وله لوازم كثيرة متفاوتة في القرب والبعد
بعضها بلا واسطة وبعضها بواسطة واحدة وبعضها باكثر
على درجات مختلفة يقال تخيل مضياف اي كثير الضياف فحسن
القيام بامرها ويلزمه بلا واسطة كثرة الاضياف كما يلزم طول النجاد
طول القامة كذلك قوله وهو اي ذلك الفرق هو ان قولنا طويل
نجاده كناية ساذجة اي خالصة ليس فيها شائبة تصريح لان الطويل
مسند الى النجاد ظاهرا وحقيقة فليس فيه ضمير قطعا وقولنا طويل
النجاد كناية مشتملة على تصريح ما وذلك لان الصفة لما اضيفت الى ما
بعدها ولا بد لها من فاعل وجب ان تكون مسندة الى ضمير يعود الى
فلان وهذا نوع تصريح بثبوت الطول اليه الا ترى انك اذا قلت
هند حسن وجهها لم يؤنث الصفة لاستنادها الى الفاعل
الظاهر المذكر واذا قلت هند حسنة الوجه انثتها لاستنادها الى
ضمير هند وكذا الحال في تثنية الصفة وجمعها في قولك هما طويلا
النجاد وهم طوال النجاد وتركهما في قولك هما طويل نجادهما وهم

وهم طويل نجادهم قوله وباستحضار ما تقدم هو معطوف على بالبحث
عطف
ووجه الاستعانة في درك ما قاله من السذاجة والاشتمال على التصريح
مما تقدم له في الاية ان يقال كما ان قوله من الفجر اخرج الخيط الابيض
والخيط الاسود من باب الاستعارة الى باب التشبيه كذلك اعتبار
الضمير حال الاضافة اخرج الكناية المذكورة عن كونها ساذجة الى كونها
مشوبة بشيء من التصريح فان قلت اذا كان في الطويل ضمير يعود
الى زيد مثلا كان ذلك تصريحا بطوله لا كناية عنه والقياس على الاية
يقتضي ذلك ايضا قلت ان اعتبار الضمير فيه مراعاة لحكم لفظي
هو احتياج الصفة الى ما يرتفع بها وهي في المعنى مسندة الى ما
اضيفت اليه ومن ثمة قيل المسند الى الضمير هو طول النجاد لا الطول
مطلقا فلا تصريح حقيقة بل هناك شائبة منه واما البيان في الاية
اعني قوله من الفجر فقد افضى الى ذكر الطرفين على وجه ينبئ عن الحمل
والتشبيه فلذلك اخرجها عن الاستعارة بالكلية قوله تارة
يكون واضحا وذلك بان ينتقل الذهن من اللازم بلا واسطة الى المطلوب
انتقالا بلا تامل كما في مثالي طول النجاد وكثرة الاضياف وتارة تكون خفية
وذلك بان يحتاج في الانتقال الى نوع تامل فلا يتيسر لكل احد بل لمن
له دقة نظر كما في الكناية بعرض القفا عن البلاهة وكما في الكناية بعرض
الوسادة عن عرض القفا اذ لا واسطة في شيء من هاتين الكنايتين مع قلة
الوضوح واما اذا كني بعرض الوسادة عن البلاهة فانها تكون كناية بعيدة
بواسطة واحدة فلا يكون مما نحن فيه وانما يحسن الكناية عن الكناية
اذا كانت الثانية مشتهرة جدا ملحقة بالصرائح كعرض القفا فانه
باشتهاره كناية عن البلاهة تنزلت منزلة البلاهة وكذلك كثرة الاضياف
منزلة منزلة المضياف فيحسن ان يكنى عن كثرة الاضياف بكثرة الرماد
ولا يحسن ان يكنى بكثرة الرماد عن كثرة احراق الحطب تحت
القدر قوله بوساطة لوازم متسلسلة اعتبر في البعيدة

لفظ الاشارة الى ان الضمير في طويل النجاد اعتبار لا تحقيقي

توسط لوازم متعددة متسلسلة مع تحقق البعد بواسطة واحدة
ايضا نظرا الي كثرة الاوارغ الاستعمال كالامثلة التي نوردها وقلة الثاني
كالمثال الذي اشرنا اليه فلا يلزم ح ان يكون هناك كناية متوسطة بين
القريبة والبعيدة قوله من كثرة الضيفان الي انه مضياف اورد
كلمة ثم في الانتقال من الوسيلة الي المقصود لعلو رتبته ولم يوردها في
الانتقال من بعض الوسايل الي بعض قوله متوصلا بذلك اي بكونه
جبان او مهزول الفصيل فان كل واحد منهما كناية عن كون من اجري
عليه مضيافا قوله وما يك في من عيب كلمة ما شرطية في محل الرفع بالابتدا
علي الابتدا وخبرها الجملة الشرطية مع جزايها لان العايد اليها في الشرط
وحده والمرصد موضع الترقب اي دار شخص ذلك الشخص بمكان الترقب
لان يغشي اي يطوف دون الدار والهرير صوت الكلب دون نباحه
من قلة صبره علي اذي من برد او غيره وقيل هريره صوته للعض ونباحه
صوته للاعلام ولفظة له مذكورة بعد لفظ الهرير وبعد قوله طبيعتها
ايضا وقد كتب علي الثانية علامة التصحيح دفعا لتوهم الزيادة سهوا فهو
مشعر باستمرار تاديب خبر فان نجبن الكلب وضمير ساحته راجع الي
من هو مرصد وكذا ضمير كونه اي وكون من هو مرصد كذلك اي مومي
بكون ساحته مقصدا وان واقاض مشعر بكمال شهرته بحسن القري
فقوله صاحب الساحة مظهر في موضع المضمر والمتليات علي صيغة
الفاعل النوق التي يتلوها اولادها اي يتبعها من اتلت الناقة
صارت ذات تلو اي تبع والصرف الي الطابخ علة غائية للنحر فيكون
داعيا اليه كالتادب الي الضرب وقوله فهزال الفصيل جواب لقوله
واذ لا دواعي قوله ومن هذا النوع اي من البعيد قوله فما يك
من قبيل الالتفات اسهل اي من حيث الوصول والدخول اذ لا حاجب
يطرد الناس عنه ما هولة اي ذات اهل يقال ايضا دار آهلة اي بها
اهلها وعمرت الخراب اعمره عمارة نهو عامر اي معمور كذا في بمعني

بمعني مدفوق قوله واتصال ابا ديه لدي القريب ضمن الاتصال
معني التوالي والالتفاف بالقريب وقوله ذلك الانس اشارة الي
الانس الذي هو فوق انس الام بالابنة الزايرة وهو مصدر انسا ولفظ
ذلك بعد انسه صفة له والسدة باب الدار علي تسني مباغيهم اي
تيسر مطالبهم وهناك اشارة الي سدة عبد العزيز علي ما اراد اي
علي ما اراده من وفور احسان عبد العزيز الخ وضمير تراه للكلب
وكذا المستتر في يكلمه والبارز للضيف وهو اعجمي جملة حالية والوجه
في زيادة اللطف ان تكليمه اياه من اجل حبه له مع انه ليس من
شانه الكلام فيه غرابة مستملحة ودلالة علي ان انسه بالضيف كان
ازيد مما ذكره نصيب قوله ومنه اي من هذا النوع البعيد قول
ابن هرمة لا امتع يقال امتعه الله بكذا اذا جعله متمتعا به والعوذ
جمع عايذ وهي الحديثة العهد بالنتاج من الابل والخيل والظبا
والفصال جمع فصيل وهو ولد الناقة اذا فصل عن الام وقربة الاجل
كناية عن سرعة النحر فتنتفع بالنصب علي جواب النفي والمستتر فيه
للعوذ والباني بها صلة الانتفاع والضمير للفصال وما يستملح عطف
علي اياها اي وما تستملحه العوذ من حركات الفصال لديها قوله
فيحتمل بيانه الظاهر كون الباني بالفصال صلة لا امتع فيكون عبارة
عن نحر الفصال كما مر ويحتمل الكلام ان يجعل الباء للسببية علي معني
لا ابقي العوذ بسبب فصالها فيكون عبارة عن نحر العوذ كما قرر قوله
نظرا لها اي للفصال وفي بعض النسخ نظرا لفصالها من هذه الجهة اي
من جهة سلامتها عن النحر قوله وذلك بمعني لا ابقيها هذا علي الوجه الاول
تتمة لقوله لا ابقي لها فصالها فالضمير في لا ابقيها وما بعده للفصال
وعلي الوجه الثاني تتمة لقوله لا ابقي العوذ فالضماير للعوذ
القسم الثالث في الكناية المطلوب بها تخصيص الصفة بالموصوف
هي ايضا تتفاوت في اللطف فتارة تكون لطيفة واخري الطف وانا

اورد عدة امثلة منها قول زياد الاعجم وهو لطيف ان السماحة
والمروة والندى في قبة ضربت على ابن الحشرج فانه حين اراد ان
لا يصرح بتخصيص السماحة والمروة والندى بابن الحشرج فيقول
السماحة لابن الحشرج والمروة له والندى له وان الطريق الى تخصيص الصفة
بالموصوف بالتصريح اما الاضافة او معناها واما الاسناد او معناه فالاضافة
كقولك سماحة ابن الحشرج او سماحته مظهرا كان المضاف اليه او مضمرا ومعناها
كقولك السماحة لابن الحشرج او السماحة والاسناد كقولك سمح ابن الحشرج
او حصل السماحة ومعناه كقولك ابن الحشرج سمح بتقدير ضمير ابن الحشرج
في سمح العايد اليه كما هو عين تخصيص الصفة بالموصوف مصرح به في جميع
ما تقدم من الامثلة او ما ترى الوصف المكني عنه وهو طول القامة طويل
النجاد كيف تجده مضافا الى ضمير موصوف في قولك زيد طويل نجاده وهو
الها في نجاده العايد الى زيد المطلوب تخصيص طول القامة به او مسندا
الى ضمير موصوف في قولك طويل النجاد وهو الضمير في طويل العايد الى
الموصوف او الوصف المكني عنه وهو وفور الاحسان بانس الكلب
بالزوار كيف تجده مضافا الى ضمير موصوف وهو عبد العزيز الخاطب
المطلوب وفور الاحسان به الوصف المكني عنه وهو المضافية بلا انتفاع تخصيص صح
العوذ بالفصال وابتياع قريبة الاجل كيف تجده مسندا الى ضمير موصوف
وهو ضمير الحكاية الراجع الى ابن هرمة المطلوب تخصيص المضافية به ماذا صنع
جمع السماحة والمروة والندى في قبة تنبيها بذلك ان محلها محل ذو قبة ولا
بذلك اختصاصها بابن الحشرج ثم لما راى غرضه ما كان يتم لذلك لتعدد
ذوي قباب في الدنيا كثير بن جعل القبة مضروبة على ابن الحشرج حتى
تم غرضه ومنها قولهم المجد بين ثوبيه والكرم بين برديه قد يظن
هذا من قسم زيد طويل نجاده وليس بذلك فطويل نجاده باسناد الطويل
الى النجاد تصريح باثبات الطول للنجاد وطول النجاد كما تعرف قايم مقام
طول القامة فاذا صرح من بعد باثبات النجاد لزيد بالاضافة كان ذلك

ذلك تصريحا باثبات الطول لزيد فتامل ومنها قوله وهو الطف والمجد
يدعو ان يدوم لجيده عقد مساعي ابن العميد نظامه انظر حين اراد ان
يثبت لمجد ابن العميد لا على سبيل التصريح ماذا صنع اثبت لابن العميد
مساعي وجعلها نظام عقد وبين ان مناط ذلك العقد هو جيد المجد
فنبه بذلك على اعتبار ابن العميد بتزيين المجد ونبه بتزيينه اياه على اعتنايه
بشانه اعني بشان المجد على محبته له ونبه بذلك على انه ماجد ولم يقنع
ذلك حتى جعل المجد المعرف تعريف الجنس داعيا ان يدوم ذلك
العقد لجيده فنبه بذلك على طلب حقيقة المجد دوام بقا ابن العميد ونبه
بذلك على ان تزيينه والاعتنا بشانه مقصوران على ابن العميد
حتى احكم تخصيص المجد بابن العميد واكده ابلغ تاكيد وحاصله
ان الشاعر جعل المجد متزينا في المآل بابن العميد وجعل تزيينه مخصصا
له به على نحو ما يقال تزينت الوزارة بفلان اذا حصلت له ومنها
قول الازدي في وصف امراة بالعفة يبيت بمنجاة
من اللوم بيتها اذا ما بيوت بالملامة حلت فانه حين اراد ان
يبين عفافها وبراة ساحتها عن التهمة كما يرى ترفعا عن ان تلم بنوع
من الفجور على سبيل الكناية قصد الى نفي النجاة عن اللوم ثم لما راها
غير مختصة بتلك العفيفة لوجود عفايف في الدنيا كثيرة نسبها الى
قصدا صح بيت يحيط بها تخصيصا للنجاة عن اللوم بها فقال يبيت بمنجاة من
اللوم بيتها ولم يقل يظل لكي زمان له مزيد اختصاص بالفواحش
وهو الليل وقول ابن هاني فما جازه جوده ولا حل دونه ولكن يصير
الجود حيث يصير فانه اراد ان يجمع الجود لا على سبيل التصريح
ويثبته للممدوح لا على سبيل التصريح ايضا نعمد الى نفس الجود على ان
يكون متوزعا يقوم منه جزء بهذا وجزء بذاك فنكر الجود قصدا الى فرد
من افراد الحقيقة ونفى ان يجوز ممدوحه فقال فما جازه جود بالتنكير كما
ترى تنبيها بذلك على انه لو جازه لكان حاصلا في محل هناك

لامتناع قيامه بنفسه ثم لمثل هذا قال وللجلد دونه كناية بذلك عن عدم
توزعه وتقسمه ثم خصصه من بعد بجهة تلك الجهة لممدوحه بعد ان
عرفه باللام الاستغراقية فقال ولكن يصير الجود حيث يصير كناية عن
ثبوته له ومنه قولهم مجلس فلان مظنة الجود والكرم وقد يظن ان
ههنا قسما رابعا وهو ان يكون المطلوب بالكناية الوصف والتخصيص معا
مثل ما يقال يكثر الرماد في ساحة عمرو في الكناية على ان عمرا مضياف
فليس بذلك اذ ليس ما ذكر بكناية واحدة بل هما كنايتان والانتقال من
لازمين الى ملزومين احد اللازمين كثرة الرماد والثاني تقييدها
وهو قولك في ساحة عمرو لم يرد بتخصيص الصفة بموصوفها
تخصيصها في الثبوت اعني الحصر بل تخصيصها في الاثبات اعني
اثبات الصفة للموصوف وتقييدها به سواء كان هناك قصد الى حصر
او لم يكن وقد سبق نظيره في علم المعاني في اثبات المسند اليه اعني
ذكره ويشهد لما ذكرناه انه جعل من جملة الطرق الى تخصيص الصفة
بالموصوف بالتصريح نحو قولك سمح ابن الحشرج وحصل السماحة وابن
الحشرج سمح ولا شبهة في انه لا حصر في شيء من هذه الامثلة قوله
فتقول بالنصب على انه جواب النفي والمعنى اراد ان لا يكون تصريح
فتسبب لان يقول ولا يجوز ان يكون منصوبا معطوفا على ان لا
يصرح لان هذا القول مرتب على التصريح لا على عدم التصريح وتقدير
العطف يلزم الترتب على عدم التصريح لفساد المعنى وقوله فان الطريق
تعليل لاقتضا التصريح بالتخصيص ان يقال السماحة لابن الحشرج
والمودة له والذي له او يقال مثل ذلك مما سنذكره ومعنى حصل السماحة
وهو معنى سمح فلذلك عده من قبيل الاسناد لا التركيب الى قولهم معنى ضرب
فعل الضرب وانما جعل الصفة المشبهة وما في حكمها داخلة في معنى الاسناد
لان تضمنها بواسطة مشابهتها للفعل وفي قوله بتقدير ضمير ابن الحشرج
في سمح العائد اليه اشارة الى ان التصريح المعتبر بنسبة السماحة الى الضمير

الضمير لا نسبة الخبر [illegible]اد قوله كما هو متعلق بقوله ان لا يصرح
واراد بجميع ما تقدم من الامثلة امثلة القسم الثاني من الكناية فان
الوصف في تلك الامثلة مذكور بطريق الكناية الا ان نسبته الى موصوفه
مصرح بها كما اوضحه بقوله او ما تركب الخ ولم يتعرض لامثلة القسم
الاول لان الصفة هناك كالمجي مصرح بها وكذا نسبتها الى موصوفها
الا انه عبر عن الموصوف بطريق الكناية فلا اشتباه فيها اصلا
ولم يرد بطول النجاد خصوصية هذه العبارة بل اراد به ما تذكره في الكناية عن
طول القامة مما يدل على طول النجاد ولذلك بين الحال في طويل نجاده وطويل النجاد
ففي الاول اضيف النجاد الذي نسب اليه الطول الى زيد وذلك بحسب
المعنى اضافة لطول النجاد اليه وحيث كان طول النجاد عبارة عن
طول القامة كان نسبة طول القامة اليه مصرحا بها وفي الثاني اسند
بحسب المعنى طول النجاد الى ضمير زيد كما حققته فيكون تصريحا
بنسبة طول القامة اليه ايضا ولما اسند الانس بحسب المعنى الى الكلب
الذي اضيف الى عبد العزيز المخاطب فقد اضيف اليه انس الكلب
القائم مقام وفور الاحسان وذلك تصريح بوفور احسانه وقوله
ماذا صنع جواب حين اراد ولما لم يقصد ههنا معنى استفهام جاز
ان يكون حين معمولا لصنع اي فانه حين اراد ان لا يصرح بتخصيص
السماحة والمروة والندى صنع صنيعا عجيبا وقوله جمع الخ بيان
لذلك الصنيع العجيب ولا امتناع في كون الصفات مجتمعة في قبة
تبعا لموصوفها فلذلك كان الكلام محمولا على الكناية دون المجاز قوله
ان محلها ذو قبة وفي اكثر النسخ ان محلها محل ذو قبة والمقصود الاشعار
برفعة شان محل تلك الاوصاف مجادلا بذلك اي طالبا بكون محلها ذا قبة
اختصاص الاوصاف بابن الحشرج لكونه رفيع الشان ذا قبة ولما لم
يتم غرضه بما ذكره جعل القبة مضروبة عليه فانتقل الذهن منه الى قيام
تلك الصفات به قوله ومنها اي ومن امثلة القسم الثالث قولهم وهو

ايضا لطيف كالمثال الاول والمجد هو الشرف ويقال
بالآبا والكرم والحسب للرجل في نفسه ولا استحالة في كون الصفة
بين الثوبين تبعا لموصوفها كما مر ومنشا الظن الذي ذكره ان قولهم
المجد بين ثوبيه والكرم بين برديه مشتمل على ضمير الموصوف كاشتمال
طويل نجاده عليه وهو فاسد لان الوصف اعني المجد والكرم مصرح
به في قولهم ويكنى عنه في طويل نجاده وقد عرفت ايضا ان نسبة طول
القامة الى الموصوف مصرح بها في طويل نجاده كما فصله ههنا وليس
في قولهم تصريح بنسبة المجد والكرم الى زيد مثلا اذ لم يسند
المجد الى ثوبيه ولا الكرم الى برديه حتى يكون اضافة الثوبين
والبردين الى ضميره تصريحا بنسبتهما اليه كما في طويل نجاده ولو
كانت النسبة في قولهم مصرحا بها لخرج قولهم عن باب الكناية
بالكلية اذ ليس للثوب مجد يكنى به عن مجد صاحبه كما يكنى بطول
النجاد عن طول القامة فلا كناية في الصفة ولا في النسبة ولو صح ان
يقال زيد ماجد برده لكان اسنادا مجازيا لا كناية قوله وهو
الطف وذلك لاشتماله على مزيد مبالغة في مجده بالطف وجه قوله
اثبت لابن العميد مساعي لان اضافة المساعي وهي المكارم اليه
يفهم منها ثبوتها له واما جعلها نظام عقد فمستفاد من حمل
النظام على المساعي مع اضافته الى عقد وكون مناط العقد جيد المجد
يعلم من استدعا المجد دوام تجيده فانه يفهم منه ثبوته له بشهادة العرف
قوله فنبه بذلك اي بما ذكر من اثبات المساعي وما يعقبه على اعتنائه
تزيين المجد ونبه بتزيينه اياه على اعتنائه بشانه وعلى محبته له فان
الانسان لا يزين شيا الا اذا اعتنى بشانه واحبه ونبه بذلك على انه ماجد
لان غير الماجد لا يعتني بشان المجد ولا يحبه وقيل لان الرجل مساعيه
انما يزين مجده لا مجد غيره قوله ولم يقنعه ذلك اي لم يقنعه في
مدحه بالمجد اثبات مجده بالطريق المذكور والظاهر من عبارته ان

ان هنالك كنايتين اح[illegible] لك العقد مساعيه ولا يتصور دوام
الا بتبعته دوام بقايه [illegible]به بطلب بقايه اعلى انحصار تزيينه والا
بشانه فيه والا لاستغنى عنه بغيره فلم يطلب دوام بقايه وقوله
حتى احكم متعلق بقوله جعل المجد المعرف اي حتى احكم بما ذكره تخصيص
المجد بابن العميد اي تقييده به واثباته له واكد ابلغ تاكيد حيث حصر
فيه بعد تخصيصه به قوله وحاصله يعني ان حاصل معنى البيت وملخصه
ما ذكره وآلت فالى المآل لا تزيين بعقد مساعيه نظام الا انه اذا
حقق رجع الى تزيينه به ولا شك ان تزيينه به من دواعي
حصوله له فصار كناية عنه كما في قولك تزينت الوزارة بفلان اذا
حصلت له وهذا الحاصل الذي قرره يدل على ان المقصود الاصلي
اثبات المجد له لا الحصر فيه قوله اذ اما يبوح بالملامة حلت فيه
قلت اقتضاه جعل بنيتها في المصراع الاول محكوما عليه واصله
اذا ما حلت الملامة بيوت وقد يتوهم ان المذكور في الكتاب هو ان
البيوتة بمنجاة من اللوم كناية عن صفة العفة واسناده الى البيتية
كناية عن تخصيص تلك الصفة بها ففي هذه الجملة كنايتان على طريقة
قولك يكثر الرماد في ساحة عمرو كما سياتي وبرهقه انه جعل اولا
كمال نجاتها عن ان تلام مقصودا اصليا من الكلام على سبيل
الكناية لا وسيلة اليه وانه قال آخرا تخصصا للنجاة عن اللوم
بها فظهر ان ليس هنالك كناية الا عن تخصيص الصفة بها وان ما
ذكر اولا من عفافها الثاني الى معنى كمال النجاة ولذلك عطف عليه
براءة ساحتها وكمال نجاتها على طريقة التفسير فتبصر واستعمل في ذلك
بقوله قصد الى نفس النجاة عن اللوم لخ قوله على سبيل الكناية متعلق
بان يبين وقصد جواب حين اراد وقوله ابن هاني عطف على
الشنفري قوله فانه اراد ان يجعل الجود صرح باق في البيت كنايتين
ففي المصراع كناية عن الوصف اعني اجتماع الجود وعدم تفرقه

[illegible]

فان هذا الاجتماع يستلزم انه لا يجوز جود [illegible] يحل دونه والا لكان
متفرقا لا مجتمعا فعبر بهذا اللازم عن ملزومه واسند الى الجود دلالة
على عدم توزعه وفي المصراع الثاني كناية عن تخصيص الجود بالممدوح
بجعله كائنا في جهته من حيث انه يصير الجود حيث يصير اي يسير حيث
يسير وقيل في الاول كناية عن اتصافه بالجود لانه اذا لم يحرم ولم
يحل في مكان دون مكانه كان معه في مكان واحد وفي الثاني
كناية عن لزوم الجود له ومعنى الاستدراك دفع توهم المفارقة عنه
قوله متوزعا يقوم منه جزء بهذا وجزء بذاك هذا بيان لمعنى التوزع
الذي نفاه ولا شك ان تنكير الجود في سياق النفي هو المناسب للمقام
لاقتضائه ان لا يجوز بممدوحه فرد من افراده ولا يحل ايضا دونه
وقوله تنبيها تعليل للنفي وبذلك اشار الى انه ان يجوز بممدوحه والمعنى
لم يجز شيء من افراد الجود والا لكان قائما بمحل هناك مخالف لمحل
سائر الافراد فيلزم التوزع وكذا لم يحل شيء من افراده دونه لمثل ما ذكر
فيكون عدم توزعه مستلزما لكل واحد من عدم الجواز وعدم الحلول
فكنى بمجموع العدمين عن عدم توزعه وتقسيمه ولك ان تقول عدم توزعه
يستلزم انتفاء المجموع المركب من الجواز والحلول دونه فكنى عنه بنفي
هذا المجموع قوله كناية مفعول له اي نفي ان يجوز بممدوحه للتنبيه
المذكور ونفي ان يحل دونه لمثل ذلك التنبيه كناية بذلك اي بما ذكر من
التعيين قوله تخصصه اي تخصص الجود من بعد اي من بعد ان نفى
عنه توزعه وقوله بعد ان عرفه ظرف ايضا لتخصصه وافادة اللام
للاستغراق انما هي بمعونة المقام المشتمل على نفي التفرق بين افراده
قوله كناية عن ثبوته له اي ثبوته باسره للممدوح وحده قوله ومنها اي
ومن تخصيص الصفة بجهة مختصة بشيء ليكون كناية عن ثبوتها له
ومظنة الشيء التي موضعه ومكانه الذي يظن انه فيه قوله وليس بذاك
اي ليس المظنون بالذي يظن اي قسما رابعا اذ الكلام في كناية واحدة

وكالجنس كنايتان [illegible] في المثال المذكور اجتمع اقسامها الثلثة
في قولك كثير الرماد [illegible] عالم اي زيد اذا كان مشتهرا به قوله
فالثاني تقييدها اي تقييد كثرة الرماد بساحة عمرو فانه كناية
عن النسبة الى عمرو قوله واعلم ان الكناية في القسم الثاني والثالث
خصهما بالذكر لان الكناية في القسم الاول انما هي عن الموصوف
فوجب ان يكون مذكورا كناية لا صريحا وقوله فلان يصلي ويزكي
كناية من القسم الثاني مسوقة لموصوف مذكور لانه كنى فيه بالصلوة
والتزكية عن الايمان والمقصود ان فلانا مومن وكذا لبس
الغيار كناية عن اليهودية مسوقة لموصوف مذكور هو فلان
والمراد بالامثلة المذكورة ما تقدمت في القسم الثاني من قوله
فلان طويل نجاده الخ او ما تقدمت في القسم الثالث من قوله
ان السماحة والخ فانها كلها مسوقة لموصوفات مذكورة
قوله المومن هو الذي يصلي ويزكي ولا يوذي اخاه المسلم لما صرح
فيه بذكر الايمان لم يكن يصلي وما عطف عليه كناية عن الايمان
بل كنى هاهنا بحصر الايمان في غير المؤذي عن ملزومه الذي هو
انتفاء الايمان عن المؤذي مطلقا وقصد به التعريض بمؤذ معين
فهذه كناية من القسم الثالث مسوقة لموصوف غير مذكور
ونظيره هدى للمتقين اذا فسر الغيب بالمعنى المصدري اعني
الغيبة عن حضرة النبي صلى الله عليه وسلم او عن جماعة المسلمين
اذ قد كنى عنه باختصاص هداية الكتاب بالمتقين الموصوفين
عن ملزومه الذي هو انتفاء هدايته عن غيرهم مطلقا وقصد
التعريض بالمنافقين واما اذا فسر الغيب بمعنى الغائب عن الحواس
كالصانع وصفاته واحوال المعاد وغيرها فلا تعريض هناك
وان شئت مثالا من القسم الثاني لموصوف غير مذكور قلت
فلان الذي لا يوذي هو الذي يصلي ويزكي قاصدا لحصر الايمان

مثلهم
وفي الكناية ان عمرا مضياف فليس ذكره او لبس
ذكره كناية واحدة بل هما كنايتان وانتقال من لا
زم الى الملزوم بين احد اللازمين كثرة الرماد
والثانية تقيدها وهو فوات لساحة عمرو
واعلم ان الكناية في القسم الثاني والثالث تارة تكون
مسوقة لاجل الموصوف المذكور كما يقال فلان
يصلي ويزكي ويتوسل بذلك الى انه مؤمن وكذا
وفلان يلبس الغيار ويتوسل الى انه يهودي وتوصف
الامثلة المذكورة وتارة تكون مسوقة لاجل الموصوف
غير مذكور كما تقول في عرض من يؤذي ولا يزكي ولا يؤدي
المؤمنين هو الذي يصلي ويزكي ولا يوذي
اخاه المسلم وتتوصل بذلك الى نفي الايمان
عن المؤذي وقوله كانه في عرض المنافقين
هدى للمتقين الذين يؤمنون بالغيب اذا
فسر الغيب بالغيبة يعني يؤمنون
مع الغيبة عن حضرة النبي او عن جماعة
المسلمين على معنى هدى للذين يؤمنون
عن اخلاص لا الذين يؤمنون عن نفاق
واذا قد عرفت ما اتلي عليك فتقول متى
كانت الكناية عرضية على ما عرفت كان

في فلان الذي لا يؤدي الى نفسه عن المؤدي ... تا معرضًا بعوذ معين
وانت تعلم ان الموصوف اذا لم يكن مذكورا لم يتصور كون المسند اليه
مصرحًا بها فيستلزم ح القسم الثاني من الكناية القسم الثالث منها قوله
متى كانت الكناية عرضية اي مسوقة لاجل موصوف غير مذكور على ما
عرفت كان اطلاق اسم التعريض عليها مناسبًا لان المقصود منها
هو التعريض بما لم يذكر قوله ذات مسافة في بيته تتناول مالا واسطة
فيه وما فيه واسطة واحدة والرمز الاشارة بالشفه او الحاجب واستشهد
بالبيت لان الخفاء تقتضي الاخفاء الدال على قرب المسافة والضمير
في ابين للتوق وحسبك اي كافيك في اهتمام لا يزرن سوى كريم
وقوله غير خاف خبر فانه من خفي بالكسر واما المختفي فهو من خفاه اي
اخفاه قوله كان اطلاق اسم الايماء والاشارة عليها مناسبًا اما الاول
اذا لم يكن فيه زائد كما في التلويح والرمز تعين الاسم الدال على مطلق
الاشارة واما لان هذا الاسم اذا اطلق تبادر منه القرب والظهور
وقيل الاولى ان يخص الايماء بما فيه شائبة الخفاء فيبقى اسم الاشارة باقي
قوله وكقول البحتري عطف على كقول ابي تمام مع تخلل الفاصل الاجنبي
اعني جواب الشرط ولا يخفى ان قوله ظاهر اقوى من قوله غير خاف
والباكر من الغيث ما يأتي بكرة يقال محل البلد اذا انقطع مطره ويبس
ارضه من الكلاء فهو ماحل قال ابن السكيت ولم يقولوا امحل وقد جاء
ذلك في الشعر وقوله كما ترى اقوى في الظهور من قوله ظاهر قوله اظهر
من الجميع وذلك لانه جعل فيه وجوه مسلمة فيهم علة لوجود الكريم
فيهم ولذلك انكر خلوهم عنه مع كونه منهم واما في الاول فقد دل على كرم
ابي سعيد بالزيادة المتميزة بحرف الاستقبال وفي الثاني احاله على
رؤية المخاطب وربما يعانده وفي الثالث طلب تسقية اشراف بني حنبل
على طريقة الدعاء فجاز ان يراد طلب جعلهم من الكرام قوله واما قوله
انما فصل عما قبله لان تخصيص الوصف فيه على ابلغ وجه واكد

اطلاق اسم التعريض عليها مناسبًا واذا لم تكن
كذلك نظر فان كانت ذات مسافة بينها
وبين المكنى عنه متباعدة لتوسط لوازم
كما في كثير الرماد ونحوه كان اطلاق
اسم التلويح عليها مناسبا لان التلويح هو
ان تشير الى غيرك عن بعد وان كانت ذات
مسافة قريبة مع نوع من الخفاء كعريض
القفا وعريض الوسادة كان اطلاق
اسم الرمز عليها مناسبًا لان الرمز هو ان
تشير الى قريب منك على سبيل الخفية قال
رمزت الي مخافة من بعلها من غير ان تبدي
هناك كلامها وان كانت لا مع نوع الخفا
كقول ابي تمام ابين فما يزرن سوى كريم و
وحسبك ان يزرن ابا سعيد فانه في افاده ان
ابا سعيد كريم غير خاف كان اطلاق اسم الايماء
والاشارة عليها مناسبا كقول البحتري اوما
رايت المجد القى رحله في آل طلحة ثم لم يتحول
فانه في افادة ان آل طلحة امجاد ظاهر وكقول
الاخر اذا الله لم يسق الا الكرام فسقى وجوه
بني حنبل وسقى ديارهم بالكرام من الغيث
في الزمن الممحل فانه في افادة كرم بني حنبل

ولانه من الظهور بحيث ... الجميع اليه والندى هو العطاء والجود صفة
راسخة تقتضي افاضة ... لغرض فهما مفهومان متغايران فلذلك
خوطبا خطاب الاثنين يقال تبدلت الشيء بآخر اي اخذته بدلا من الآخر
والمشهد المحضر والمجلس وتعزي صيغة المتكلم على بناء المفعول من عزاه
حمله على العزاء وهو الصبر ومسافة يوم اي مقدار مستعار من المكان
ولم تتلوم عطف على اقتنا وهو كد في افادة متعلق من حيث المعنى بالظرف
الواقع خبرًا بعد الفاء التي وقعت جوابًا لاما اعني قوله على ما ترى
واعلم ان التعريض تارة يكون على سبيل الكناية لم يرد بقوله وارادت المخاطب ومعنى الخطاب
انسانا آخر وبقوله وان لم ترد الا المخاطب انه يجوز لك ان تريد ان
بضمير المخاطب في آذيتني فستعرف المخاطب وغيره معًا فيكون كناية
وتريد به اخرى غير المخاطب وحده فيكون مجازًا اذ ليس بين المخاطب وغيره
لزوم يعتبر في الكناية او المجاز بل ارادان قولك آذيتني فستعرف كلام
يدل على تهديد المخاطب بسبب الايذاء ويلزمه لزومًا عرفيا تهديد المؤذ
مطلقا فان اريد به تهديد المخاطب مع تهديد مؤذ آخر كان كناية وان
اريد به تهديد غيره فقط كان مجازا مركبا ولم يتعرض ههنا للقرينة في
المجاز لشهرة امرها بل تعرض لها في الكناية حيث قال معتمدا على قرائن
الاحوال لان هذه الصورة ظاهرة ظهورًا في مخرج الحقيقة الصريحة
اعني تهديد المخاطب وحده فقد ظهر ان التعريض يجامع في الصدق
كلا من الكناية والمجاز الصادق بدونه فبينه وبين كل منهما عموم
من وجه هذا ما فهم من كلامه وان شئت حقيقة الحال فاسمع لما نتلو
قال صاحب الكشاف فان قلت اي فرق بين الكناية والتعريض قلت
الكناية ان تذكر الشيء بغير لفظه الموضوع له والتعريض ان تذكر شيئا
تدل به على شيء لم تذكره كما يقول المحتاج للمحتاج اليه جئتك لاسلم
عليك وكانه امالة الكلام الى عرض يدل على الغرض ويسمى التلويح
لانه يلوح منه ما يريده قال ابن الاثير في المثل السائر الكناية

كما ترى وكقول الاخر متى يخلو تميم من كريم
ومسلمة بن عمرو من تميم فانه في افادة كرم مسلمة
المصرح من الجميع واما قوله ابيات الندى والجود بالادراك
تبدل الشاهد لا بغيرة تو بدو بالالدرك الحياسي المصدوقا
فقالا اصبنا ابن يحيى ... قلت فهلا مثلا فتعزى
فقلت لها عبدية ... فقالا اقتنا كي نعزيه ... نفقده
مسافة يوم ثم نتلوه ... في غد في افادة جود ابن
يحيى ومجده فعلى ما ترى من الظهور والعلم ان
التعريض تارة يكون على سبيل الكناية واخرى على سبيل المجاز
فاذا قلت آذيتني فستعرف واردت المخاطب مع
انسانا آخر معتمدا على قرائن الاحوال كان من القبيل
الاول وان لم ترد الا غير المخاطب كان من قبيل
الثاني فتامل وعلى هذا فقس وقع ان شئت فعد
نتيجة او علمت ارباب البلاغة واصحاب الصنعة
متفقون على ان المجاز ابلغ من الحقيقة وان
الاستعارة اقوى من التصريح بالتشبيه والكناية
اوقع من الافصاح بالذكر والسبب في ان المجاز ابلغ
من الحقيقة وهو ما عرفت ان مبنى المجاز على الانتقال
من الملزوم الى اللازم فانت في قولك رعينا الغيث
ذاكر للملزوم النبت مريدا به لازمه مثبت لذلك
الشيء ببينة فان وجود الملزوم شاهد لوجود
اللازم لامتناع انفكاك الملزوم عن اللازم

ما دلّ علي معنًى يجوز حمله علي جانبي الحقيقة [stain] بوصف جامع بينهما
ويكون في المفرد والمركب والتعريض هو اللفظ الدال علي معنًى لا من جهة
الوضع الحقيقي او المجازي بل من جهة التلويح والاشارة فيختص باللفظ المركب
كقول من يتوقع صلة والله اني محتاج فانه تعريض بالطلب مع انه لم
يوضع له حقيقة ولا مجازًا وانما فهم المعنى من عرض اللفظ اي جانبه
هذه عبارتهما فنقول المقصود مما ذكر في الكشاف هو الفرق بين الكناية
والتعريض كما صرح به في السؤال فلا ينتقض ما ذكره في حق الكناية
بالمجاز وقد علم من كلامه في الفرق ان الكناية مستعملة في غير ما
وضعت له وان اللفظ في التعريض مستعمل في معنًى دلّ بذلك
المعنى علي معنًى آخر لم يذكر فلم يكن اللفظ هنالك مستعملا في المعنى
الآخر الذي هو المعرض به والا لكان المعنى الآخر مذكورًا لانه كان اللفظ
المستعمل فيه بل دلّ علي المعنى الآخر بذلك المعنى المذكور بمعونة السياق
ولذلك قال كانه امالة الكلام الي عرض اي جانب واشار به الي وجه
اشتقاق التعريض ولا شك ان المعنى المستعمل فيه يكون والمعًا تلقاء
الكلام علي طريقة الاستقامة لا في جانب منه حتي يمال الكلام اليه
وكذا كلام ابن الاثير يدل بصريحه علي ان المعنى التعريضي لم تستعمل
فيه اللفظ بل هو مدلول عليه اشارةً وسياقًا فاذا الصواب ما لخصه
بعض الفضلاء من ان اللفظ المستعمل فيما وضع له فقط هو الحقيقة
المجردة ويقابلها المجاز اما الكناية فمستعملة فيما لم يوضع له
اصالة وفي الموضوع له تبعًا والتعريض يجامع في الوجود كلًا من
هذه الثلاثة وذلك بان يقصد بنفس اللفظ معنا ما حقيقة او مجازًا
او كناية ويدل بسياقه علي المعنى المعرض به فلا يوصف اللفظ بالقياس
الي المعنى التعريضي بحقيقة ولا مجاز ولا كناية لعدم ان استعمال
اللفظ فيه مع كونه معتبرًا في حدود هذه الثلاثة فلا يكون اللفظ
بالقياس الي معناه الحقيقي والمجازي او الكنائي عنه تعريضا بل لابد

لا اذا انفكا كما عند الاكثر الذي يلزمه وما عند لزوم
اعتبار واحد وفي قولك رايت اسدا انت ملاحظ للتشبيه
لا تشبيه وكم بين ادعاء الشي بعينه وبين ادعاء انه
جا والتشبيه ان الاستعارة اقوى من التصريح بالتشبيه
احدهما ان في التصريح بالتشبيه بل كمال من التشبيه فوجه التشبيه
بالتشبيه اعترافا بكمال المشبه به والثاني ان في ترك التصريح
لما قررت في باب التشبيه خصوص الغاية التي
لا استعارة الشي هي مجاز بخصوص الشي بعينه وابد
سمعت في المجاز انما من دعوى الافصاح بذكره
في ان الكناية عن الشي اوقع من الافصاح بذكره بين ذلك ان مبنى
نظير ما تقدم في المجاز بل بعينه بين ان اللازم والملزوم
الكناية كما عرفت علي الانتقال من اللازم الي الملزوم
معين ومعلوم عندك ان الانتقال ... ايا لكنه عنه
الي الملزوم معين بعينه مساويًا فيصير الانتقال من
الشاهد ان يكونان متلازمين فيصير الانتقال من اللزو
اللازم الي الملزوم اذ ذاك بمنزلة الانتقال في المجاز من الشي
الي اللازم فيصير حال الكناية كحال المجاز في كونه دعوى
معها مدعى بينه ونوع افصاح بالذكر ... السماء
لا بينة وبهذا الطريق تنخرط الخواطر هذا ما
نبهنا في سلك نحو عينا الغيث فافهم هذا ومن
امكن تقرير كلام السلف في هذين الاصلين ومن
تذليب الانواع فيها وتذييلها بما كان يليق بها
وتعليق البعض بالبعض وتوفيقه كل من ذلك

ان يكون هناك مع[stain] قلت المسلم من سلم المسلمون من لسانه ويده
واردت به التعريض [stain] الي انتفاء الاسلام فيمن يلموا منه والمعنى
الكنائي عنه المستلزم للمعنى الاصلي هو انتفاء الاسلام عن المؤذي مطلقا
وهو المقصود من اللفظ استعمالا واما المعنى المعرض به المقصود من
الكلام سياقًا فهو نفي الاسلام عن المؤذي المعين وقس علي ذلك
حال الحقيقة والمجاز اذا قصد اذ بهما التعريض ثم ان المجاز قد يصير
حقيقة عرفية بكثرة الاستعمال ولا يخرج بذلك عن كونه مجازًا بحسب
اصله وكذلك الكناية قد يصير بكثرة الاستعمال في المكنى عنه بمنزلة
التصريح كان اللفظ موضوع بازائه فلا يلاحظ هنالك المعنى الاصلي
بل يستعمل حيث لا يتصور فيه المعنى الاصلي اصلا كالاستواء علي
العرش وبسط اليد اذا استعملا في شانه تعالى ولا يخرج بذلك
عن كونه كناية في اصله وان سمي في مجازا متفرعًا علي الكناية وكذا
التعريض قد يصير بحيث الالتفات فيه الي المعنى المعرض به كانه
المقصود الاصلي الذي استعمل فيه اللفظ ولا يخرج بذلك عن
كونه تعريضًا في اصله كقوله تعالى ولا تكونوا اول كافر به فانه
تعريض بان كان يجب عليهم ان يؤمنوا به قبل كل احد وهذا
المعنى المعرض به هو المقصود الاصلي ههنا دون المعنى الحقيقي
واذا تحقق ما تلوناه علمت ان قوله التعريضي تارة يكون علي سبيل
الكناية واخرى علي سبيل المجاز لم يرد به ان اللفظ في المعنى التعريضي
قد يكون كناية وقد يكون مجازا كما توهموه وشيدوه فان اللفظ اذا
دلّ علي معنى دلالة صحيحة ولا بد ان يكون حقيقة فيه او مجازا
او كناية فان تشييدهم هذا منقوض بتتبع التراكيب المستفادة
منها علي سبيل التبعية كما مرت ومنقوض ايضا بالمعنى المعرض به فانه
وان كان مقصودا اصالة الا انه مدلول عليه بالسياق لا باستعمال
اللفظ فيه كما عرفته بل اراد ان التعريض قد يكون علي طريقة الكناية

فان يقصد به المعنيان معا وقد يكون [illegible] المجاز بان يقصد بها
المعنى التعريضي وحده فقولك اذيتني فستعرف اذا اردت به المدلول
معا كان على طريقة الكناية الآن تهديدا لمخاطب مرادا باللفظ استعمالا
وتهديد غيره مرادا سياقا واذا اردت به تهديد غيره فقط وهو المعنى
المعرض به كان على طريقة المجاز ولا يخرج بذلك عن كونه تعريضا
كالحقيقة والتنبيه على هذا المعنى المراد زاد لفظ في على سبيل المؤتنف
فتنبه قوله فتامل اي تامل المثال الذي اوردناه للتعريض وعلى هذا
الذي ذكرناه فيه فقس حال سائر الامثلة وفرعها عليه فقد نبهتك
على ما هو الاصل من ان التعريض تارة يكون على سبيل الكناية وتارة
على سبيل المجاز واعلم ان ارباب البلاغة واصحاب الصياغة
للمعاني مطبقون نسبة الاطباق على ما ذكر الى ارباب البلاغة المكتسبة
اعني علماء البيان ظاهر واما ارباب البلاغة السليقية فهم ايضا مطبقون
على ذلك بحسب المعنى لانهم كانوا يعلمون هذه المعاني مجملة ويعتبرونها في
موارد الكلام وان لم يعلموا هذه الاصطلاحات وتفاصيلها وابلغ
من المبالغة لان البلاغة اي المجاز اكمل واقوى في الدلالة على ما اريد
به من الحقيقة على ما اريد بها ومعنى اوقع اشد تمكينا وتاثيرا في النفس
وقوله ذاكرا حال من ضمير قولك والملزوم الذي هو شاهد وان لم
يكن مرادا بحسب المعنى الا ان لفظه مذكور فاذا قيل رعينا الغيث
فكانه قيل هناك غيث ذو نبات هناك رعيناه وانما قال بلا عتبار
واحد لانه اذا تعدد الاعتبار كالعادة والعقل مثلا لم يكن هناك
استحالة بل جاز ان يكون ملزوما بحسب احدهما وغير ملزوم بحسب
الآخر قوله احدهما ان في التصريح بالتشبيه اعترافا بكون المشبه
به اكمل يعني وليس في الاستعارة هذا الاعتراف بل فيه ادعاء ان المشبه
من جنس المشبه به وانكار ان يكون شيئا غيره فلا يتصور تفاوت
في وجه الشبه قوله نظر ما تقدم حكم اولا بان السبب في كون

من ذلك حقه لمن يوجب تقتضي الصناعة وسعيد
ما اوردت ذو البصائر واني اوصيهم ان اورثهم
كلامي نوع استمالة وفاتهم ذلك في كلام السلف او
اذا تصفحوه ان لا يتخذ واذا لم يعص السلف من
فضلا عليهم فغير مستبدع في اي ما نوع فرض
ان ينزل عن اصحابه ما هو اشبه بذلك النوع
في بعض الاصول او الفروع او التطبيق بالبعض
بالبعض متى كانوا المختبرين له وانما يستبدع
ذلك من زجي عمره اتفاقا في مايدتهم تلك ثم
لم يتفق ان يتنبه وعلماء هذا الفن وقليل
ما هم كانوا في اختراعه واستخراج اصوله وتمهيد
قواعدها واحكام ابوابها وفصولها
والنظر في تفاريعها واستفراد امثلتها
اللايقة بها واتفاع الى طرق التنقيش و
السفير عن سلا قطعا وكذا النفس والروح
في ركوب الفلك المتوعرة الى الظفر بجامع
تشعب هذا النوع الى شعب بعضها اعض
من بعض كما عسى ان يفرع سعك طرق
من ذلك فعلوا ما وفت به القوة البشرية
اذ ذاك ثم وقع عند فتورها منهم ما هو
لازم الفتور واما بعد فان خلاصة
الاصلين هي ان الكلمة لا تفيد الا بالوضع
والاستلزام بوساطة الوضع واذا
استعملت فاما ان يراد معناها وحده

الكناية اوقع من [illegible] نظر ما تقدم في المجاز نظرا الى ان
الانتقال في الكناية من [illegible] ثم اضرب عنه بقوله بل عينه نظرا
الى ما عقبه به من ان الانتقال فيها ايضا من الملزوم بنوع تصرف
وذلك لان اللازم ما لم يعتبر معه ما يصيره مساويا للملزوم
المعين لم يتصور منه انتقال اليه لاستحالة الانتقال من العام
باقيا على عمومه الى الخاص وقد سبق تتمة الكلام فيما سلف والواو
في قوله ومع الافصاح لعطف قوله مدعى لا بينه على قوله
مدعى ببينة والظرفان اعني معها ومع الافصاح معمولان
للمعطوف عليه والمعطوف قوله هذين الاصلين اي المجاز
والكناية وخصهما بالذكر لانه قرر فيهما كلام السلف ورتب
فيهما الانواع وذيل الانواع بما كان يليق بها وطبق بعضها بالبعض
ووفى كل واحد حقه التقرير والترتيب والتذييل والتطبيق حقه
على الوجه الذي يوجبه مقتضى صناعة البيان ولم يكن له امثال
هذه التصرفات في اصل التشبيه لان مباحثه كانت مستوفاة
مرتبة على ما ينبغي في كلامهم فاشار الى ان ما اورده في هذين
الاصلين محمود عند ذوي البصائر ووصاهم ان لا يتخذوا ذلك
اي ما ذكره من ايراد كلامه نوع استمالة وفواته في كلامهم مغمزا
للسلف اي موضع قدح وطعن فيهم ولا افضلا له عليهم لانهم كانوا
مخترعين للفن ففعلوا ما تفي به القوة البشرية ومهدوا النا
موائد فوائدهم فلزمنا ان نقرره احسن تقرير ونرتبه ابلغ ترتيب
ونطبقه افضل تطبيق ونضيف اليها ما يزداد به حسنها ورونقها
فالفضل لهم ونحن مقتدون بهم ومهتدون بهدايتهم قوله متى كانوا
ظرف لقوله ان يزل من زل عنه الشيء اذا فاته وانما يستبدع ذلك
الى ان يزل ما هو اشبه ممن زجى عمره اي امضاه على مهل وكلمة
تلك صفة لمائدتهم وقوله لم يبنوا استبعادا اصول الفن

او غير معناها وحده او معناها وغير معناها معا
فالاول هي الحقيقة في المفرد والكناية تشتركان في
كونهما حقيقتين وتفترقان في التصريح وعدم
التصريح وغير معناها هو المجاز اما ان تنقل
مقام معناها بواسطة المبالغة في كونه هو
بعد فالاول هو الاستعارة [illegible]
الاستعارة بالكناية [illegible]
[illegible]
الاستعارة بالتصريح [illegible]
[illegible]
التحقيقية والثاني التخييلية [illegible]
فاسنادها بحسب راي الاصحاب [illegible]
ان يكون على وفق عقلك [illegible]
هو الحقيقة والثاني هو المجاز [illegible]
اما ان يكون معروفة بافادته [illegible]
والاول داخلة في الكناية والثاني داخلة في [illegible]
واذ قد عرفنا الحقيقة في المفرد وفي الجملة وعرفنا
فيها التصريح والكناية وعرفنا المجاز في المفرد [illegible]
الجملة وعرفنا نوع الكناية الى تعريض وتلويح ورمز
وايماء واشارة وعرفنا نوع المجاز [illegible]
مفيد وغير مفيد والى استعارة مصرحة بها [illegible]
عنها وعرفنا ما يتصل بذلك من التحقيقية [illegible]
التخييلية والقطعية والاحتمالية [illegible]
والتبعية [illegible]
والمرشحة [illegible]
الى [illegible]
[illegible]
[illegible]

ما يبتني عليه جزئياته وقواعد الأصول [illegible] هي عليه والضمير في
ابوابها وفصولها وتفاريعها للأصول وفي امثلتها وبها للتفاريع
وجمع او مع الأصول وفي تلقطها وملاقطها للأمثلة وفي بها
للأمثلة ايض وللاقطة ومع تشعب متعلق بقوله في اخترعها
وما عطف عليه وضمير تفننها للشعب وهذا النوع باعتبار ما وقع
حالا منه اعني افانين وقوله فعلوا خبر كانوا مع تعريضه عن
لفظة قد واذ ذاك ظرف لقوله وقت اي اذ ذاك الاختراع حاصل
قوله واما بعد فان خلاصة الأصلين هذا ضبط اجمالي لما
فصله من مباحث الأصلين ومثل ذلك يسمى فذلكة عند الحساب
ولم يتعرض ههنا ايض لخلاصة التشبيه لكونها متضحة مضبوطة
وقوله لا تفيد البتة الا بالوضع اشارة الى رد الدلالة الذاتية
قوله فالأول هو الحقيقة في المفرد اراد به ما يقابل الحقيقة في
الجملة اعني الاسناد وكذا الحال في قوله والثاني هو المجاز في المفرد
قوله ولا بد له اي للثالث الذي هو الكناية من دلالة التحال بعلم
بها ان معنى معناها مراد ايض ولولاها لم يعلم الا قصد معناه عن
وحده فاذا قلت فلان كثير الرماد في معرض المدح كان كناية
كونه مضيافا بخلاف ما اذا قلته في حماية واراد بالحقيقة في
قوله تشتركان في كونهما حقيقتين ما يتناول الحقيقة التي اريد
بها معناها وحده اعني الحقيقة التصريحية وما يراد به معناها
ومعنى معناها معا اعني الكناية فانها داخلة في الحقيقة قد
المفسرة بما يراد بها معناها الأصلي بلا تقييد بعدم ارادة غير
كما اشير اليه في حد الحقيقة وقد صرح ههنا بان المعنى الأصلي
مراد في الكناية قطعا وقد مر فيه كلام والمجاز المرسل هو الخالي
عن المبالغة في التشبيه فيكون غير المفيد اخلافيه كما
سيصرح به واثبات ما هو مختص بالمشبه به للمشبه في مثل قولك

نطقت الحال اذا جـ[illegible]ـ ونسبته اليه في مثل قولك مخالب المنية
قوله دون رأينا [illegible] اليها اختاره من رد المجاز العقلي الى الاستعارة
بالكناية فليس عنده مجاز عقلي بل المجاز كله عنده لغوي وقوله
على وفق عقلك وعلمك اشارة الى ان المعتبر موافقة ما عند المتكلم
ومخالفته كلمة وفي عبارته اشعار بان الاسناد هو المتصف
بالحقيقة والمجاز العقليين اصالة وقوله بافادة مستلزم على صيغة
اسم المفعول هو الرواية ومعناه اللازم وفي بعض النسخ على
صيغة اسم الفاعل ومعناه الملزوم وكلاهما صحيح بحسب المعنى
فان مبنى الكناية على الانتقال من اللازم الى الملزوم ومآلها الانتقال
من الملزوم الى اللازم قوله والاولى اي الحقيقة في الجملة المقرونة
بافادة لازم داخلة في الكناية لانها تكون كناية عن النسبة فاذا
قلت يجي بيتها عن اللوم قاصدا افادة نجاتها عنه كان كناية عن
النسبة واذا قلت بحث عن اللوم كان تصريحا بها فالحقيقة في
الجملة على قياس الحقيقة في المفرد تنقسم الى التصريح والكناية وقوله
واذا قد عرفنا قد يتوهم انه بالتشديد من التعريف والصواب انه بالتخفيف
من المعرفة كما يشهد له قوله وحصل لنا العلم بتفاوت التشبيه وقوله
وقضينا الوطر عن كمال الاطلاع بتشديد الطاء ومقصوده بهذا الكلام
تمهيد ضبط يتوصل به الى شروعه في تعريف البلاغة كانه قال
لما فرغنا عن معرفة مقاصد علم البيان بعد فراغنا عن معرفة خواص التراكيب
في علم المعاني حان لنا ان نبين ونوضح البلاغة التي يتوصل بهذين العلمين
الى تحصيلها وهي المقصودة منهما قوله وعرفنا فيهما اي في الحقيقة في المفرد
والحقيقة في الجملة التصريح والكناية قوله ومن الاصلية والتبعية
على رأي الاصحاب دون رأينا اشارة الى ما اختاره من رد التبعية
الى المكنية وقوله اي الضعف والقوة اشارة الى مراتب التشبيه
المذكورة في مباحثه وانما تعرض للتشبيه في هذا الضبط

لكونه منكورًا في حق البلاغة وبهذا يعلم انه من مـ[illegible] علم البيان حقيقة
لا ادعاء والتشبيه المرسل ما ليس تمثيلًا والتمثيل الساذج ما ليس على
سبيل الاستعارة فقوله البلاغة هي بلوغ المتكلم هذا تعريف
البلاغة للمتكلم لا لبلاغة الكلام اي هي بلوغ المتكلم في تأدية المعاني
بتراكيبه حدًّا له اختصاص بتوفية خواص التراكيب المذكورة في علم المعاني
حقها وبإيراد انواع التشبيه والمجاز والكناية المعلومة في علم البيان
على وجهها فالمراد بالتراكيب التي اضاف اليها الخواص ههنا ما فسّر
في صدر المقدمة بالتراكيب الصادرة عمن له فضل تمييز ومعرفة بعد
اضافة الخواص اليها وليس قوله هناك وهي تراكيب البلغاء داخلًا في تفسيره
بل هو حكم على تلك التراكيب بأنه يصدق عليها تراكيب البلغاء يعني انهما
متساويان صدقًا لا انهما متحدان مفهومًا فلا يلزم ح ان يكون
مفهوم البلغاء مأخوذًا في تعريف البلاغة حتى يرد عليه انه تعريف
دوري ضرورة ان مفهوم البلغاء تتوقف معرفته على معرفة البلاغة
فيحتاج الى ان يجاب عنه بأن معرفة البلغاء تتوقف على معرفة البلاغة
بوجه ما لا على معرفتها بهذا الوجه وقد يجاب ايض بأن المراد بالتراكيب
ههنا تراكيب المتكلم وليس بشيء اذ لم يعرف لها خواص حتى تضاف اليها
لا يقال كيف يتصور توفية المتكلم خواص تراكيب غيره حقها لانا نقول
لا يريد به انه يوفي حقها بحسب اشخاصها بل بحسب انواعها على معنى انه
يورد تراكيبه مشتملة على امثال تلك الخواص الموجودة في تراكيب غيره
اشتمالًا على ما هو حقها هناك وكذا الحال في ايراد تلك الانواع على وجهها في
تراكيب المتكلم مفهوم من قوله تأدية المعاني كما اشرنا اليه لا من قوله
خواص التراكيب وكلها معنى البلاغة يراد بها بلاغة الكلام المخرج
من حد بلاغة المتكلم اعني كون الكلام بحيث وفي فيه خواص التراكيب
حقها واورد فيه انواع التشبيه والمجاز والكناية على وجهها وعدم
تراعي ناد في طرفيها عبارة عن غاية البعد بينهما وما ذكره من التباين

بين الطرفين وا[illegible]غة على مراتب بينهما تتفوت الحصر انما هو
بحسب التفاوت في [illegible]يات الاحوال ومقتضياتها والاقتدار
على رعايتها كما هو حقها وبحسب التفاوت في معرفة انواع التشبيهات
والمجازات والكنايات والقدرة على ايرادها على وجهها وقد اشير فيما سبق
الى ان مجرد الاحاطة بقواعد هذين العلمين لا يفيد ذلك بل لا بد
معها من فضل الهي وجد بليغ ومع ذلك ايض هناك مراتب من الرعاية
والايراد المذكورين لا يفي بها علم البشر اصلًا ولا يدخل تحت قدرته
قطعًا وهي المسماة بحد الاعجاز اي المرتبة التي يعجز البشر عن الاتيان
بمثلها وهذه المرتبة تشتمل على شيئين الاول الطرف الاعلى من البلاغة
اعني ما ينتهي اليه البلاغة ولا يتصور تجاوزها اياه والثاني ما يقرب
من الطرف الاعلى اعني المراتب العلية التي تتقاصر القوى البشرية عنها
ايض لا يرتاب ان آيات الكلام المجيد بأسرها في مرتبة الاعجاز مع كونها
متفاوتة في طبقات البلاغة ولقد احسن من قال در بيان ودر فصاحت
كي بود يكسان سخن گوجه گوينده بود چون حافظ وچون اصمعي در
كلام ايزد بيچون كه وحي منزل ستكي بود تبت يدا مانند يا ارض ابلعي
واما الطرف الادنى من بلاغة الكلام اعني قدرًا من البلاغة اذا نقصت
منه شيء التحق ذلك الكلام بأصوات الحيوانات كما ذكر في صدر الكتاب
فهو مع ما يقرب منه من المراتب لنا زلة داخلة تحت قدرة البشر
فقد ظهر مما تقرر انه لم يرد بتوفية الخواص حقها وبإيراد تلك الانواع
على وجهها توفية الحقوق بأسرها وايراد الوجوه بتمامها بل ما يصدق
عليه في الجملة توفية الحق وايراد الوجه فكيف يدرك ولا يمكن
وصفه يريد ان الاعجاز مع كونه مدركًا لنا لا يمكننا ان نصفه
ونعبر عنه بما يدرك به غيرنا سواء كان تعبيرًا تحديديًا او تنبيهيًا
وذلك لغاية لطفه ودقته وشبهه في قصور الوصف عنه
بأمرين احدها وجداني اعني استقامة الوزن في الشعر

فانا نذركها وجدانا بالبشرة ونقصر عبارتنا [illegible] حقيقتها والثاني حتي اعني الملاحة فانا نعرفها و نعجز عن وصفها الغيرنا قوله ومدرك الاعجاز عندي هو الذوق اي ما يدرك به الاعجاز هو القوة الذوقية التي يدرك بها دقايق الكلام ووجوه محاسنه اللطيفة لا التحديد ولا التعبير علي وجه التنبيه ولا امر آخر يتوصل به الي ادراك الاشياء ثم الذوق ان كان فطريا سليقيا فذاك والا احتيج في اكتسابه الي طول خدمة هذين العلمين واذا تايد الفطري بقواعد الاكتساب فهو الغاية في ادراك الاعجاز قوله نعم للبلاغة بعض ان الاعجاز نفسه وان لم يمكن وصفه وكشفه بحيث يدرك به لكن الامور المودية الي كون الكلام معجزا اعني وجوها من البلاغة قد تحجبت عنك بلثامها ربما يتيسر كشفها واماطة اللثام عنها ليصير مجلوة عليك فيتقوي به ذكرك وتقف علي مشاهدة الاعجاز وقد اشار بما ذكره الي ما اختاره في آخر التكملة من ان وجه الاعجاز هو امر من جنس البلاغة والفصاحة كما يحكم ارباب الذوق لاما ذهب اليه بعضهم من الصرفة اي صرف الله سبحانه دواعي العرب عن معارضته مع قدرتهم عليها او من وروده علي اسلوب مباين لاساليب كلامهم في خطبهم واشعارهم لاسيما في مطالع السور ومقاطع الآي مثل يومنون يعملون يفقهون او من سلامته مع طوله جدا عن التناقض او من اشتماله علي الغيوب فهذه اقوال خمسة في وجه الاعجاز لا سادس لها والصواب منها ما اختاره كما قرره هناك قوله واما الفصاحة لما بين البلاغة واشار الي طرفيها والمراتب التي بينهما كان مظنة لتردد السامع في امر الفصاحة انها ما ذا فناسب ذلك ان يصدره بكلمة اما ثم انه قسم ما يطلق عليه الفصاحة بالاشتراك الي قسمين وفسر كلا منهما علي حدة وجعل خلوص اللفظ عن التعقيد راجعا الي المعني لانه بالنظر الي افادته اياه وفي قوله خلوص الكلام اشارة الي ماخذ الاشتقاق والمناسبة بين

المعني الاصطلا[illegible] يقال فصح اللبن اذا اخذت رغوته وذهب لباؤه وفصح الا[illegible] عبارته عن اللكنة واللحن وقيد الكلمة في تفسير الفصاحة الراجعة الي اللفظ بكونها عربية لان الكلام في فصاحة الفاظهم وذكر لكونها عربية اصلية علامة تعرف بها واراد بكون الكلمة ادور علي السنتهم واكثر في استعمالهم كثرة دورانها واستعمالها لا ان تكون هناك كلمة اخري بمعناها هي اقل منها دورانا واستعمالا فانه غير واجب وكذا اراد بقوله اجري ان تكون الكلمة جارية جريانا تاما علي قوانين اللغة سالمة عن مخالفة القياس اللغوي كفك الادغام في الاجلل مثلا والمولدة لا يكون عربيا محضا وما احدثه المولدون كالقرميد والطوب للآجر الذي هو معرب وما لحنت فيه العامة كثيرة مشهورة وسلامة الكلمة عن تنافر الحروف ان لا تثقل علي اللسان التلفظ بها متتابعة ثقلا متناهيا وغير متناه كما مر والمرجع في هذا الي الذوق السليم لا الي قرب مخارج الحروف او بعدها ولا الي ترتيبها في الصعود والنزول والسلامة عن تنافر الكلمات معتبرة في فصاحة الكلام ومرجعه الذوق ايضا وهو كالاول ينقسم الي ما هو متناه في الثقل كقوله وليس قرب قبر حرب قبر والي ما هو غير متناه فيه كقوله كريم متي امدحه امدحه والوري معي فان هذا التكرار مع الجمع بين الحاء والهاء موجب للتنافر بخلاف قوله تعالي فسبحه قوله ان يعثر صاحبه فكرك اي يجعل فكرك عاثرا من العثار في متصرفه اي في موضع تصرف فكرك ويشيك طريقك اي يجعله ذا شوك ويوعر مذهبك اي يجعل موضع ذهابك نحو المعني وعرا اي صعبا شديد المسالك حتي تقسم اي صاحب الكلام بما فعل فكرك ويوزع ويشعب ظنك بما هو مراده بحيث تتحير في التوصل الي المعني الذي اراده قوله وما مثله مدح به ابراهيم بن هشام بن المغيرة المخزومي خال هشام بن عبد الملك بن مروان ومحصل معناه ليس مثل الممدوح

فِي الفضل والكمال الا ابن اخته هشام الخليفة [illegible] ما وفي الناس
خبر وحي بدل عن مثله وقد فصل بينهما بما نرى والالاحمل كاستثنا من حي
قدم عليه فوجب نصبه وابو امه اي ابو ام الملك مبتدا وابوه
اي ابو الممدوح خبره وقد فصل بينهما بحي كما فصل بالخبر بين
حي وصفته اعني يقاربه فباجتماع هذه الامور المخالفة للاصول
مع جواز ائتلافها صار الكلام معقدا بحيث لا يفهم مغزاه
من لا يعلم قصته قوله او كقول ابي تمام هو في ماذن يارو وابنه
بابك خرجا في زمن المعتصم بالله فصلب بابك بعد صلب ابيه
فقال ولقد شفا الاحشاء من برحائها ان صار بابك جار مازديار اي هو يعني ثاني المصلوبين قوله في كبد السما اي جوها
ولم يكن ذلك الثاني كاثنين اي كما في اثنين فحذف المضاف
وجعل ثان بدلا من ذلك المحذوف فلا يكون من تقديم المضاف اليه
علي المضاف الا انه صار الكلام معقدا والمراد باثنين هما في
الغار النبي عليه السلام وابو بكر رضي الله عنه وانما نفي المماثلة قصدا
الي اثبات التضاد لانهما كانا علي تقوية احكام الدين وهذين قد اجتمعا
علي افساد امر المسلمين والمعاطف جمع معطف وهو موضع العطف
اي الميل عن سواء الطريق ومنه معطف الوادي والمنار العلم ينصب علي
للطريق يقال تبينت الشيء اي علمته يقينا والوجهة بكسر الواو وضمها
الجهة التي يتوجه اليها والطية النية والمنزل الذي يطوي اليه الطريق
تقول مضي لطيته اي لنيته التي انتواها وبعدت عنا طيته اي المنزل
الذي انتواه واذ قد وقفت علي البلاغة وعلي الفصاحة المعنوية
واللفظية فانا اذكر الظاهر ان يقال فانا اذكر جوابا لاذ قد وقفت
علي ما في اكثر النسخ والانموذج معرب نموذه وقد فصل المص
في هذه الاية ما ذكره صاحب الكشاف مجملا وزاد عليه نكتا
ولا عليك مفعول الكشف وليستر له صلة ما اي الكشف لكم هذه الاية

لقصد الاختصار مع الاحتراز عما في ايتهاسن تكلف
التنبيه غير المناسب للمقام واختير لفظ الارض دون
سائر اسمائها لكونه اخف وادون واختير لفظ السماء
لانقدم في الارض مع قصد المطابقة وستعرفها و
البلي علي ابتلعي لكونه اخصر وليجيء تحقيق التجانس بينه وبين
اقلعي وقيل ما ءك بالافراد دون الجمع
من صورة الاستكثار المتاني عنها بمقام اظهار الكبرياء و
الجبروت وهو الوجه في افراد الارض والسماء وانما لم يقل
البلي بدون المفعول ان لا يستلزم تركه ما ليس بمراد
من تعميم الابتلاع للجبال والتلال والبحار وساكنات
الماء باسرهن نظرا الي مقام ورود الامر الذي هو مقام
عظمته وكبريائه ثم اذا بين المراد اختصر الكلام مع اقلعي
احترازا عن الحشو المستغني عنه وهو الوجه في ان لم يقل قلعت
قيل يا ارض البلعي ما ءك فبلعت ويا سماء اقلعي فاقلعت وقيل
واختير غيض الما علي غيض المشددة لكونه اخصر وكذا الامر دون
ان يقال امر نوح وهو انجاز ما كان وعد الله نوحا من
الاذون ان يقال طوفان السماء [illegible]
من هلاك قومه لقصد الاختصار والاستغنا بحرف التعريف عن ذلك ولم يقل سويت علي الجودي بمعنى
اقرت علي نحو غيض وقيل وقضي للبناء للمفعول
اعتبار البناء للفعل للفاعل مع السفينة وقول
وهي تجري بهم مع قصد الاختصار في اللفظ
وهو ثم قيل بعدا للقوم دون ان يقال ليبعد
القوم طلبا للتاكيد مع الاختصار في اللفظ وهو
يزول بعدا منزله ليبعد وابعد مع فائدة اخرى

قوله فيقعوا اي الكناية مستعملة في غير ما هي موضوعة له وذلك لانها ليست
موضوعة للمكني عنه بل للمكني به وهي مستعملة في المكني عنه لانه المقصود
الاصلي من الكناية لا المعنى الموضوع له اعني المكني به فانه مراد على انه
وسيلة الي ذلك المقصود الاصلي وههنا بحث وهو ان الموضوع له اذا لم
يكن مقصودا اصليا في الكناية لم تكن مستعملة فيه كما سيصرح به فلا يندرج
الكناية في حدود الحقيقة اصلا ويكون تقييده فيما يجي للحقيقة بالتي ليست
بكناية لغوا ويمكن ان يجاب عنه بانه صرح في اخر بحث الكناية بان اللفظ
اذا استعمل فاما ان يراد به معناه وحده وهو الحقيقة التي ليست بكناية
او يراد به غير معناه وحده وهو المجاز او يراد به معناه وغير معناه وهو
الكناية وعلى هذا يقال الكناية مستعملة في مجموع المعنيين وذلك ظاهر
ويقال ايضا انها مستعملة في كل واحد منهما لكونه داخلا في الغرض الاصلي
ولا استحالة في كون احد جزئي الغرض الاصلي وسيلة الي الجزء الاخر
فبهذا الاعتبار يدخل الكناية في حد الحقيقة ويحسن تقييد الحقيقة بالتي
ليست بكناية هذا وانت تعلم انه قد لا يقصد بالكناية معناها الموضوع له اصلا
كما في قولك فلان لا يخادله انه طويل النجاد وقصد الي طول قامته وكما ما يقال
من انه لا بد في الكناية من ان يقصد تصوير المعنى الاصلي في ذهن السامع
لينتقل منه الي المكني عنه فيكون الموضوع له مقصودا في الكناية من حيث
التصوير دون التصديق فليس بشي اذ لا بد في المجاز ايضا من تصوير
المعنى الحقيقي ليفهم المعنى المجازي المشتمل على المناسبة المصححة للاستعمال
فدعوى كون الموضوع له مقصود التصوير في الكناية دون المجاز
تحكم فالاولى ان يقتصر في الكناية على جواز ارادة المعنى الموضوع له
لعدم وجوب القرينة المانعة عن ارادته في الكناية بخلاف المجاز
فان هذه القرينة واجبة فيه وحينئذ تجعل الكناية قسما ثالثا على حدة قوله
في معنى معناها بالتحقيق هذا الظرف اعني قوله بالتحقيق متعلق
بمعناها حال منه والعامل فيها معنوي كانه قيل المستعملة فيما

يناسب معناها ملتبسا بالتحقيق وفايدته ان لا تخرج الاستعارة عن الحد فانها ليست مستعملة في معنى معناها مطلقا لكونها مستعملة في معناها بالتاويل بل **قوله** استعمالا في ذلك اي في معناها والجار اعني بالنسبة متعلق بمعنى المغايرة المستفادة من معناها وقوله في ذلك النوع متعلق بمعناها اي ما يكون معناها في ذلك النوع واعترض على حدود المجاز بانه يجب ان يزاد فيها قيد يخرج الغلط كقولك خذ هذا الفرس مشيرا الى كتاب في يدك وذلك القيد مثل قولهم لعلاقة بينهما وقولهم على وجه يصح واجيب بان عبارة الحدود مشعرة بان ذكر الكلمة عن قصد ولا قصد في ذكر الغلط وهو غلط اذ ليس المراد به ما يكون سهوا من اللسان بل ما يكون خطا في اللفظة صادرا عن قصد **قوله** واعلم اراد به تحقيق قيد الاستعمال الماخوذ في تعريفات الحقيقة والمجاز وهو كلام حق لان مستتبعات التراكيب ليست مما استعمل فيها الالفاظ واما كون هذا التحقيق منافيا لادراج الكناية في حد الحقيقة فقد اشرنا اليه والى ما له وعليه **قوله** ومن حق الكلمة في الحقيقة بيان لسبب استغناء الحقيقة عن القرينة وتقييدها بغير الكناية لان الكناية تفتقر اليها في دلالتها على المكنى عنه وان لم يفتقر اليها في دلالتها على معناها الاصلي والبا في بنفسها متعلقة بان يستغني وقوله لتعينها تعليل للاستغنا بنفسها عن غيرها فان تعين الكلمة بنفسها للمعنى بحكم الوضع يقتضي ذلك الاستغنا **قوله** واما ما يظن بالمشترك يعني قد يظن ان المشترك مع كونه حقيقة غير كناية محتاج الى قرينة فلا يصح الحكم بان الحقيقة غير الكناية على الاطلاق مستغنية بنفسها عن الغير وذلك ظن فاسد فان المشترك اذا دار بين وضعيه يبادر منه الفهم الى الموضوع له وان لم يعلم تعينه لكن لما لم يذهب الفهم الى غير الموضوع له كان في دلالته على الموضوع له اجمالا استغنا عن القرينة واذا خصص باحد وضعيه انتصب دليلا دالا بنفسه على معين وذلك التخصيص لدفع المزاحمة لا لتحصيل الدلالة واقتضائها كما مر **قوله**

المجاز الذي [illegible] والفصاحتين وكل سعيي معجزات شاد بان كون تلك الوجوه [illegible] هنك بحجاب امر يحتمل في الجملة لانك بعد احاطتك بقواعد هذين العلمين ينبغي ان تحتجب تلك الوجوه بلا حجاب **قوله** ثم ان ساعدك يعني انك بعد مشاهدة هذه الوجوه ان ساعدك اي اعانك الذوق ادركت من هذه الآية الاعجاز الذي ادرك من تحدوا بها وهذا اشارة الى ما سبق من ان للبلاغة وجوها يمكن كشف اللثام عنها واما نفس الاعجاز فلا يدرك الا بالذوق وروي انهم كانوا قد علقوا القصايد السبع على باب الكعبة ويقولون لا انزلهاحتى نطلع على ما هو افصح منها وكانوا يعاندون في افصحية ما ينزل من القرآن حتى نزلت هذه الآية فلم يبق لهم طريق الى العناد واذعنوا لها فقوله ما قد ادرك من تحدوا بها اشارة الى هذه القصة **قوله** اما النظر فيها من جهة علم البيان قدم النظر فيها من هذه الجهة لان ما فيها من اللطايف البيانية اشرف وادق والطف **قوله** وما يتصل بها اي بالمجاز والاستعارة والكناية من القرينة والترشيح والتعريض والظاهر انه عطف على ما بعد من وداخل في بيان كلمة ما وقيل هو عطف على ما فيها **وقوله** فنقول خبر لقوله اما النظر وفيه تسامح لا يضر بالمقصود **قوله** ان نبين معنى اردنا اي معنى هذا الكلام الخ **وقوله** فانه تعالى ابلغ من ان يقال فرد دناه وقس على ذلك فانقطع فغاض فاستوت والطوفان المطر والما الغالب يغشى كل شي يقال غاض الما اذا قل وغاره وغاضه الله يتعدى ولا يتعدى والجودي جبل بالموصل **وقوله** وابقينا عطف على اردنا **وقوله** بني الكلام جواب لما اراد **وقوله** على تشبيه المراد اي المراد منه لفظ الذي اريد هنا ان يتعلق بفعل وهو هنا الارض والسما بحذف الجار واوصل الفعل الى الضمير فاستتر فيه كما في اللفظ المشترك فان اصل المشترك فيه والمعنى انه شبه الارض والسماء بالمامور الذي لا يتاتى منه لكمال خوفه من الامر العصيان وهذا التشبيه

ومن استعمال السلام مع بعد الدال على معنى ... ان البعد حق بهم ثم الحاق الظلم [illegible] حق بهم ... [illegible]

هو المصحح للنداء كما سيأتي وقوله وتشبيه [illegible] اراد بلفظ
المراد هنا معناه الظاهر اعني ما اريد من المراد به وهو الذي عبر عنه
بالبلع والاقلاع وتخالف معنى المراد في الموضعين احاد الظاهر
وهذا التشبيه الثاني مصحح لايراد صيغة الامر وثمة التشبيه الاول
كانهما تشبيه واحد كما ينبه عليه وقوله في كون المقصود متعلق
بالنافذ واشارة الى وجه الشبه وهو كون المقصود مما تعلق به
سريعا مع غاية السهولة على القاصد وقوله تصويرا تعليل لبناء
الكلام على التشبيهين اي بنى الكلام عليهما تصويرا لاقتدار العظيم
ولان السموات الخ وانما صح عطف هذه الاجرام على السموات والارض
لتغاير المفهوم وان كانت الذات متحدة وقوله كانها عقلاء في موضع
الحال من المستتر في تابعه وحتم بذل المجهود عطف على بوجوب الانقياد
وتصوروا عطف على عرفوه والضمير في سرادقها للمهابة والافئدة
جمع فؤاد والكاف في كما تلوح وكما ترد للقرآن وقوله لا تلقي
تاكيد وتقرير لما تقدم وقوله لاشارته ليس معمولا للتلقي والا لوجب
نصبه على التشبيه بالمضاف بل هو خبر لا وبغير لا منصا متعلق بالخبر
قوله ثم بنى على تشبيهه هذا اراد به مجموع التشبيهين المذكورين
وليس يلزم من بناء نظم الكلام عليهما ان يكون جميع ما فسر به قوله
اعني قوله فقال جل وعلا الخ مبنيا عليهما بل يكفي بناء البعض عليهما
اذا لم يكن الكلام ملبسا فقوله قيل مجاز مرسل عن الارادة كما في قيل
اريدان يوند ما انفجر من الارض وان ينقطع طوفان السماء وصح هذا
التجوز لان الارادة سبب لوقوع القول في الجملة وليس هذا المجاز
مبنيا على ما ذكر من التشبيهين كما لا يخفى وقرينة هذا المجاز كون المقول
خطاب الجماد اذ يصح ان يراد حصول شيء متعلق بالجماد ولا يصح ان
يقال له قوله وخاطب الارض والسماء على سبيل الاستعارة بالكناية مبني
على التشبيه الاول اعني تشبيه المراد منه بالمامور للموصوف بتلك الصفة

لما تقف منه لا تعقيد يعثر الفكر في طلب المراد
ولا التواء يشيك الطريق الى المرتاد بل اذا قرعت
لفظك عند استماعها وجدت تسابق معانيها لالفاظها
معانيها تسابق الى ذلك تلاوة ومعناها اسبق الى قلبك و
ونظمها من جانب الفصاحة النظمية والفاظها على ما ترى
النظر من جانب قوانين الادبية سليمة عن الفاظ
غريبة متعلها جارية على قوانين الخلة سلسلة على الاسلات
بعيدة عن البشاعة عذبة على العذبة وكالعسل في الحلاوة و
كل منها كالماء في السلاسة وشدة شأن التنزيل لا يقابل
النسيم في الرقة وشدة ذلك لطايف لا تنحصر
العالمة الاية مقصورة على ما ذكرت ولعلها تدرك
ولا تظنن الاية مقصورة على ما ذكرت ولعل الارشاد
اكثر مما ذكرت لان المقصود لم يكن الا تحرير ان لا علم
كيفية اجتناء ثمرات علم المعاني والبيان والبديع والمراد
في باب التفسير بعد علم الاصول اقرام منها على المراد
تم من كلامه و لا اعوذ على تعالى تاويل المتشابه
ولا انفع في ذلك لطايف نكته واسراره من
البلاغة ولا اكشف القناع عن وجه اعجازه
وهو الذي يوفي كلام رب العزة من البلاغة
حقه ويصون حقه في مظان التاويل ما
ورونقه ولكم آية من آيات القرآن تراها
قد ضيعت حقها واستلبت ماءها ورونقها
ان وقعت الى من ليسوا من اهل هذا العلم
فاخذوا بها في ماخذ مردودة وحملوها على
محامل غير مقصودة وهم لا يدرون ولا يدرون
انهم لا يدرون فتلك لا اي في ماخذهم في

فانه ابتنت [illegible] خواص المشبه به اعني الخطاب والنداء
وقد يقال الاراد ان [illegible] هنا تصريحية تبعية في حرف النداء
بناء على تشبيه تعلق الارادة بالمراد منه بتعلق النداء والخطاب بالمنادى
المخاطب وليس بشيء اذ لا يحسن هذا التشبيه المذكور ابتداء بل تبعا
للتشبيه المذكور فكيف يجعل اصلا متبوعا على ان قوله للتشبيه المذكور
يدفع الحمل على هذا المعنى وقوله ثم استعار لغور الماء عطف على
فقال او ثم قال وان لم يكن هو ولا قوله ثم استعار الماء مبنيا على الخ
التشبيهين المذكورين كان قوله فقال كذلك على ما مر ولا محذور في
ذلك اذ لا التباس في شيء منها كما ترى ولا يجوز عطفه على بنى الكلام
ولا على ثم بنى لان قوله ثم امر على سبيل الاستعارة للشبه المقدم ذكره
تتمة لتفسير قوله ثم بنى على تشبيهه بلا شبهة وجعل البلع مستعارا
لنشف الارض الماء كما في الكشاف اولى مما ذكره اذ لا فم للارض في
غور الماء كما للشخص في البلع وانما قيد بقوله في المطعوم لان البلع
حقيقة فيه واما قولك بلعت الماء وابتلعت الريق فمن قبيل المجاز
ثم ان هذه الاستعارة على مذهب السلف فيكون ابلعي استعارة تصريحية
تبعية ومع ذلك يكون بحسب اللفظ قرينة للاستعارة بالكناية
في الماء كما مر في ينقضون عهد الله واما عنده فينبغي ان يكون البلع
باقيا على حقيقته كالانبات في نبت الربيع وهو بعيد او يجعل مستعملا
لامر متوهم كما في نطقت الحال فيلزمه القول بالاستعارة التبعية كما مر
وانما جعل قرينة استعارة الماء للغذاء لفظ ابلعي باعتبار اصل وضعه
لان معناه المراد هنا اعني غور الماء او نشفه ليس من خواص المشبه به
اعني الغذاء قوله كالشبه المقدم ذكره اي التشبيه الثاني وهو نسبة تكوين
المراد بالامر الجزم النافذ في لفظ ابلعي باعتبار جوهره استعارة لغور
الماء وباعتبار صورته اعني كونه صيغة امر استعارة اخرى لتكوين
المراد وباعتبار كونه امر خطاب ترشيح لاستعارة النداء يعني

ثم قيل من يجالسهم على وليل طويل وهم يحسبون انهم يحسنون
صنعا انتم تتبع هذا العلم من الشرف الظاهر والفضل الباهر
لا ترى علما القيهم الفهيم الذي ولا ضره ولا مبين بما يبين
الذي يتقلد قواعد ورتب عليها وهدي احد ودعا ايرنج
اليها وعين له رسوما يحج اليها ووضع له اصولا و
قوانين وجمع له حججا وبراهين وخليه ونمر استنهض
في استخلاصها من الابكار وجلا علم العلم لضبط اعتقاد ورادوا باجراء
الدبور وجرى جوته الصبا انظر ما التقليد فانه جزء منه و
ايدي من هو انظر باب الاستدلال فانه جزء منه وابدى
من هو ليصنع منظم ابواب اصول الفقه من اي علم هو ومن
تولاها وعلله ولكن الله جلت حكمته اذ وفق لتربية القلم فانه
عن انه يعطي القوس باريها وحول مندعز سلطانه
وقوة فما الحول والقوة الا به متن

الاستعارة للمكنية التي في المنادي فإن قو[illegible] ما زاد على قرينة
المكنية يكون ترشيحاً لها كما اشير اليه واما [illegible]ل النداء استعارة تصريحية
تبعية حتى يكون خطاب الامر ترشيحاً لها فقد عرفت ما فيه قوله تشبيهاً
لاتصال الماء بالارض باتصال الملك بالمالك فيه تصريح بان المجاز
ههنا لغوي في الهيئة الاضافية الدالة على الاختصاص الملكي لا عقلي
في النسبة الاضافية كما توهم ولهذا جعل الخطاب في ماءك ترشيحاً
لهذه الاستعارة من حيث ان الخطاب يدل على صلوح الارض للمالكية
قوله للشبه بينهما في عدم ما كان يعني ما كان من المطر او النفع قوله
مثل ما تقدم في ابلعي يريد ان الامر ههنا ايض على سبيل الاستعارة
للشبه المقدم ذكره وهو تشبيه تكوين المراد بالامر الجزم النافذ
وان الخطاب في الامر ترشيح لاستعارة النداء قوله ثم قال وغيض
الماء الخ يريد ان الفعل اذا تعين لفاعل بعينه استتبع ذلك ان يترك
ذكره ويبني الفعل للمفعول او يذكر ما هو اثر لذلك الفعل على صيغة
المبني للفاعل ويسند الى ذلك المفعول فيكون كناية عن تخصيص الصفة
التي هي الفعل بموصوفها قوله وقال بعداً عطف على سوى السفينة
وهيئه سلوكاً مفعول له لعدم التصريح اي ترك التصريح بفاعل هذه
الافعال كلها سلوكاً وقوله ان تلك الامور الخ بيان لسبيل الكناية او تعليل
لسلوكاً بتقدير اللام اي سلك سبيلها لان تلك الامور العظام لا تتأتى
الا من فاعل معين فلا مجال لذهاب الوهم الى غيره قوله او يكون تسوية
وفي بعض النسخ او ان يكون وهو عطف على ان يكون غيره وانما غير
الاسلوب حيث لم يقل ولا مستوى السفينة لان الفعل ههنا كان مبنياً
للفاعل بخلاف ما تقدم والاضافة في واقرارها اي جعل السفينة قارة
ساكنة الى المفعول وفي اقرانه الى الفاعل اي الغير و ثم ختم عطف
على هم ثم قال يريد انه عرّض بدعاء الهلاك على قوم نوح بان سالكي
مسلكهم يستحقون مثل هذا الاهلاك والدعاء عليهم وانما قال ظلماً لانهم